جمعية مركز الإمام الألباني للدراسات والأبحاث

سلسلة الإصدارات العلميّة (٦٧)
الإصدار (١٤٢)

الملتقى العلمي الأوّل

خصائص أهل السنّة والجماعة

عُقِد في المدّة

١٣ – ١٥ جمادى الأولى ١٤٢٥هـ الموافق ١ – ٣/٧/٢٠٠٤م

شارك في الملتقى

فضيلة الشيخ د. خالد بن علي العنبري
فضيلة الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان
فضيلة الشيخ د. حسين بن عوده العوايشة
فضيلة الشيخ د. محمّد بن موسى آل نصر
فضيلة الشيخ د. عثمان بن محمّد الخميس
فضيلة الشيخ د. عبد الرّحمن التميمي
فضيلة الشيخ محمود بن عطيّة بن محمّد
فضيلة الشيخ عليّ بن حسن الحلبيّ

خصائص أهل السنّة والجماعة
الملتقى العلمي الأوّل

الملتقى العلمي الأول

خصائص أهل السنة والجماعة

١٣-١٥ جمادى الأولى ١٤٢٥هـ

١-٣/٧/٢٠٠٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الملتقى العلمي الأول

مقدمة الملتقى العلمي الأول

إنَّ الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يُضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٧٠-٧١].

أما بعد:

فإنَّ أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمدٍ ﷺ، وشرّ الأمور محدثاتها، وكل محدثةٍ بدعة، وكل بدعةٍ ضلالة، وكل ضلالة في النار، **وبعد:**

لقد بدأ (مركز الإمام الألباني) فكرةً برعايةِ العلماءِ الكبارِ الكبارِ، وفي مقدمتهم: شيخنا الإمام شامةُ الشامِ، وحسنةُ هذه الأيامِ محدثُ الوقتِ، وفقيهُ العصرِ محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ثمّ وُلِدَ من رحم العِلْم، فاحتضنَه أهلُه وطُلابُه وحملوه بأهداب العيون، ولكن في جوٍّ يموج بالفِتَنِ، لا سيما بعد موتِ أكابر علماءِ أهلِ السنّةِ والجماعةِ، في القرن الخامسَ عشر الهجري الأئمةِ الأعلامِ، وشيوخِ الإسلام: الألباني، وابن باز، وابن عثيمين -رحمهم الله ورفَعَ درجَتَهم في عليين-، فتشبَّع واقعُ الدعوةِ بكثيرٍ من الأباطيل، وكَثُرَ القال والقيل...، فكان ردُّنا على ذلك كلِّه الإعراض عن الجاهلين، وتنبيهَ الغافلين، والنصح للمسترشدين -بالتي هي أحسن للتي هي أقوم-، والحرصَ على عدمِ شماتةِ أعداءِ الدين، والحزبيين الغلاة، والمميعين، وبالعمل بالإسلام الصحيح: علمًا، ودعوةً، وتربيةً، وإصلاحًا على سبيل المؤمنين، فاجتمع شملُ الدعاةِ إلى الله، وانتظم أمرُ كبار طلاب العلمِ، فصاروا كالبنيان المرصوص يشدُّ بعضُه بعضًا، وكالجسدِ الواحد إذا اشتكى منه عضوٌ تداعى له سائرُ الجسدِ بالحُمَّى والسَّهَر.

وبالرَّغمِ من كثرةِ المطلوب، وقلّة المساعد؛ فقد هدانا الله -له الحمد والمنّة- إلى أرشد أمرنا -بعد تشاور- لعقدِ هذا الملتقى العلميِّ الدعويِّ

الأولِ، ووقع الاختيارُ على أن يكون حولَ (خصائص أهل السنّة والجماعة: تأريخًا، وتأصيلًا، وتفصيلًا)؛ ليكونوا همُ القادةَ والسادةَ، وتبوؤا منزلتهم العلية في توجيه البشريّة نحو الإيمان والأمن والأمان، والسلامة، والعافية، والإسلام فقد وعدهم اللهُ الحسنى في الدنيا والآخرة: وذلك بالتمكين والاستخلاف، ودخول الجنّة بلا خلافٍ.

فواقعُ المسلمين اليوم -ولا سيما أهل السنّة والجماعة- يحتاج إلى علمٍ شرعيٍّ صحيحٍ، وعملٍ صالحٍ نافعٍ، وفقهٍ سديد في سنن الله في التغيير، وإلى علماء ربانيين: دعاةٍ، وقادةٍ، وسادةٍ، وقدوةٍ، يعرفون واجب الوقت ويضبطونه، ويَشْتغلون به، ويُشغلون الأمّة به، لِيَصِلوا عبر مغارات الضواري وأدغال الكواسر، ومن خلال ما يستطيعون إلى ما لا يستطيعون.

ويبقى الخيرُ الموصولُ بأولِ هذه الأمّة المرحومة يتسع -بفضل الله ومنته- لهم، والفجر الصادق يستطير بنوره أمامهم، حتى يكافئهم ربُّهم عَزَّوَجَلَّ بنصرٍ عزيزٍ من عنده، وبفتحٍ مبينٍ لجنده، فله الحمد والفضل والثناء الحسن وَحده.

وعملًا بقوله -تعالى-: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة:٢]، وقوله: ﴿وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾ [العصر:٣]، وقوله: ﴿وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْمَرْحَمَةِ﴾ [البلد:١٧]، رغبنا أن يشاركنا إخوانُنا من أهل العلم، من عددٍ من

البلدان الإسلاميّة هذا اللقاء، فلبَّوُا النداء، ولكن حالت ظروفٌ أمام أكثرِهم جعلتهم يعتذرون في آخر لحظةٍ، فلله درُّهم، وعليه سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ شكرهم، فمرحبًا بهم، وأهلًا لمقدمهم، وسهلًا لإقامتهم، وجزى الله من أعان على إنجاح هذا الملتقى، وإتمامهِ على خيرٍ -إن شاء الله-، ولو بشطر كلمةٍ طيبةٍ، فالشكر موصولٌ لجميع إخواننا القائمين على التحضير لهذا الملتقى، وكذلك للحضور الكرام.

ولكون هذا الملتقى هو الأول من نوعه في أعمال المركز، فإنّه لا بدّ من وقوع نوعٍ من التقصير، أو بعض المؤاخذات والهفوات...، ويغفر لنا حسنُ القصد، والعمل بقول رسول الإسلام محمد عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**سدِّدوا وقاربوا**»[(١)]...

وبعد هذا التنبيه، فكلُّنا آذانٌ صاغية، وعقولٌ واعية لمن رأى خللًا فنصح لنا:

وإن تجـدْ عيبًـا فسـدَّ الخلـلا فجـلّ مـن لا عيـبَ فيـه وعـلا[(٢)]

فإنَّ النصح ميثاقٌ شرعيّ أخذه النبي ﷺ على كلِّ مسلم خلُصت نيته،

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٦٤)، ومسلم (٢٨١٨)، عن عائشة، وأبي هريرة.

(٢) بيت يستعمله كثير من أهل العلم للاستشهاد بمعناه، وهو من آخر أبيات منظومة «ملحة الإعراب» في النحو لمؤلفها الحريري.

وصفت سريرته وطويته، فكان على البرِّ والتقوى مِعوانًا وللخير مفتاحًا وللشرِّ والفتنة مغلاقًا.

فباسم الله نبدأ ونعيد، ونسأله من فضله المزيد، إنّه بكلٍّ جميل كفيل، وهو حسبي ونعم الوكيل.

القسم الأول

المحاضرات والأوراق العلمية المقدمة للملتقى

١- الإسناد من خصائص أهل السنة والجماعة؛ د. خالد العنبري.

٢- منهج السلف في التعامل مع الفتن ؛ الشيخ مشهور حسن.

٣- التربية الربانية؛ د. حسين العوايشة.

٤- الوسطية؛ د. محمد موسى نصر

٥- أهل السنة والجماعة تاريخًا وتأصيلًا؛ د. محمد الخميس.

٦- الدعوة السلفية في إندونيسيا؛ الشيخ عبد الرحمن التميمي.

٧- القلة والكثرة في ميزان الشرع؛ الشيخ محمود عطية.

٨- التصفية وأثرها في استئناف الحياة الإسلامية؛ الشيخ علي الحلبي.

(١)

الإسناد
من خصائص أهل السنّة والجماعة

فضيلة الشيخ الدكتور

خالد العنبري

الإسناد من خصائص أهل السنّة والجماعة

الإسناد عند المحدثين: هو الطريق الموصلة إلى متن الحديث.

والمراد بالطريق: رواة الحديث.

والمراد بالمتن: ألفاظ الحديث.

فالإسناد أن يقول: حدثنا فلان عن فلانٍ عن فلان عن رسول الله ﷺ.

والإسناد خِصيصة فاضلة من خصائص الأمّة الإسلاميّة، قال ابن حزم: «نقلُ الثقة عن الثقة يبلغ به النبي ﷺ مع الاتصال خصَّ الله به المسلمين دون سائر الملل ...».

وجاء قبله أبو حاتم الرازي فقال: «لم يكن في أمّة من الأمم منذ خلق الله آدم أمناء يحفظون آثار الرسل إلا في هذه الأمّة... إلى أن قال: إنَّ الله أكرم هذه الأمّة وشرَّفها، وفضَّلها بالإسناد، وليس لأحدٍ من الأمم كلها قديمهم وحديثهم إسناد، وإنما هي صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز»(١).

أيها الإخوة: إنَّ هذا الكلام من ذينك الإمامين دقيق غاية، فلم يُلق على

---

(١) «شرف أصحاب الحديث» (٤٠-٤٣).

عواهنه كيف كان، كلا.

أيها الإخوة: لقد جُمعت الأناجيل على سبيل المثال دون منهجيّة علميّة، أو دون خضوع لقوانين أو ضوابط علميّة، وهلمُّوا إلى مقارنة سريعة بين السنّة المطهرة، والأناجيل المنحرفة، ولكي نكون موضوعيين؛ فلنقارن بينهما في ضوء الشروط الصارمة التي وضعها النُّقاد المحدثون للحديث الصحيح، ولتكن المقارنة بين خبرين: خبرٍ في «صحيح البخاري»، وخبرٍ من تلك الأناجيل:

فالشرط الأول من شروط الحديث الصحيح: اتصال السَّند، فهذا الشرط متوفر في خبر البخاري، قال: حدثنا عبدالله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن نافع، عن عبدالله بن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: تلبية رسول الله ﷺ: «**لبيك اللهم لبيك**......» الحديث.

فكل واحد من هؤلاء الرواة في إسناد البخاري سمع ممن فوقه، بل إنّ البخاري كان يشترط ثبوت المعاصرة واللقي بين الرواة.

أمّا الخبر الذي اخترناه من الأناجيل فعلى لسان عيسى عَلَيْهِٱلسَّلَامُ ولفظه عند متّى: (وعندما اجتمع الحواريون بعيسى قال لهم: إن ابن الإنسان سيسلّم لرجالٍ وسيقتلونه، ولكن بعد ثلاثة أيام سيعود للحياة من جديد، فحزن الحواريون حزنًا شديدًا).

فهذا الخبر كُتب في الأناجيل بلا إسناد، إذ روي عن (متى) و(مرقص) و(لوقا) عن عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، ولم يثبت تأريخًا أنّ هؤلاء عاصروا عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فضلًا عن أن يروه ويلتقوا به.

والشرط الثاني والثالث من شروط صحة الحديث: عدالة الرواة وضبطهم.

فرواة حديث التلبية عند البخاري كلهم عدول ضابطون.

بينما تأتي الأخبار في الأناجيل بلا إسناد، وأصحابُ هذه الأناجيل مجهولو العين، لم يُعدِّلهم أحد.

والشرط الرابع من شروط صحة الحديث: انتفاء الشذوذ، والشذوذ مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، وحديثنا في صحيح البخاري استوفى هذا الشرط.

أما الخبر الذي نقلناه عن الأناجيل، فلم يتوفر فيه هذا الشرط، فبينما نجد أن (متّى) يقول: إنّ الحواريين حزنوا حزنًا شديدًا، وذلك لقول عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ أنّ ابن الإنسان سيسلّم لرجال وسيقتلونه، نجد أنّ كُلًا من (لوقا) و(مرقص) يقول: لكن الحواريين لم يفهموا -يعني تلك العبارات-، ولم يعرفوا مغزاها.

فهذه مخالفة واضحة بين النص في متّى، والنص في لوقا ومرقص.

والشرط الخامس من شروط الحديث الصحيح: انتفاء العلّة، **والعلة سبب خفي يقدح في صحة الخبر مع أنّ الظاهر سلامتُهُ**، فحديثنا حديث التلبية في «صحيح البخاري» ليس فيه علّة البتّة.

بينما نجد في خبر الأناجيل علّةً خطيرة في المتن، فالقول المنسوب لعيسى أنه قال عن نفسه أنه ابن الإنسان يتناقض مع الأقوال الواردة في ألوهيّة عيسى في إنجيلي (يوحنا) و(بولس).

وإذا كان الإسناد من خصائص هذه الأمّة، وهو من خصائص الإسلام، فهو كذلك من خصائص أهل السنّة، كما صرّح بذلك شيخ الإسلام ابن تيمية(١).

ويقول كذلك: «وعلم الإسناد والرواية مما خصّ الله به أمّة محمد ﷺ، وجعله سلَّمًا إلى الدراية، فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأثرون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمّة أهل الضلالات، وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنّة، أهل الإسلام والسنّة، يفرقون به بين الصحيح والسقيم، والمعوج والقويم»(٢).

ولنضرب مثالًا بالرافضة، فكلام الكليني وغيره يدل على أنهم

---

(١) «منهاج السنّة» (٧/ ٣٧).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١/ ٩).

يصححون جميع ما في كتبهم، ويوجبون العمل بها، لصدورها من الأئمة المعصومين، وأنه لا حاجة للبحث في أسانيد رواتهم، ومن ها هنا دخلها الدس، والكذب، والتحريف، وقد اعترف بعضُهم بشيء من ذلك، يقول القمّي: «إنّ في الأخبار الموجودة في كتبنا ما يدل على أنّ الكذبة والقالة قد لعبت أيديهم بكتب أصحابنا، وأنهم كانوا يدسُّون فيها»(١).

وهكذا نرى أنّ الإسناد خصيصة من خصائص الأمّة، واختصّ بالعناية به أهل السنّة دون غيرهم من فرق الأمّة.

ولهذا اهتمّ به السَّلف من الصحابة ومن بعدهم، وأعلوا منارته، ورفعوا مكانته، وذلك بالقول والعمل والسلوك.

بل كان رسول الله ﷺ يستعمل الإسناد كثيرًا وذلك لنقتدي به في نقل الأخبار وتوثيقها، فكان أحيانًا يُسند الحديث إلى ربه، وأحيانًا إلى جبريل، وأحيانًا إلى أحد أصحابه كما في حديث (الجساسة)، حيث قال: «**إنَّ تميمًا الداري كان رجلًا نصرانيًّا، فجاء فبايع وأسلم، وحدثني حديثًا وافق الذي كنتُ أحدِّثكم به عن مسيح الدجال، حدثني أنه ركب في سفينة بحريّة مع ثلاثين رجلًا من لَخْم وجُذام فلعب بهم الموج شهرًا في البحر...**»(٢)،

---

(١) «القوانين» (٢/ ٢٢٢).

(٢) رواه مسلم (٢٩٤٢).

الحديث.

وهكذا كان الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ يسألون عن أسانيد الأخبار، ويفتشون عنها، ليتثبتوا منها قبل قبولها والعمل بها، كما ورد ذلك عن شيخ أصحاب النبي ﷺ ورضي عنهم، كما في حديث ميراث الجدّة(١)، وورد ذلك عن عمر في أحاديث كثيرة؛ منها حديث الاستئذان(٢).

وكان بعدهم التابعون يسألون عن الإسناد ويلتزمونه.

قال أبو العالية: «كنّا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله ﷺ فما رضينا حتى رحلنا إليهم، فسمعنا من أفواههم».

وكان التابعون وأتباعهم يتواصون بطلب الإسناد، قال هشام بن عروة: «إذا حدّثك رجل بحديث فقل عمّن هذا؟».

وقال الأوزاعي: «ما ذهاب العلم إلا ذهابُ الإسناد».

وقال سفيان الثوري: «الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل».

ويقول عبدالله بن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من

---

(١) ضعيف: رواه أبو داود (٢٨٩٤)، والترمذي (٢١٠٠)، وابن ماجه (٢٧٢٤)، وضعّفه شيخنا، وهو في «الإرواء» (١٦٨٠)، وحكم عليه بالضعف.

(٢) رواه مسلم (٢١٥٣).

شاء ما شاء».

يقول اللكنوي: «فهذه العبارات بصراحتها أو بإشارتها تدل على أنه لا بدّ من الإسناد في كل أمر من أمور الدين»(١).

لقد أصبح الإسناد أمرًا بديهيًّا مسلمًا به عند العامة والخاصة، ويظهر هذا فيما يرويه الأصمعي فيقول: «حضرت ابن عيينة، وأتاه أعرابي وقال: كيف أصبح الشيخ يرحمه الله؟ قال: بخير نحمد الله، قال الأعرابي: ما تقول في امرأة من الحاج حاضت قبل أن تطوف بالبيت؟ فقال: تفعل ما يفعل الحاج غير أنها لا تطوف بالبيت، فقال هل من قدوة؟ [هكذا يسأل هذا الأعرابي عن الدليل]، قال سفيان بن عيينة: نعم، عائشة حاضت قبل أن تطوف بالبيت، فأمرها الرسول ﷺ أن تفعل ما يفعل الحاج غير الطواف، فقال الأعرابي: هل من بلاغٍ عنها؟ قال: نعم، حدثني عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة بذلك، قال الأعرابي: لقد استسمنت القدوة، وأحسنت البلاغ، والله لك بالرشاد»(٢).

وكان العلماء والمحدثون يبينون أحوال الرواة وينقدونهم حسبة لله، لا تأخذهم لومة أحد، ولا تتملكهم عاطفة، فليس أحد من أهل الحديث

---

(١) «الأجوبة الفاضلة» (ص٢٧).

(٢) «الكفاية» للخطيب (٢/ ٤٧٠) أثر (١٢٥٤).

يحابي في الحديث أخاه أو أباه ولا ولده، فهذا زيد ابن أبي أنيسة يقول: «لا تأخذوا عن أخي!!!»[(١)]. وقال علي بن المديني لمن سأله عن أبيه: «سلوا عنه غيري، فأعادوا المسألة فأطرق، ثم رفع رأسه فقال: هو الدين، إنه ضعيف»[(٢)].

أيها الإخوة معاشر أهل السنّة:

وتأتي هذه الأهميّة الكبرى للإسناد لأمور كثيرة منها:

١- أنّ الإسناد هو الطريق إلى معرفة الوحي الثاني سنّةِ النبي الهادي، وتمييز صحيحها من سقيمها، أمّا أنّ السنّة وحي، فقد قال حسان بن عطيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان جبريل ينزل على النبي بالسنّة فيعلِّمُه إياها، كما يعلمه القرآن»[(٣)]، وتصديق ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم:٣-٤]، فالسنّة مثل القرآن الكريم في التشريع وإفادة الأحكام، بل القرآن أحوج إلى السنّة من السنّة إلى القرآن كما قال مكحول[(٤)] وغيره من السلف؛ وذلك لأنها شارحة للقرآن ومبينة لمعانيه، تفسِّر مجمله، وتقيِّد مطلقه، وتخصص عمومه، كما قال -تعالى-: ﴿وَأَنزَلْنَآ

---

(١) «الثقات» (ص٢٠) للعجلي.

(٢) «المجروحين» (٢/ ١٥) لابن حبان.

(٣) «الكفاية» (١/ ٧٢) أثر (١٦).

(٤) المصدر السابق (١/ ٨١) أثر (٢١).

إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤].

قال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وليس يخالف الحديث القرآن، ولكن حديث رسول الله ﷺ يبين معنى ما أراد الله، خاصًا، وعامًا، وناسخًا، ومنسوخًا، ثم يلزم الناس ما سنَّ بفرض الله، فمن قبل عن رسول الله فعن الله قبل»(١).

٢- وتأتي هذه الأهميّة للإسناد كذلك؛ لأنّ الإسناد هو الطريق إلى معرفة ما كان عليه الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ من أصول الدين وفروع الشريعة، ولا أدل على ذلك من قول الأعمش: «ليس بيننا وبين القوم إلا ستر»(٢)، والستار ها هنا هو الإسناد.

ومعرفة ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، من الأهميّة بمكان؛ وذلك لأنه علامة الفرقة الناجية، والطائفة المنصورة، أن تكون على مثل ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه كما في حديث (الفُرقة) المشهور.

ثم إنّ الصحابة إذا أجمعوا على أمرٍ فإجماعهم حجّة شرعيّة، وإذا اختلفوا فلا يجوز الخروج عن أقوالهم، قال أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا جاء الحديث عن الثقات أخذنا به، فإذا جاء عن أصحابه لم نخرج عن أقاويلهم،

(١) «مفتاح الجنّة في الاعتصام بالسنّة» (ص٤٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٣٣).

فإذا جاء عن التابعين زاحمتهم»[(١)]. والمقصود: أنَّ الأسانيد هي الوسيلة إلى معرفة الصحيح من أقوال الصحابة وفهومهم لنصوص الكتاب والسنّة.

أيها الإخوة؛ لن ينهض العالم الإسلامي الجديد إلا بالارتقاء إلى هذا الأفق الكريم، أفق السلف والصحابة، فالمحاولات التي تبذل من أجل القيام بالأمّة لا بدّ أن تتكئ على المنهج الإسلامي الأصيل، المنبثق من الكتاب والسنّة، وفهم الصحابة لهذه النصوص المباركة، كما قال مالك: «لا يصلح آخر هذه الأمّة إلا بما صلح به أولها»[(٢)]، وإلا باءت هذه المحاولات بالخيبة والخسران.

إنّ الأمر الذي لا اختلاف فيه بين الفرق والجماعات أنّ الإسلام الأول الذي كان عليه النبي ﷺ وأصحابه الكرام هو الإسلام الصحيح، وهو الدين الحق الذي لا يقبل الله من أحدٍ دينًا سواه، وقد قال عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: **من** «عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد»[(٣)] أي: مردود عليه، كما أنّ «كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار»[(٤)]، كما قال سيد الأبرار

---

(١) «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» (ص٢٤) للصَّيمريِّ.

(٢) المدخل (١/ ٢٦٢) لابن الحاج.

(٣) رواه مسلم (١٧١٨).

(٤) قطعة من حديث (خطبة الحاجة) التي كان النبي ﷺ يذكرها في خطبه ومواعظه، وقد جمع طرقها شيخنا في رسالة مفردة سماها «خطبة الحاجة التي كان رسول الله

عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

وما من شك أنّ الطريق إلى معرفة الإسلام الأول لا يكون إلا عن طريق الأسانيد.

ولذلك فإنّ منهجنا -معاشر الإخوة- منهج أهل السنّة والجماعة؛ قائم على الأسانيد، منهجنا الذي ندعو الناس إليه منهج مسند متصل بما كان عليه الرعيل الأول، أمّا غير أهل السنّة من الجماعات والفرق، فمناهجهم محدثة، ليس لها سند، ولا اتصال بالإسلام الأول والرعيل الأول.

إنّ هؤلاء الذين يفسدون في الأرض بإرهاب الناس، وتقتيل الأبرياء، وتكفير المسلمين بغير حق أين إسنادهم؟ وما هو مستندهم فيما يقومون به؟

إنّ إسنادنا في عدم تكفير الحكام بإطلاق، متصل إلى ابن عباس، وطاووس، وعطاء، وزين العابدين، وأمّا إسناد هؤلاء المنحرفين فإلى أبي حمزة المصري، وأبي قتادة الفلسطيني، والبرقاوي، وأبي بصير!!!

فحسبكم هذا التفاوت بيننا ... وكلُّ إناءٍ بالذي فيه ينضح

والإسناد -أيها الإخوة- هو الطريق إلى الحاكميّة الحقّة، وهي في عيون الإسلاميين السياسيين والحركيين لا تتعدى مجال تطبيق الحدود،

ﷺ يعلمها أصحابه».

والقوانين الإسلاميّة في الحكم والسياسة والاقتصاد، بينما الحاكميّة الحقّة أرحب من هذا المفهوم الضيق بكثير، الحاكميّة الحقّة أن نحكم الله ورسوله في كل مجالات الحياة في الدين والدنيا... والفرد والأسرة... والعقيدة والعبادة... والفكر والاقتصاد والاجتماع، وفي كل صغيرة وكبيرة...، حتى قال سفيان الثوري: «إذا استطعت أن لا تحكّ رأسك إلا بأثر فافعل»(١).

وإذا كان الدين بالآثار، وليس بالعقل أو الرأي، فإنّ الطريق إلى تحكيم الدين بأصوله وفروعه هو الإسناد، وذلك أن «اتباع السنن قِوام الدين»، كما قال عروة فيما أخرجه البيهقي(٢)، ولا طريق إلى السنن الصحيحة إلا بالإسناد.

إنّ أكثر هؤلاء الذين ينادون بالحاكميّة ليس لهم معرفة بالأسانيد، ومفهومهم للحاكميّة مختزل ومجتزأ، لا يمت لمفهوم الحاكميّة عند أئمة أهل السنّة بسند ولا صلة، بل إنّ طريقهم في المطالبة بالحاكميّة وإقامة الدولة الإسلاميّة لا تقوم على مستند صحيح، ولا تَمُتُّ للدين الحق بصلة أو إسناد.

٣- إنّ الإسناد هو الطريق إلى الفهم الصحيح للإسلام، أليس الصحابة

---

(١) «ذم الكلام» (٢/ ١٨١) للهروي.

(٢) «المدخل إلى السنن» (ص١٩٥).

هم خير من فهم الإسلام قرآنًا وسنّة، فالإسلام هو الطريق إلى الاعتدال والوسطيّة كما قال -تعالى- مخاطبًا صحابة النبي ﷺ: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة:١٤٣].

إنّ الإسناد هو الطريق إلى تجديد الدين، وتجديد الإسلام لا يكون أبدًا بالتنكر لثوابته، ورفض أصوله، وتحليل كثير من المحرمات بدعوى مواكبة العصر، فالتجديد الحقيقي الذي حثّ عليه نبي الإسلام ﷺ، ودعا إلى تجديد ما اندرس من معالمه، وإحياء ما مات من سننه، ولن يكون ذلك كله إلا بدراسة الأسانيد، ومعرفة الصحيح من الضعيف.

٤- كما أنَّ الإسناد هو الطريق إلى معرفة المنهج الصحيح في الدعوة إلى الله، فما أشدّ حيرة شباب الأمّة، إلى أي جماعة ينتمون؟! أم إلى أي حزب ينضمون؟!!

ويستطيع الشاب الموفّق أن يدرك بالأسانيد أنَّ النبي ﷺ نهى عن الحزبيّة فقال: «**لا حلف في الإسلام**»(١).

ويستطيع كذلك أن يدرك بالأسانيد أنّ النبي ﷺ نهى عن السريّة، ونهى عن التكفير بغير حق، ونهى عن سفك دماء المسلمين والذميين والمعاهدين، ونهى عن سفك الدماء، ويعلم منه حرمة التفجير، والغلو،

(١) رواه مسلم (٢٥٢٩، ٢٥٣٠).

والتطرف، والإرهاب، وحرّم الخروج على الحكام بالثورات والانقلابات وإن فجروا أو فسقوا أو جاروا.

ويستطيع الشباب الموفّق أن يدرك -بالأسانيد والأدلة- أنّ أهل السنّة أعرف الناس بالحق، وأرحمهم بالخلق، ويستطيع أن يدرك خطأ أولئك الذين قَصَرُوا السلفيّة على الجرح والتعديل، واختزلوها في التحذير والتبديع.

إنّ السلفيّة الحقّة في أخصر تعريفاتها: هي الرجوع إلى الإسلام الأول بشموليّته، كما قال -تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ﴾ [البقرة:٢٠٨][١].

لقد كان السلف قمّة سامقة في معرفة العقيدة الصحيحة، والإنكار على أهل البدع، وقمة سامقة في الزهد، والسلوك، والأخلاق، والتألُّه، والعبادة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٥- وتأتي أهميّة الإسناد كذلك أنه وسيلة إلى كل علم شرعي، أما الفقه فواضح، فالحديث مثل القرآن الكريم في التشريع وإفادة الأحكام، والحق ما قاله أبو عروبة الحراني[٢]: «أنّ الفقيه إذا لم يكن صاحب حديث يكون

---

(١) أي: اعملوا بجميع الإسلام بكل أصوله وفروعه.

(٢) «شرف أصحاب الحديث» (ص٧٠).

أعرج[(١)]»، فكم في كتب الفقه من اجتهادات مخالفة لنصوص الكتاب والسنّة، وكم فيها من أحاديث ضعيفة بل وموضوعة؛ وما ذاك إلا لأنّ بضاعة مصنفيها في دراسة أسانيد الأحاديث مزجاة أو قليلة.

قال سبط ابن الجوزي: «وكيف يليق بفقيه لا يعرف صحيح الحديث من سقيمه؟!»، إنّ أكثر مسائل الفقه الإسلامي اختلف فيها علماؤه، بل اختلف القول في كثير من المسائل عن الفقيه الواحد، وليس المخرج من تلك الاختلافات بالأخذ برأي الأكثريّة، فالأكثريّة قد يكون معها الحق وقد لا يكون، فليس رأي الجمهور صوابًا على الدوام، فلسنا جمهوريين، كيف وقد قال الله:﴿وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ﴾ [الأنعام:١١٦].

وليس المخرج من الخلافات الفقهيّة الأخذ بالأشد منها، فالصواب في الأسَدِّ لا في الأشدِّ؛ كما قال المأمون، وكيف نأخذ برأي الأشد وقد قال نبي الإسلام: «أحب الدين إلى الله الحنيفيّة السمحة»[(٢)]، وقال: «**إنّ الدين**

---

(١) أي: يتعثر كثيرًا في بحثه الفقهي.

(٢) رواه البخاري معلقًا في «صحيحه» (كتاب الإيمان / باب ٢٩)، ووصله في «الأدب المفرد» (٢٨٧)، وحسنه شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «غاية المرام/٨»، و«تمام المنّة» (ص٤٤)، انظر «السلسلة الصحيحة» (٨٨١).

يسر»[١]، وأحد القواعد التي بني عليها الفقه الإسلامي: **(اليسر ورفع الحرج)**.

ولن يكون المخرج من كثرة الخلافات الفقهيّة الأخذ بالرأي الأسهل أو الأخذ بالرخصة، فمن تتبع رخص العلماء تزندق، ولن يكون المخرج من هذه الخلافات الفقهيّة أن يلزم كلّ واحد من المسلمين مذهبًا من مذاهب الفقه المعتمدة، فإنّ التقليد لا يجوز شرعًا، كما أنّ التعصب أدّى إلى حروب كلاميّة ودمويّة، كما حصل بين الشافعيّة والحنفيّة في أصبهان، فهذا التعصب المقيت سوف يزيد في تفرق الأمّة وإنهاك قوتها!

فالمخرج إذن هو الأخذ بما يدل عليه الحديث الصحيح، ولا يُعرف الصحيح من الضعيف إلا بدراسة الأسانيد، وإنّ الله تعبدنا بطاعته، وطاعة نبيه، والعمل بسنته، ونهانا عن اتباع الغير بغير حجة ولا برهان.

كما أنّ الإسناد هو الطريق إلى معرفة التفسير، فإنّ تفسير القرآن يكون بالقرآن، وبالسنّة، وبأقوال الصحابة، وبأقوال التابعين، ولن نصل إلى الصحيح من تفاسير النبي الكريم، وتفاسير أصحابه، والتابعين للقرآن العظيم إلا بدراسة أسانيد الأحاديث والآثار الواردة في التفسير، والحق أنّ كتب التفسير مشحونة بالأحاديث الموضوعة والإسرائيليات الواهية، وفي

---

(١) رواه البخاري (٣٩).

ذلك يقول شيخ الإسلام: «وهذه الكتب التي يسميها كثير من الناس كتب التفسير، فيها كثير من المنقولات عن السلف مكذوبة عليهم...» إلى أن قال: «ومعلوم أنّ في كتب التفسير من النقل عن ابن عباس من الكذب الشيء الكثير.. فلا بدّ من تصحيح النقل لتقوم الحجّة»(١)، ولا يكون هذا التصحيح أيها الإخوة إلا بدراسة الأسانيد.

ثم إنَّ الإسناد وسيلة إلى الاعتقاد الصحيح والتوحيد الخالص، وما ضلّت الفرق الإسلاميّة في كثير من أبواب التوحيد والعقيدة إلا بسبب اعتمادها على علوم الكلام والفلسفة والمنطق، وتركها نصوص الكتاب والسنّة الصحيحة وراءها ظهريًّا.

وإنك لتأسف حينما ترى جملة من الأحاديث الضعيفة في بعض كتب التوحيد والعقيدة لبعض أهل السنّة، من غير أن يُنبَّه عليها أو يُحذَّر منها، وما ذاك إلا بسبب إهمال الإسناد.

وكَتَبَ الكثيرون في الفتن وأشراط الساعة، وشحنوا ما كتبوا بالأحاديث الموضوعة، والأخبار الباطلة، حتى تنبأ بعض هؤلاء بخروج الدجال في الخامس والعشرين من محرم سنة ١٤٢٠هـ، ونزول عيسى في السابع والعشرين من رمضان سنة ١٤٢٠هـ، وقيام الساعة بحلول سنة ٢٠٠٠

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٨٨-٣٨٩).

ميلاديّة، وجميع هذه البلايا وتلك الدواهي إنما هي بسبب عدم دراسة الأسانيد، وقبول الأحاديث على عواهنها، وتحريف معانيها، وإسقاطها على الواقع بلا ضوابط.

والعلم كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ شيئان: «إمّا نقل مصدّق، وإمّا بحثٌ محقق»(١)، وما سوى ذلك فهذيان.

كما أنّ الإسناد وسيلة إلى معرفة السيرة الصحيحة والتاريخ الإسلامي الصحيح، وما أكثر ما شحنت به كتب التاريخ والسيرة من الأحاديث الضعيفة والأخبار المنكرة.

أيها الإخوة: إنَّ الإسناد عصمة من الضلال، وأمان من الزيغ والانحراف؛ لأنّ الدين بالآثار، وليس بالرأي أو العقل أو الذوق، وإنما تعرف صحة الآثار من ضعفها بمعرفة الأسانيد ودراستها ونقدها.

أيها الإخوة: يجب علينا أن نربط المسلمين بالأسانيد والأدلة، بحيث تكون محور حركتهم، يدورون معها حيث دارت واتجهت، وتكون كذلك المصدر الوحيد لتلقي الإسلام عندهم، ولا يجوز ربط المسلمين بالأشخاص أو الأشياخ، أو الجماعات، أو الأحزاب.

كما يجب أن يشيع الإسناد بين المسلمين اليوم كما شاع بين المسلمين

---

(١) «مقدمة في أصول التفسير» (ص٢٥).

الأوائل، فوجدنا الأعراب يسألون عنه، ويطالبون به(١).

أيها الأحبة: إذا ربطنا شباب الأمّة بالأسانيد، ورُبُّوا على التزامها والمطالبة بها، غرسنا بذلك في نفوسهم الدوافع القويّة للبحث وراء الحق بطلب الدليل لكل مسألة أصوليّة أو فرعيّة أو دعويّة، وعدم الاقتناع بما ورثوه من آراء خاطئة، أو بما تبثه الجماعات والأحزاب من مفاهيم مخالفة للنصوص الشرعيّة، أو فهم الصحابة لها.

أيها الإخوة: قد يقول قائل: إنك تطالب بشيء عسير أو مستحيل، كيف تطالب الجميع أن يكون على معرفة بالأسانيد.

أقول: إنّ الأمر يسير على من يسَّر الله عليه، إننا نطالب طلاب العلم ألا يقبلوا في دين الله في أصوله وفروعه، وفي كل جوانبه إلا ما ثبت وصحّ من السنن والآثار.

كما نطالبهم بتطبيق قواعد المحدِّثين في التصحيح والتضعيف على ما ينقلونه من أخبار الدعوة والدعاة وواقعِ الناس عمومًا.

ونطالب غير طلاب العلم كذلك بألا يقبلوا في دينهم شيئًا إلا بعد تأكدهم من وجود دليلٍ صحيح عليه، وذلك بسؤال الثقات من العلماء وطلاب العلم، ولا يكلف الله نفسًا إلا وسعها.

---

(١) كما مر قبل.

أيها الإخوة: إنَّ من مضار إهمال الإسناد: انتشار الإشاعات وفشوها، فكم من حي قد أميت، وكم من ميت قد أحي، وكم من ضال شاع أمره أنه أصبح من الأولياء، وكم من صالح ذُكر أنه نكص على عقبيه، وكم من بريء قد اتهم.

إن التزام الإسناد والمطالبة به ودراسته ونقده في ضوء قواعد المحدثين منهج عظيم وميزان دقيق في بيان صحيح الأخبار من سقيمها، قال ﷺ: «**بئس مطية الرجل زعموا**»[(١)].

قال الخطابي: «... وإنما يقال زعموا في حديث لا سند له، وإنما هو شيء حكي عن الألسن على سبيل البلاغ»[(٢)].

ومن مضار إهمال الإسناد: انتشار التقليد، والتعصب الأعمى للأشخاص والجماعات والآراء.

ومن مضار إهمال الإسناد: انتشار البدع والخرافات وحصول الفوضى الفكريّة.

فما أحوج الأمّة اليوم إلى الإسناد، لتستعيد مجدها وعزَّها، وذلك أنّ الإسناد هو الطريق إلى تصفية ما علق بحياتها من البدع المنكرة، والأفكار

---

(١) رواه أحمد وأبو داود، وصححه شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الصحيحة» (٨٦٦).

(٢) «معالم السنن» كتاب الأدب - باب الرجل يقول: (زعموا) (٤/ ١٣٠).

الدخيلة، وتصفية العقيدة من آراء الفرق المنحرفة، وتصفية المذاهب الفقهيّة من الاجتهادات المخالفة للكتاب والسنّة، وتصفية السِّير والتاريخ الإسلامي مما أُدخل فيه، مما يشوِّه صورة الإسلام، وعظماء الإسلام، ومن ثم يعود الإسلام صافيًا نقيًا كما أُنزل أول مرّة، فإذا تربت الأمّة على هذا الإسلام المصفّى صلح حالها، واستقام أمرها، ودانت لها الدُّنيا، وذلت لها الجبابرة.

أما كلام العلماء في التثبت في الرواية؛ فأشهر من أن يحصر، بل عقدوا له أبوابًا في كثير من كتبهم، وخاصة فيما يتعلق بكتب مصطلح الحديث.

فمن ذلك قول مالك لابن وهب: «اعلم أنه ليس يسلم رجل حدّث بكل ما سمع ولا يكون إمامًا أبدًا وهو يحدث بكل ما سمع»(١).

وقال عبدالرحمن بن مهدي: «لا يكون الرجل إمامًا يُقتدى به حتى يمسك عن بعض ما سمع»(٢).

وقال إياس بن معاوية يوصي سفيان بن حسين: «احفظ عليَّ ما أقول لك: إيَّاك والشناعة في الحديث فإنه قلّما حملها أحد إلا ذلَّ في نفسه وكذب

---

(١) من مقدمة «صحيح مسلم» (١/ ١١٢) من شرح النووي، ط. مؤسسة قرطبة.

(٢) المصدر السابق (١/ ١١٢-١١٣).

في حديثه»[١]، إلى غير ذلك من الآثار.

قال أبوحنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إني آخذ بكتاب الله إذا وجدته، فما لم أجده فيه أخذت بسنة رسول الله والآثار الصحاح عنه التي فشت في أيدي الثقات عن الثقات، فإذا لم أجد في كتاب الله ولا سنة رسول الله أخذت بقول أصحابه من شئت وأدع قول من شئت، ثم لا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم، فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيم، والشعبي، والحسن، وابن سيرين، وسعيد بن المسيب ... فلي أن أجتهد كما اجتهدوا». انتهى

وقال -أيضًا-: «ما بلغني عن صحابي أنه أفتى به فأقلده ولا أستجيز خلافه».

وقال -أيضًا-: «عليك بالأثر وطريقة السلف، وإياك وكل محدثة؛ فإنها بدعة».

بل قال فيمن هو دونهم: «من كان من أئمة التابعين وأفتى في زمن الصحابة وزاحمهم في الفتوى وسوغوا له الاجتهاد، فأنا أقلده، مثل شريح، والحسن، ومسروق بن الأجدع، وعلقمة».

وعن أبي يوسف قال: سمعت أبا حنيفة يقول: «إذا جاء الحديث عن النبي ﷺ عن الثقات أخذنا به، فإذا جاء عن أصحابه لم نخرج عن أقاويلهم،

---

(١) المصدر السابق (١/ ١١٣).

فإذا جاء عن التابعين زاحمتهم».

قال محمد بن حمدان بن الصباح: «... وكان إذا وردت عليه مسألة فيها حديث صحيح اتبعه، وإن كان عن الصحابة والتابعين، وإلا قاس وأحسن القياس».

وقال الحسن بن صالح: كان أبو حنيفة شديد الفحص عن الناسخ من الحديث والمنسوخ، فيعمل بالحديث إذا ثبت عنده عن النبي ﷺ وعن أصحابه.

وقد اتضح تمسكه بهذا الأصل في تطبيقاته الفقهية حيث قال: «من رغب عن سيرة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في أهل القبلة فقد خاب وخسر».

وقال -أيضًا-: «ما ملكت أكثر من أربعة آلاف درهم منذ أكثر من أربعين سنة إلا أخرجته، وإنما أمسكها لقول علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أربعة آلاف درهم فما دونها نفقة؛ ولولا أني أخاف أن ألجأ إلى هؤلاء ما تركت منها درهمًا واحدًا».

قال نعيم بن حماد: ثنا ابن المبارك قال: سمعت أبا حنيفة يقول: «إذا جاء عن النبي ﷺ فعلى الرأس والعين، وإذا جاء عن الصحابة نختار من قولهم، وإذا جاء عن التابعين زاحمناهم»[1].

---

(١) سبق ذكره.

وأما جمهور الحنفية فهم على قول إمامهم.

وأما الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ فتصرفه في «موطئه» دليل على أنه يرى أن قول الصحابي(١) حجة.

قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الموافقات»(٢): «ولما بالغ مالك في هذا المعنى -أي اتخاذ الصحابة قدوة وسيرتهم قبلة- بالنسبة إلى الصحابة أو من اهتدى بهديهم واستن بسنتهم جعله الله تعالى قدوة لغيره في ذلك، فقد كان المعاصرون لمالك يتبعون آثاره ويقتدون بأفعاله، ببركة اتباعه لمن أثنى الله ورسوله عليهم وجعلهم قدوة».

قال العلامة الفقيه حسن بن محمد المشاط المالكي في كتابه «الجواهر الثمينة في بيان أدلة عالم المدينة»: «وهذا هو المشهور عن مالك».

وأما الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فمنصوص قوله قديمًا وحديثًا هو أن قول الصحابي حجة.

فقد قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «الأم» -وهو من الكتب الجديدة-: «ما كان الكتاب أو السنة موجودين، فالعذر على من سمعهما مقطوع إلا باتباعهما، فإن لم يكن ذلك صرنا إلى أقاويل أصحاب النبي ﷺ أو واحد منهم، ثم كان

---

(١) (٤/ ١٣١).

(٢) المصدر السابق (٤/ ٤٦٣).

قول الأئمة: أبي بكر، أو عمر، أو عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ إذا صرنا فيه إلى التقليد، أحب إلينا، وذلك إذا لم نجد دلالة في الاختلاف تدل على أقرب الاختلاف من الكتاب والسنة، فنتبع القول الذي معه الدلالة؛ لأن قول الإمام مشهور بأنه يلزمه الناس، ومن لزم قوله الناس كان أشهر ممن يفتي الرجل أو النفر، وقد يأخذ بفتياه ويدعها، وأكثر المفتين يفتون الخاصة في بيوتهم ومجالسهم، ولا يعتني العامة بما قالوا عنايتهم بما قال الإمام، وقد وجدنا الأئمة ينتدبون، فيسألون عن العلم من الكتاب والسنة فيما أرادوا وأن يقولوا فيه، ويقولون فيخبرون بخلاف قولهم، فيقبلون من المخبر، ولا يستنكفون عن أن يرجعوا لتقواهم الله، وفضلهم في حالاتهم، فإذا لم يوجد عن الأئمة، فأصحاب رسول الله ﷺ في الدين في موضع الأمانة، أخذنا بقولهم، وكان اتباعهم أولى بنا من اتباع من بعدهم.

ثم قال: والعلم طبقات:

الأولى: الكتاب والسنة، إذا ثبتت السنة.

الثانية: الإجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة.

الثالثة: أن يقول بعض أصحاب النبي ﷺ، ولا نعلم له مخالفًا منهم.

الرابعة: اختلاف أصحاب النبي ﷺ ورضي عنهم.

الخامسة: القياس على بعض هذه الطبقات» انتهى كلامه.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «هذا كله كلامه في الجديد».

ثم قال: قال البيهقي -بعد أن ذكر الكلام السابق، وفي الرسالة القديمة للشافعي بعد ذكر الصحابة وتعظيمهم- قال: «وهم فوقنا في كل علمٍ واجتهادٍ وورعٍ وعقلٍ وَأمر استدرك به عليهم أو استنبط، وآراؤهم لنا أحمد، وأولى بنا من رأينا.

ومن أدركنا ممن نرضى، أو حكى لنا عنه ببلدنا صاروا فيما لم يعلموا فيه سنة إلى قولهم إن اجتمعوا، أو قول بعضهم إن تفرقوا، وكذا نقول ولم نخرج من أقوالهم كلهم».

قال البيهقي: وقال في موضع آخر: «فإن لم يكن على القول دلالة من كتابٍ ولا سنةٍ كان قول أبي بكر، أو عمر، أو عثمان، أو علي، أحب إليّ أن أقول به من قول غيرهم إن خالفهم، من قِبَلِ أنهم أهل علم، وحكام ... فإن اختلفوا صرنا إلى القول الذي عليه دلالة، وقلّ ما يخلو اختلافهم من ذلك. وإن اختلفوا بلا دلالة نظرنا إلى الأكثر، فإن تكافؤوا نظرنا إلى أحسن أقاويلهم مخرجًا عندنا، وإن وجدنا للمفتين في زماننا أو قبله اجتماعًا في شيء لا يختلفون فيه تبعناه، وكان أحد طرق الأخبار الأربعة، وهي كتاب الله ثم سنة نبيه ﷺ، ثم القول لبعض أصحابه، ثم اجتماع الفقهاء.

فإذا نزلت نازلةٌ لم نجد فيها واحدةً من هذه الأمور، فليس في الكلام في

النازلة إلا اجتهاد الرأي»، انتهى كلام الشافعي -رحمه الله ورضي عنه- بنصه.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ونحن نشهد بالله أنه لم يرجع عنه بل كلامه في الجديد مطابق لهذا موافق له».

وقال -أيضًا-: «أما القديم فأصحابه مقرون به، وأما الجديد فكثير منهم يحكي عنه فيه أنه ليس بحجة.

وفي هذه الحكاية عنه نظر ظاهر جدًا؛ فإنه لا يحفظ له في الجديد حرف واحد أن قول الصحابي ليس بحجة، وغاية ما يتعلق به من نقل ذلك أنه يحكي أقوالًا للصحابة في الجديد ثم يخالفها؛ ولو كانت عنده حجة لم يخالفها.

وهذا تعلق ضعيف جدًا؛ فإن مخالفة المجتهد الدليل المعين لما هو أقوى في نظره منه، لا يدل على أنه لا يراه دليلًا من حيث الجملة، بل خالف دليلًا لدليلٍ أرجح عنده منه.

وقد تعلق بعضهم بأنه يراه في الجديد إذا ذكر أقوال الصحابة موافقًا لها لا يعتمد عليها وحدها -كما يفعل بالنصوص- بل يعضدها بضروب من الأقيسة فهو تارة يذكرها ويصرح بخلافها، وتارة يوافقها ولا يعتمد عليها، بل يعضدها بدليل آخر.

وهذا -أيضًا- تعلق أضعف من الذي قبله، فإن تظاهر الأدلة، وتعاضدها، وتناصرها من عادة أهل العلم قديمًا وحديثًا، ولا يدل ذكرهم دليلًا ثانيًا وثالثًا على أن ما ذكروه قبله ليس بدليل». انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال الربيع بن سليمان:- قال الشافعي: «لا يكون أن تقول إلا عن أصل، أو قياس على أصل».

والأصل: كتاب أو سنة، أو قول بعض أصحاب رسول الله ﷺ، أو إجماع الناس».

قال يونس بن عبدالأعلى: «قال لي محمد بن إدريس الشافعي: لا يقال للأصل: لم؟ ولا كيف؟».

وقد أطلت النقل عن الإمام الشافعي في تقرير مذهبه، لأني قد رأيت جلّ من كتب في علم أصول الفقه ينسب إليه قولًا جديدًا، وهو عدم قوله (بحجية قول الصحابي) بناء على بعض تخريجات بعض المنتسبين إلى مذهبه، أخذًا من تصرفات الإمام نفسه مع بعض الأدلة.

ولأن نسبة القول إلى أحد الأئمة -لا سيما وقد اشتهر عنه ما يخالفه صريحًا من قوله- قضية هي في غاية الخطورة، مع ما تورثه من كثرة في الأخذ والرد في تصحيح أو تزييف ما نسب إليه.

وأما كون الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ من القائلين بحجية قول الصحابي، فهذا

القول أشهر من علم في رأسه نار؛ ذلك أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد جعل الاعتماد على قول الصحابي هو الأصل الثاني من أصول مذهبه، بل إنه ليقدم فتاواهم على الحديث المرسل.

قال إسحاق بن إبراهيم بن هانئ في مسائله: قلت لأبي عبدالله: حديث عن رسول الله مرسل برجال ثبت أحبُّ إليك، أو حديث عن الصحابة والتابعين متصل برجال ثبت؟

قال أبو عبدالله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عن الصحابة أعجب إليّ».

ومما يدل على احتجاجه بقول الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ قوله في كتابه «السنة»: «بل حبهم سنة، والدعاء لهم قربة، والاقتداء بهم وسيلة، والأخذ بآثارهم فضيلة».

وقال عبدوس بن مالك العطار: سمعت أبا عبدالله أحمد بن حنبل رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يقول: «أصول السنة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم، وترك البدع، وكل بدعة فهي ضلالة، وترك الخصومات، وترك الجلوس مع أصحاب الأهواء، وترك المراء والجدال والخصومات في الدين ...»(١).

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأئمة الإسلام كلهم على قبول قول الصحابي».

---

(١) «مقدمة أصول السنة» (ص:١٤).

وكان التابعون بعدهم يسألون عن الإسناد ويلتزمونه، ومن هذا ما يرويه ابن عبدالبر عن الشعبي، عن الربيع بن خثيم قال: «من قال لا اله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت، وهو على كل شيء قدير، عشر مرات كن له كعتق رقاب أو رقبة». قال الشعبي: قلت لِلرَّبيع بن خثيم: من حدثك بهذا الحديث؟ قال: عمرو بن ميمون الأودي فلقيت عمرو بن ميمون، فقلت: من حدثك بهذا الحديث؟ فقال: عبدالرحمن بن أبي ليلى، فلقيت ابن أبي ليلى فقلت: من حدثك؟ قال: أبو أيوب الأنصاري صاحب رسول الله ﷺ».

وقال أبو العالية: «كنا نسمع الرواية بالبصرة من أصحاب رسول الله ﷺ، فما رضينا حتى رحلنا إليهم، فسمعنا من أفواههم.

وكان التابعون وأتباعهم يتواصون بطلب الإسناد، قال هشام بن عروة: «إذا حدثك رجل بحديث فقل: عمن هذا؟».

وكان الزهري إذا حدث أتى بالإسناد ويقول: «لا يصح أن يرقى السطح إلا بدرجه».

وقال الأوزاعي: «ما ذهاب العلم إلا ذهاب الإسناد».

وقال سفيان الثوري: «الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل؟».

ويقول عبدالله بن المبارك: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»، وعنه أنه قال: «بيننا وبين القوم القوائم أي الإسناد».

وأصبح الإسناد أمرًا بديهيًّا مُسلَّمًا به عند العامة والخاصة ويظهر هذا فيما يرويه الأصمعي فيقول: «حضرت ابن عيينة وأتاه أعرابي وقال: كيف أصبح الشيخ يرحمه الله؟ فقال سفيان: بخير نحمد الله، قال: ما تقول في امرأة من الحاج حاضت قبل أن تطوف بالبيت؟ فقال: تفعل ما يفعل الحاج غير أنها لا تطوف بالبيت، فقال: هل من قدوة؟ قال: نعم، عائشة حاضت قبل أن تطوف بالبيت، فأمرها الرسول ﷺ أن تفعل ما يفعل الحاج غير الطواف، قال: هل من بلاغ عنها؟ قال: نعم حدثني عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة بذلك، قال الأعرابي: لقد استسمنت القدوة، وأحسنت البلاغ».

وكان كثير من طلاب العلم يرحلون إلى الصحابة، يقطعون الفيافي والقفار، للتأكد من حديث سمعوه من تابعي عندهم، وهذا معنى قول أبي العالية السابق: كنا نسمع الرواية عن أصحاب النبي ﷺ بالبصرة فلم نرض حتى ركبنا إلى المدينة فسمعناها من أفواههم، بل إن الصحابة رحل بعضهم إلى بعض في سبيل هذا، فقد ارتحل أبو أيوب إلى عقبة بن عامر في مصر، ورحل جابر بن عبدالله إلى عبدالله بن أنيس في حديث، وغير هؤلاء ممن

سبق ذكرهم.

وكان العلماء والمحدثون يبينون أحوال الرواة وينقدونهم ويجرحون ويعدلون حسبة لله، لا تأخذهم لومة أحد، ولا تتملكهم عاطفة، فليس أحد من أهل الحديث يحابي في الحديث أخاه أو أباه ولا ولده، فهذا زيد ابن أبي أنيسة يقول: «لا تأخذوا عن أخي!!!»، وقال علي بن المديني لمن سأله عن أبيه: «سلوا عنه غيري، فأعادوا المسألة فأطرق، ثم رفع رأسه فقال: هو الدين، إنه ضعيف».

(٢)

منهج السلف
في التعامل مع الفتن

فضيلة الشيخ

مشهور بن حسن آل سلمان

منهج السلف
في التعامل مع الفتن

يجب علينا أن نستفيد من الأحاديث الواردة في الفتن، بمنهج علمي منضبط(١)، وأن نتعامل معها بعد التأكّد من صحتها وثبوتها بعدل، فلا نظلم أنفسنا بإهدارها، ولا نظلمها بأن نتعجل وقوعها، بل الواجب التّعوّذ منها، والعمل على محاربتها بغزوها، فإننا إن لم نحارب الفتنة بتجفيف منابع تكوينها؛ أتتنا، وإن لم نحاربها؛ هجمت علينا، وعليه، فإنّ الذي أُراه في التعامل مع أحاديث الفتن خطأ فرقتين، **كلٌّ منهما جائرة عن قصد السبيل:**

فالأولى: تلقّت هذه الأحاديث على منهج أهل الجبر، وتعجَّلت البلاء قبل وقوعه، ووقفت أمام أحاديث الفتن تلك مكتوفة الأيدي، لا تحرك

---

(١) وقع هذا لبعض الصحابة، قبل وقوع الفتنة فيما سمّاه النبي ﷺ وعيّنه؛ كعثمان، يظهر هذا من النظر في قصة قتله، وكذا مقتل عمار، كما تراه في «السلسلة الصحيحة» (٣٢١٦).

ووقع ذلك لبعضهم بعد وقوعها؛ كقصة أسماء بنت أبي بكر مع الحجاج، انظرها مفصلة مع ألفاظها في «الصحيحة» (رقم ٣٥٣٨).

وما يقال عن تعيين الأشخاص؛ فإنّ البلدان مثله، والله الموفق.

ساكنًا فيما أمرها الله به من سلوك أسباب التغيير، والأخذ به، وهؤلاء عطّلوا المقصد الأصلي من أحاديث الفتن، فإن النبي ﷺ أخبرنا بها؛ لنحذرها ونحذِّر منها، ولنحفّز قوانا النفسيّة للاستعداد لها، بحيث تأتي الشدائد فيقول المؤمن: «**هذه مهلكتي**»(١) لا يغيِّر ولا يبدِّل، ولذا حرص النبي ﷺ على المسلمين أن يبقوا بعيدين عن الفتن العُمِّية التي تقع فيما بينهم، وأن يتوجّهوا في ذلك الوقت للعبادة، وبيّنَ دعاةَ الفتنةِ وأوصافَهم، وما سيطرأ من أثر لهم في المجتمع من الداخل، وكذلك ما سيكون بين المسلمين وأعدائهم من الروم وغيرهم من الملاحم من الخارج، وبالغ ﷺ جدًّا في التحذير من الدجال وبيان صفاته وسبل الوقاية منه.

ولذا كان من الضوابط العلمية في التعامل مع الفتنة -ما قدمناه- من عدم تطبيقها على الواقع الحاضر؛ بمعنى: أن لا نكون قدريين في فهمها، وانتظار حلولها؛ ذلك أن الله -تعالى- أراد منا، وأراد بنا، فالسعيد من انشغل بماذا أراد الله منه، وحذر أن يراد به ما لا يرضاه ولا يحبه، والمخذول من انشغل بماذا أراد الله به عن الذي أراده منه(٢).

---

(١) جزء من حديث في «صحيح مسلم» (١٨٤٤) عن عبدالله بن عمرو.

(٢) **أراد بنا**: أي قدرًا وكونًا وعلمًا، فربنا -سبحانه- له أقضية كلها حكمة، وتقديرات هي الأصلح للكون، ثم إنه ليعلم ما يكون من الناس بعلمه الغيب، فهذه هي الإرادة

وأبرز مثال يذكر على هذا: (المهدي) عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فالناس السذج يتصورون أن معه قوة خارقة، وعصًا سحريةً بواسطتها تتغير الأمور، ويقود العالم، وينشر الإسلام، ولا شك أنه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ مُؤيَّد من الله عَزَّوَجَلَّ، ولكنه يأخذ بالأسباب بحنكة، وعلم، ومعرفة لما يلزم، ويهديه الله إليها، ومن خلال ذلك تقع البركة على يديه.

وفي الحقيقة أنّ آفة هؤلاء: (الضلال) الذي هم فيه، وهو ناشئ عن سوء فهم، وقصور همة، ذلك أنهم محبطون بسبب ما سبق إلى خواطرهم من ظاهر النصوص التي بَلَغَتهم، ففهموها على وفق تأثير عصرهم، وتربّص عدوهم، وضعف قومهم، والنفس تحب أن تسد نقصها، وتُمنِّي صاحبها، فعاش هؤلاء على الآمال، وتبلّد حسهم بكثرة الآلام، وتعاملوا مع أحاديث الفتن بطريقة سلبية، سواء ما كان فيها من تحذير من شر، أو تبشير بخير، فهم يمارسون الشر بحجة أن النبي ﷺ أخبر عنه، وقاعدون -بل مثبطون- عن الخير، بأنه سيقع لا محالة، فالفتنة اقترنت بهم، ولازمتهم، ولم تنفك عنهم.

الكونيّة، وقد يكون فيها خير وشر.

وأمّا معنى **(أراد منّا)** أي أنه طلب منا فعل شيء أو الكف عن شيء، فتلك الإرادة الشرعيّة التي يجب على المؤمن النظر إليها، فإن الاستجابة لها أجر، وتركها وزر، وهي المعلومة لنا والمكشوفة علينا بالأوامر الشرعيّة، على خلاف سابقتها.

الفرقة الثانية: تنكّبت أحاديث الفتن، وعملت بنصوص الوحي، ولم تنتبه إلى ما يحيط بها من أمور يجب أن تراعى في أخذ الحكم الشرعي -في واجب الوقت- في النوازل التي تقع وستقع، فأخذت من نصوص الشرع (من آية أو حديث صحيح) ما هو (حق)، ووضعته في غير مكانه أو محله، فلم توفق إلى (العدل)؛ الذي لا يتم الخير إلا بمصاحبته له.

فوقائع الدنيا بما فيها الفتن التي تموج موج البحر، والتي أخبر عنها النبي ﷺ كما نسمعها ونقرؤها في كتب التاريخ، ثمرتها في الظاهر: غلبة أمة على أمة، وظهور الخير والشر، والنعيم والبؤس، والشرف والهبوط في المجتمعات، ولكن لهذه الوقائع أسباب، فالطمع بنتائج قبل أوانها، وربط الوقائع بغير أسبابها ظاهرة غير صحيحة، يندرج تحتها ما وصل إليه المسلمون اليوم بعامة، وما يقوم به من لم يكن (فقيه نفس) ممن يتصدّى للحديث في (الأحداث الجسام) و(المسائل الكبار) التي تخص الأمة بأجمعها، من (الصِّغار) من أهل (الصَّغَار) و(الناشئة) و(المتطفلين) على موائد العلماء، ممن يتسمون بـ(أهل الفكر) و(المفكرين).

وإنْ كان التاريخ حكاية أحوال البشر، وجمع الواقعات بالترتيب الزماني، من غير بيان الربط بينها، وطلب الأسباب والآثار لها، فإن الفتن -بعد وقوعها- ستصبح من التاريخ، وتدوّن أحداثها فيه، ولكنها قبل ذلك: هي

معلومة لنا، ولا بد من وقوعها، دون معرفتنا بتحديد وقتها، مع درايتنا بأسباب نشوئها، والواجب علينا أن نجهد في درئها، وأن نتعلم أسبابها، وأن نراعي الأحكام المترتبة عليها، أو المرافقة لها.

فصل
في ضرورة تعلم أحاديث الفتن، واليقين على ما صح فيها على المقصد الذي سيقت من أجله

فالمهم في الفتن: أنْ نعلمها، ونحسن جمعها، وتمييز صحيحها من واهيها، وأنْ نعلم سنة الله الكونية من خلال الأخبار التي فيها عصمة منها، إذ أخباره ﷺ عنها لا شك فيها، والواجب علينا تصديق كل ما أخبر به ﷺ في هذا الباب؛ كما آمن وصدق أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بخبر الإسراء، عندما لم تتحمله عقول كفار قريش -الذين قاسوا قدرة الله بعقولهم-، بخلاف الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فإنَّه علم صدق القائل: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم:٣]، وعلم أن الله لا يُعجزه شيءٌ كما أخبر عن نفسه: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرًا﴾ [الأحزاب:٢٧]؛ فمن علم قدرة ربه عَزَّوَجَلَّ، وصدق رسوله ﷺ؛ لم يضق عقله عن قبول خبره ﷺ، فاحذر من تعطيل النصوص التي أخبر النبي ﷺ فيها بما سوف يقع، كما أخبر به، من غير زيادة أو نقصان.

واعلم أنّ مِن تعطيلها: أنْ تُصرَفَ عن ظاهرها؛ لأنّ الشرع لم يأتِ بألغاز تَحَارُ فيها العقول، بل أوضح مراده بلسان عربي مبين، قال الله -تعالى-:

﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾ [إبراهيم:٤].

ولا ينبغي أنْ يدفعنا واقع عصرنا، ونمط حياتنا، والثورة العلمية التي بين ظهرانينا إلى تأويل شيء من علامات الساعة التي لم تقع؛ فمجريات الأحداث غيب، والأيام حُبالى، ولا ندري ماذا سيكون، والعصمة: الوقوف مع الأخبار الصحيحة، ولا يقع هذا الأمر على النحو المذكور إلا لنفر قليل؛ ممن رزقه الله اليقين، ورفع درجته بالعلم النافع، والإيمان القوي الذي يتولَّد عنده تصور صحيح، وتيقظ، وتَخوُّف على الأمة من قصورها وذنوبها، ولذا كان حُذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: «لوددتُ أنّ عندي مئة رجل قلوبهم من ذهب، فأصعد على صخرة، فأحدّثهم حديثًا، لا يضرهم بعده فتنةٌ أبدًا، ثم أذهب فلا أراهم، ولا يروني أبدًا»(١).

يُستفاد مِن هذا الأثر: أنّ العلم اليقيني بالفتن سببٌ مِن أسباب البُعد عنها(٢)، ولذا: يُسيء كثير من الناس فهم أحاديث الفتن، ويعكسون الغرض

(١) أخرجه أبو داود في «الزهد» (ص٢٦٥-٢٦٦/ رقم ٢٧)، وابن أبي الدنيا في «العزلة» (ص١٤٨/ رقم ١٦٨ - (تحقيقي)، ونُعيم بن حماد في «الفتن» (رقم ١٢٩) من طريق الأعمش، عن عدي بن ثابت الأنصاري، عن زر ابن حبيش عنه به، وإسناده صحيح.

(٢) الأدلة على ذلك كثيرة جدًّا؛ منها: ما أخرجه البخاري (٧٠٦٢-٧٠٦٦)، ومسلم (١٥٧)، وغيرهما عن أبي موسى الأشعري رفعه: «**إنّ بين يدي الساعة أيامًا يُرفع**

من الإخبار عنها، وقد سمعنا غير واحد منهم يحتجُّون بها على أنّ الأمر ميؤوس منه، وأنّ سبيل الإصلاح مسدود!

فالفتن واشتدادها مع مضي الزمن -كما قررناه من النصوص- لا يعني نوعًا من الجبر، أو القَدَر الذي يحيق بالناس، دون أنْ يكون لهم ذنب فيها،

فيها العلم، وينزل فيها الجهل، ويكثر فيها الهرج».

فهنالك صلة بين (الفتن) ورفع العلم وظهور الجهل، وعبّر عن ذلك أبو إدريس الخولاني بقوله: «إنها فتن قد أظلت كجباه البقر يهلك فيها أكثر الناس، إلاَّ من كان يعرفها قبل ذلك».

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/ ٦٠٤-٦٠٥)، وغيره.

وقصة الشاب -طالب علم حديث- الذي يلقى الدجال، ويحتج عليه بالحديث، وأنّ الدجال لن يقدر عليه، وأنه ازداد به بصيرة بعد نشره بالمنشار، لأوضح دليل على ما نحن بصدده. انظرها بتفصيل في «صحيح البخاري» (٧١٣٢)، وشرحها لابن حجر في «الفتح» (١٣/ ١٠١).

ويذكر بهذا الصدد ما أخرجه ابن ماجه (٢/ ٥١٦) على إثر حديث أبي أمامة عن الدجال مقولة عبدالرحمن المحاربي: «ينبغي أنْ يُدفع هذا الحديث إلى المؤدِّب حتى يعلِّمَه الصبيان في الكُتَّاب».

وقال السفاريني في «لوامع الأنوار البهية» (٢/ ١٠٦-١٠٧): «مما ينبغي لكل عالم أنْ يبث أحاديث الدجال بين الأولاد والنساء والرجال، ولا سيما في زماننا هذا الذي اشرأبَّت فيه الفتن، وكثرت فيه المحن، واندرست فيه معالم السنن».

أو أنْ يقدموا الأسباب أو البدايات لها، وهذا الفهم -على النحو المذكور آنفًا- بدعيٌّ، دخيلٌ على أفهام الصحابة -رضوان الله عليهم-، وفيه تعدٍّ على حقائق مسلَّمة، وسننٍ لله عَزَّوَجَلَّ.

المراهقون وأحاديث الفتن:

والأشد بدعة منه -وفيه خروج عن منهج السلف الصالح، وعن قواعد العلماء المسلوكة، وعن العقل السليم- ما قام ويقوم به مجموعة من (المراهقين) بأفكارهم، المتشبعين بما لم يعطوا، المنزلين (الأحداث) التي تجري على (أحاديث وآثار) بمقامرة، واحتمالات، وحديث نفس، ووساوس شيطان، والجزم -بذلك- من غير تلكؤ، وتسمية الأشخاص -وجُلُّهم من الساسة والأعلام- والبلدان والوقائع، وبعضهم يُحدِّد أزمنةً لذلك، وهذا من الخذلان؛ فإنّ الوقت الذي حددوه، والأحداث التي عينوا مجرياتها وأبطالها، قد ظهر كذبهم في بعضها، وينتظر تحقق كذبهم في الباقي، والله الواقي.

الغاية من إيراد أحاديث الفتن:

اعلموا أن همَّ النبي ﷺ من أحاديث الفتن: الحرص والحذر[(١)]، وليس ذم الزمان أو المكان؛ إذ الفتنة في آخر الزمان تشتد، وتعصف وتموج موج

(١) سيأتيك تفصيل وتأصيل لهذا.

البحر، ويبدأ ذلك من مقتل عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فعن أبي وائل شقيق بن سلمة، قال: سمعتُ حذيفة يقول: بينا نحن جلوس عند عمر، إذ قال: أيكم يحفظ قول النبي ﷺ في الفتنة؟ قال -أي حذيفة-: «**فتنة الرجل في أهله وماله وولده وجاره، يكفرها الصلاة والصدقة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**». قال: ليس عن هذا أسألك، ولكنِ التي تموج كموج البحر، قال: ليس عليك منها بأس يا أمير المؤمنين، إنّ بينك وبينها بابًا مغلقًا، قال عمر: أيكسر الباب أم يفتح؟ قال: بل يكسر. قال عمر: إذًا لا يُغلق أبدًا. قلت: أجل. قلنا لحذيفة: أكان عمر يعلم الباب؟ قال: نعم، كما أعلم أن دون غدٍ ليلةً، وذلك أني حدثته حديثًا ليس بالأغاليط. فهِبْنا أن نسأله: من الباب؟ فأمرنا مسروقًا فسأله، فقال: من الباب؟ قال: عمر(١).

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب مواقيت الصلاة (باب الصلاة كفارة) (رقم ٥٢٥)، وفي كتاب الزكاة (باب الصدقة تكفر الخطيئة) (رقم ١٤٣٥)، وفي كتاب الصوم (باب الصوم كفارة) (رقم ١٨٩٥)، وفي كتاب المناقب (باب علامات النبوة في الإسلام) (رقم ٣٥٨٦)، وفي كتاب الفتن (باب الفتنة التي تموج موج البحر) (رقم ٧٠٩٦)، ومسلم في «صحيحه» في كتاب الفتن (باب في الفتنة التي تموج كموج البحر) (رقم ١٤٤) بعد (٢٦) بسنديهما إلى أبي وائل شقيق بن سلمة.

ويستفاد من هذه الروايات فوائد عديدة؛ من أهمها:

ضروب الفتنة:

أولًا: إنّ الفتنة ضربان:

الضرب الأول: لا ينفك عن الإنسان في أي مكان أو زمان كان؛ وهو: فتنة الرجل في أهله وماله وولده وجاره، فهذا النوع يعتريه فرط المحبة، ويسبب الشح والبخل والجبن، ويشغل عن كثير من الخير، قال ابن المنيّر: «الفتنة بالأهل تقع بالميل إليهن، أو عليهن في القسمة والإيثار، حتى في أولادهن، ومن جهة التفريط في الحقوق الواجبة لهن، وبالمال تقع بالاشتغال به عن العبادة أو بحبسه عن إخراج حق الله، والفتنة بالأولاد تقع بالميل الطبيعي إلى الولد، وإيثاره على كل أحد، والفتنة بالجار تقع بالحسد والمفاخرة والمزاحمة في الحقوق وإهمال التعاهد».

ثم قال: «وأسباب الفتنة بمن ذكر غير منحصرة فيما ذكرت من الأمثلة، وأما تخصيص الصلاة وما ذكر معها بالتكفير دون سائر العبادات، ففيه إشارة إلى تعظيم قدرها، لا نفي أن غيرها من الحسنات ليس فيه صلاحية التكفير، ثم إنّ التكفير المذكور يحتمل أنْ يقع بنفس فعل الحسنات المذكورة، ويحتمل أنْ يقع بالموازنة، والأول أظهر، والله أعلم»[(١)].

وقال ابن أبي جمرة: «خص الرجل بالذكر لأنه في الغالب صاحب

---

(١) «فتح الباري» (٦/ ٧٠٠).

الحكم في داره وأهله، وإلا فالنساء شقائق الرجال في الحكم. ثم أشار إلى أنّ التكفير لا يختص بالأربع المذكورات، بل نبه بها على ما عداها.

والضابط: أنّ كل ما يشغل صاحبه عن الله فهو فتنة له، وكذلك المكفرات لا تختص بما ذكر، بل نبّه به على ما عداها، فذكر عبادة الأفعال: الصلاة والصيام، وذكر من عبادة المال: الصدقة، ومن عبادة الأقوال: الأمر بالمعروف»(١).

«فالحياة الدنيا كلها فتنة واختبار، شرها فتنة، وخيرها فتنة، والشهوات فتنة، تلك فتنة قائمة في جميع العصور، وتعمّ ذرية آدم في جميع الأماكن»(٢)، وهذا الضرب ليس موضوع حديثنا.

الضرب الثاني: الفتن التي تموج موج البحر؛ أي: تضطرب وتدفع بعضها بعضًا، وشُبِّهت بـ(موج البحر)(٣)؛ لشدّة عظمها، وكثرة شيوعها،

---

(١) المصدر السابق. وكلامه في «بهجة النفوس».

(٢) «فتح المنعم بشرح صحيح مسلم» (١٠/ ٥٠٧).

(٣) الفتن تظهر على هيئة أمواج، وهذه الأمواج منها القصير ومنها الطويل، وكله يعصف، ومصداقه ما أخرجه مسلم (٢٨٩١) بسنده إلى حذيفة، قال: قال رسول الله ﷺ وهو يعدُّ الفتن: «**منهن ثلاث لا يكدن يذرن شيئًا، ومنهن فتن كرياح الصيف، منها صغار ومنها كبار**» ولعل الثلاثة المذكورات موزعات في أوقات مختلفات، و(رياح الصيف) ويريد فيها بعض الشدة، وإنما خص رياح الصيف، لأنّ رياح

الشتاء أقوى» قاله ابن الأثير في «جامع الأصول» (١٠/ ٢٩).

وشبهها برياح الصيف «لتفاوت زمنها، وسرعة مجيئها وذهابها، وكذلك التفاوت في الشدة، والآثار التي تحدثها، والله أعلم»، كذا في «الفتن والآثار والسنن» (ص٥٤-٥٥).

و(الفتن التي تموج موج البحر) هن اللاتي «لايكدن يذرن شيئًا»، وهن (الفتن العامة) الواردة في جملة من الآثار -وستأتي-، ويمتاز هذا النوع بأن شرها يصل إلى جميع الناس، وتصيدهم كالأنعام، وورد ذلك في أحاديث سيأتي بعضها -أيضًا-.

ومن هذا النوع: الفتن التي تدخل بيت كل مسلم، قيل فيها: هي واقعة التتار، إذ لم يقع في الإسلام، ولا في غيره مثلها! كذا في «فيض القدير» (٤/ ٩٥).

قلت: واقعة التتر مفردة من مفرداتها، وإلا فهي كثيرة، وقد تدخل الفتن الخاصة ببلدة معينة صغيرة، تخص فئة، أو عامة تشمل الناس جميعًا.

والفتن العامة، عاصفة، تموج وتضطرب، كما يموج البحر ويضطرب عند هيجانه، ويدفع بعضه بعضًا، ولا يمكن لأحد الوقوف أمامها، وقد لا ينجو منها إلا من اعتزلها، ولذا وصفت في بعض الآثار الآتية بأنها (صماء عمياء مطبقة)، ذلك أن هذا النوع من (الفتن) إن وقع تكون له (ظلل)، و لذا جاء في الحديث الذي أخرجه أحمد (٣/ ٤٧٧)، والطيالسي (١٢٩٠)، والحميدي (٥٧٤) في «مسانيدهم»، وابن أبي شيبة (١٥/ ١٣)، وعبد الرزاق (٢٠٧٤٧)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٣٠٥، ٢٣٠٦)، والبزار (٣٣٥٣، ٣٣٥٤، ٣٣٥٥ - «زوائده»)، والطبراني في «الكبير» (١٩/ رقم٤٤٢-٤٤٦)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١٢/ رقم ١٦٢٨-١٦٣٢ - ط. الباز)، وابن حبان (٥٩٥٦)، والحاكم في

«المستدرك» (١/ ٣٤ و٤/ ٤٥٤-٤٥٥)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص١٥٢)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٠/ ١٧٢)، والبغوي في «شرح السنة» (٤٢٣٥)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٥/ ٢٤٠٩-٢٤١٠ رقم ٥٨٩٥، ٥٨٩٦) عن كرز بن علقمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رجل يا رسول الله هل للإسلام من منتهى؟ قال: «**أيّما أهل بيت -وقال في موضع آخر: قال: نعم، أيُّما أهل بيت -من العرب أو العجم، أراد الله بهم خيرًا، أدخل عليهم الإسلام**». قال: ثم مه؟ قال: «**ثم تقع الفتن كأنها الظُّلل**». قال: كلا، والله إن شاء الله. قال: «**بلى، والذي نفسي بيده ثم تعودون فيها أسَاود صُبًا يضرب بعضكم رقاب بعض، فخير الناس يومئذٍ: مؤمن معتزل في شعب من الشعاب، يتقي الله، ويذر الناس من شره**»، وهو صحيح، كما في «السلسلة الصحيحة» (رقم٥١).

ففي هذا الحديث فائدة مهمة، وهي أن الفتن تقع وكأنها (الظلل) وهي السحاب، تحيط بالناس من كل جهة، وأن الناس سيضرب بعضهم رقاب بعض، كما تنصَبُّ وترتفع الحية السوداء على الملدوغ فتلدغه، وهذا تفسير سفيان عند أحمد، وكذا شيخه الزهري، عند الحميدي والبيهقي وابن عبد البر.

فالفتن لها ظلل تنال من دين الخائض فيها، ولا سيما وهي (سوداء) و (عمياء) و(مطبقة) لا يظهر لها قُبُلٌ من دبر، ولا ظهر من وجه، وكأنها حيات مصبوبة على الناس من السماء (وأساود: حيات، جمع أسود، إذا أرادت أن تنهش ارتفعت هكذا، ثم انصبت، وقال القرطبي في «التذكرة» (٦٢٥) نقلًا عن ابن دحية: «وهو الذي يميل ويلتوي وقت النهش، ليكون أنكى في اللدغ وأشد صبًّا للسُّم»، وشبهت بها الفتن لشدة سوادها وكثرتها، وعظم شأنها، وأنها يتبع بعضها بعضًا، فهي متراكمة

وهذا النوع يشتدّ بمضيّ الزمان، ويظهر للعيان، ويهيّج من بعض البلدان، وفق سنن للرحمن، وتكون تارةً على هيئة عواصف وكوارث وزلازل وبراكين، تصيب الطالحين وتمتد عند الكثرة إلى الصالحين، وتكون عذابًا وعقوبة لجماعة، ورحمة وخيرًا ورفعةً لآخرين.

«وفي تشبيهه ﷺ الفتن بأنها «**تموج كموج البحر**» إشارة واضحة إلى قوتها وشدتها، ثم إلى تتابعها، وإلى أنه لا يمكن لأحد الوقوف أمامها؛ لأنه لا يمكن لأحد أنْ يقف أمام موج البحر، وأنّ الناس أمام هذه الفتن ستضطرب حركتهم، ويختل توازنهم، وتضيق صدورهم، وينقطع نفسهم، وهذه حال من يصارع الموج.

وإذا علمنا أنّ أمواج البحر تتكاثر وتتعاظم، مع شدة الريح وانتشار السحاب؛ فإنّ لنا أنْ نتصور جو الفتن بأنه جو مظلم، فالذي يشاهد موج البحر العاتي فتبدو أمامه زرقة البحر مع ظلمة السحاب وكثرته، مع شدة هبوب الرياح وقوتها؛ فحاله كذلك الذي يواجه هذه الفتن، تحيط به

كالظلل، وأكثر ما يظهر ذلك عند تقاتل المسلمين، وسفك بعضهم دماء بعض، كما حصل في سلسلة الحروب التي ظهرت في (العراق)، وانقسم المسلمون على إثرها إلى مؤيد ومعارض، وخيمت الفتنة فترة من الزمن، وظهرت شجاعة المسلمين على بعضهم البعض، وهم أذلاء جبناء مع عدوهم، فإلى الله المشتكى، ولا قوة إلا بالله العظيم!

الظلمات والأعاصير، فهو مهموم مغموم ظاهرًا وباطنًا.

وللموج صوت، وأي صوت؟ ولهذه الفتن صوت، لا يسمع الواقف فيها صوت ما عداها، وإنما تطبق عليه، فهي كالصاخَّة، فيظل الواقف فيها حيرانَ خائفًا قلقًا، يتطلع إلى الأمان ولا يجده، وهل ينجو من البحر وشدة موجه إلا من بعد عنه؟!، وهذا مصداق قوله ﷺ: «**فخير الناس يومئذ: مؤمن معتزل في شعب من الشعاب، يتقي الله، ويذر الناس من شره**»(١).

والناس حين يواجهون أمواج البحر مجتمعين، في أية حالة من حالاته، فإنه يسمع لهم صراخ وعويل وتهارش وتخاصم، لا يسمع الواحد منهم الآخر، وكل يريد أنْ ينجو بنفسه، وقد يُغرِق الواحدُ منهم غيرَه لينجو هو»(٢).

«ولعل هذا ما كنى به الحديث من شدة المخاصمة وكثرة المنازعة، وما ينشأ عن ذلك من المشاتمة والمقاتلة»(٣).

---

(١) سيأتي تخريجه، وفي الباب أحاديث كثيرة. خرجت بعضًا منها في تعليقي على «العزلة والانفراد» (رقم ١٥، ١٦، ١٨، ١٧).

(٢) «موقف المسلم من الفتن» (ص١٠٧-١٠٨).

(٣) «فتح الباري» (٦/ ٧٠١).

والجامع لجميع مجريات الفتنة وأحداثها: البلاءُ والنُّكران[١] في حقِّ مَنْ تابع السلف الصالحين في العلم والتصور والعمل، ومن حقَّق فهمهم، وأشغل قلبه، ووحَّد همَّه على نهجهم.

وكان هذان النوعان قائميْن في فهم الصحابة، فهم -رضوان الله عليهم- يفرّقون بينهما، ولذا لما ذكر حذيفة النوع الأول، بيّن عمر أنه لا يسأل عن هذا النوع، وإنما يريد النوع الثاني، والله الهادي.

زمن الفتنة (نشأتها، اشتدادها، آخرها):

فزمانها؛ يشتدُّ بمقتل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فشبهت الفتن -في المحاورة السابقة- ببيتٍ له باب، والفتن محصورة فيه، فإذا قتل عمر فالباب يبقى مفتوحًا، ولا ينغلق أبدًا، والفتن تعصف منه على هيئة أمواج عاتية تموج موج البحر، بينما لو مات دون قتل، فلعل باب الفتن ينغلق، والموج يزول، والعواصف تهدأ، والفتن تتلاشى أو تضعف.

وهذا الأمر كان معروفًا -أيضًا- عند الصحابة، فهذا خالد بن الوليد يسمع رجلًا يقول له في خلافة عمر: «يا أبا سليمان! اتّق الله، فإنّ الفتن قد

---

(١) أشار النووي في «شرحه على صحيح مسلم» (٢/ ١٧١) إلى قول حذيفة «فأسكت القوم» بسبب أنهم لم يكونوا يحفظون هذا النوع من الفتنة، وإنما حفظوا النوع الأول. وورد في حديث عبدالله بن عمرو الطويل: «وسيصيب آخرها بلاء وأمور تنكرونها»، وسيأتي ذكره وتخريجه وبيان فوائده، والحمد لله على آلائه ونعمائه.

ظهرت». فرد عليه مستنكرًا بقوله: «وابن الخطاب حي؟! إنما تكون بعده،...»[(١)].

وها هو حذيفة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ يقول: «ما بينكم وبين أن يرسل عليكم الشر فراسخ إلا موتة في عنق رجل يموتها، وهو عمر».

وهذا أبو ذر ينعت عمر بأنه «قُفْلُ الفتنة»، أخرج ذلك ابن عساكر (ص ٢٨٤ - ترجمة عمر) -أيضًا، ولم يعزه في «الكنز» (١٣/ ٣١٦ رقم ٣٦٨٩٦) إلا له.

فمعنى قوله في الحديث: «إن بينك وبينها بابًا مغلقًا»؛ أي: إن تلك الفتن لا يخرج شيء منها في حياتك[(٢)]، فما دامت حياة عمر موجودة فهي الباب المغلق، «لا يخرج مما هو داخل تلك الدار شيء، فإذا مات فقد انفتح ذلك الباب، فخرج ما في تلك الدار»[(٣)].

قال ابن كثير رَحِمَهُٱللَّهُ بعد سياقه لهذا الحديث ما نصه: «هكذا وقع الأمر سواء بعد ما قتل في سنة ثلاث وعشرين وقعت الفتن بين الناس، وكان قتله

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٤/ ٩٠) وغيره بسند صحيح إلى عزرة بن قيس، وسيأتي بطوله.

(٢) «شرح النووي» (٢/ ١٧٤)، ونحوه في «الفتح» (٦/ ٧٠١).

(٣) «الفتح» (٦/ ٧٠١).

سبب انتشارها بينهم»[(١)]. هذا وقد ترجم رَحِمَهُ ٱللَّهُ لهذا الحديث بقوله: (إشارة نبوية إلى أن عمر -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ سيقتل-)[(٢)]، فالباب هو حياة عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كما فسره حذيفة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في آخر الحديث، وقد وقعت الفتن والمحن والبلايا بين الناس، وفشت وانتشرت -كما قال ابن كثير- بعد وفاته في جميع أنحاء بلاد الإسلام، والله المستعان.

ويتمِّم هذا المعنى أحاديثُ أُخر، فيها بيان (أول فتنة) تكون في (الأُمة)، ولو قضي عليها في حينها لما وجدت (فتنة) بعدها، ولكنها سنة الله الكونية التي يتبين من خلالها كثير من الأمور الشرعية، ولا سيما تلك التي لها تعلُّق بالنفس البشرية، والقوانين الاجتماعية.

أخرج الإمام أحمد (٥/ ٤٢): حدثنا روح، ثنا عثمان الشحام، ثنا مسلم ابن أبي بكْرة، عن أبيه أنّ نبي الله ﷺ مرّ برجُلٍ ساجد -وهو ينطلق إلى الصلاة-، فقضى الصَّلاةَ، ورجع عليه وهو ساجد، فقام النبي ﷺ فقال: «**من يقتل هذا؟**» فقام رجل فَحَسرَ عن يديه فاخترط سيفه وهزَّه، ثم قال: يا نبي الله! بأبي أنت وأمي، كيف أقتل رجلًا ساجدًا يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله؟ ثم قال: «**من يقتل هذا؟**» فقام رجل فقال: أنا. فحسر

---

(١) «النهاية في الفتن» (١/ ١٥).

(٢) «النهاية في الفتن» (١/ ١٤).

عن ذراعيه واخترط سيفه وهزَّه حتى أُرْعدت[(١)] يده، فقال: يا نبي الله! كيف أقتل رجلًا ساجدًا يشهد أنْ لا إله إلا الله، وأنّ محمدًا عبده ورسوله؟ فقال النبي ﷺ: «**والذي نفسي بيده، لو قتلتموه؛ لكان أول فتنة وآخرها**».

فهذا يفيد البداية والمنشأ، والحديث السابق الذي فيه محاورة عمر مع حذيفة يفيد: لو مات عمر من غير قتل، لهبَّت فتن، ثم أقلعت، وبابها ينغلق، أما إنْ قُتِل، فإنَّ باب الفتن سيبقى مفتوحًا على مصراعيه! فهو يفيد الاشتداد والموج، أما النهاية، فقد أُشير إليها في الطريق الأخيرة من حديث أنس، وفيه:

«**لو قتل اليوم ما اختلف رجلان من أُمتي حتى يخرج الدَّجَّال**».

وجاء التصريح في حديث آخر صحيح، أنّ الفتن جميعها ما صُنِعت ووجدت إلا لفتنة الدجال، وهذا البيان:

فعن حذيفة، قال: ذكر الدجال عند رسول الله ﷺ، فقال: «**لأنا لفتنةِ بعضكم أخوفُ عندي من فتنة الدَّجال، ولن ينجو أحد مما قبلها إلا نجا منها، وما صُنِعت فتنةٌ -منذ كانت الدنيا- صغيرةً ولا كبيرة إلا لفتنة الدَّجال**»[(٢)].

---

(١) أُرعدت -على البناء للمجهول-؛ أي: أخذها الاضطراب.

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٣٨٩)، والبزار في «مسنده» (٢٨٠٧ و ٢٨٠٨)، وابن حبان

فالفتن سلسلة، آخذة كلُّ حلْقةٍ بأختها، حتى تصل إلى الدجال، والذي خشيه علينا نبيُّنا ﷺ (فتنة بعضنا) من البغي، والظلم، والقتل، وهذا الذي بدأ زمن (الخوارج)، الذين خرجوا من ضئضئ ذاك الرجل، الذي لو قُتِل، لكان أول فتنة وآخرها؛ كما قال النبي ﷺ.

الخوارج رأس الفتنة وسبب تثويرها في كل زمان:

وكان خروجهم في العراق، بعد مقتل عمر، وذكر ابن كثير في «البداية والنهاية» (٧/ ٢٢٨) قصة خروجهم، فقال: «قلت: وهذا الضرب من الناس من أغرب أشكال بني آدم، فسبحان من نوّع خلقه كما أراد، وسبق في قدره العظيم، وما أحسن ما قال بعض السلف في الخوارج أنهم المذكورون في قوله -تعالى-: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف:١٠٣-١٠٥]، أنّ هؤلاء الجهلة الضُّلاّل، والأشقياء في الأقوال والأفعال، اجتمع رأيهم على الخروج من بين أظهر المسلمين، وتواطؤوا على المسير إلى المدائن ليملكوها على الناس ويتحصنوا بها ويبعثوا إلى إخوانهم وأضرابهم -ممن هو على رأيهم ومذهبهم، من أهل

(٦٨٠٧)، والطبراني مختصرًا في «الكبير» (٣٠١٨) من طرق عن الأعمش، قال أحمد: عن أبي وائل عن حذيفة. وقال الباقون: عن سليمان بن ميسرة، عن طارق ابن شهاب.

البصرة وغيرها- فيوافوهم إليها، ويكون اجتماعهم عليها. فقال لهم زيد بن حصين الطائي(١): إن المدائن لا تقدرون عليها، فإنّ بها جيشًا لا تطيقونه، وسيمنعوها منكم، ولكن واعدوا إخوانكم إلى جسر نهر جوخَا(٢)، ولا تخرجوا من الكوفة جماعات(٣)، ولكن اخرجوا وحدانًا لئلا يفطن بكم. فكتبوا كتابًا عامًّا إلى من هو على مذهبهم ومسلكهم من أهل البصرة وغيرها، وبعثوا به إليهم ليوافوهم إلى النهر، ليكونوا يدًا واحدة على الناس، ثم خرجوا يتسللون وحدانًا لئلا يعلم أحدٌ بهم فيمنعوهم من الخروج، فخرجوا من بين الآباء والأمهات والأخوال والخالات، وفارقوا سائر

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (١/ ٥٤٧): «زيد بن حصن الطائي ثم الشبيبي، ذكره الهيثم بن عدي عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي السفر الهمداني أنه كان عامل عمر بن الخطاب على حدود الكوفة. أخرجه محمد بن قدامة في «أخبار الخوارج» له.

(قلت): وقد قدَّمْتُ غير مرة أنهم كانوا لا يُؤمِّرون في ذلك الزمان إلا الصحابة».

(٢) قال ياقوت في «المعجم» (٢/ ٢٠٧): «جُوخَا: بالضم والقصر، وقد يُفتح: اسم نهر عليه كورة واسعة في سواد بغداد، بالجانب الشرقي منه الراذانان، وهو خانقين وخوزستان».

(٣) وهاجروا فيما بعد منها إلى (حروراء)، وشبهوا ذلك بهجرة الرسول ﷺ من مكة إلى المدينة!

القرابات، يعتقدون بجهلهم وقلة علمهم وعقلهم أنّ هذا الأمر يُرضي رب الأرض والسماوات، ولم يعلموا أنه من أكبر الكبائر والذنوب الموبقات، والعظائم والخطيئات، وأنه مما زيَّنه لهم إبليس الشيطان الرجيم المطرود عن السماوات الذي نصب العداوة لأبينا آدم، ثم لذريته ما دامت أرواحهم في أجسادهم مترددات، والله المسؤول أن يعصمنا منه بحوله إنه مجيب الدعوات».

وقال ابن عبدالبر: «وأخبار الخوارج بالنهروان، وقتلهم للرجال والولدان، وتكفيرهم الناس واستحلالهم الدماء والأموال، مشهور معروف. ولأبي زيد عمر بن شبة في «أخبار النهروان وأخبار صفين» ديوان كبير، من تأمله اشتفى من تلك الأخبار، ولغيره في ذلك كتب حسان، والله المستعان»[(١)].

استمرار خروج الخوارج ووصول فتنتهم إلى كل مكان:

فهذا يمثل أول اشتداد الفتن والموج الذي يشبه موج البحر، إذ وصلت فتنتهم إلى كل مكان، وبقي أثرُهم إلى الآن، والواقع المعايش بارز للعيان، في كثير من البلدان، وسيشتدّ مع مرور الزمان، وحسبنا الله، وعليه التكلان، وهذا هو الدليل والبرهان:

---

(١) «التمهيد» (٦/ ٤٦ - ط. الفاروق).

أخرج النسائي وغيره من حديث أبي برزة رفعه: «**يخرج في آخر الزمان قوم كأنّ هذا منهم، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السَّهمُ من الرمية**»(١).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإنه ﷺ قد أخبر في غير هذا الحديث أنهم لا يزالون يخرجون إلى زمن الدجال، وقد اتفق المسلمون على أنّ الخوارج

---

(١) أخرجه النسائي في «المجتبى» (٧/ ١١٩-١٢٠ رقم ٤١٠٣)، وابن أبي شيبة (١٠/ ٥٣٦ رقم ٣٧٩٠٤) مختصرًا، والطيالسي (٩٢٣)، وأحمد (٤/ ٤٢١-٤٢٢)، والبزار (٩/ ٢٩٤ رقم ٣٨٤٦) بسند ضعيف، فيه الأزرق بن قيس، وشريك بن شهاب لم يوثقه غير ابن حبان، وأصله ثابت في «الصحيحين» وغيرهما من حديث جماعة من الصحابة -رضوان الله عليهم-، وهذا المعنى صحيح، يشهد له ما أخرج البخاري (٣٦١١)، ومسلم (١٠٦٦)، وغيرهما من حديث علي رفعه: «**يأتي في آخر الزمان قوم حدثاء الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من قول خير البرية، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية**...». وهذه كلمات وصفات لا تنطبق على الذين خرجوا على علي أول الأمر، ففي هذا الحديث قال: «**في آخر الزمان**»، والأحاديث الكثيرة في الخوارج لم يذكر فيها «**في آخر الزمان**»، بل ذكر فيها: «**سيخرج قوم**...» فقط، وهنا قال: «**في آخر الزمان**»، ومن المعلوم أنّ الذين خرجوا على علي كانوا في أول الزمان.

وانظر: «الخوارج والفكر المتجدد» (ص ٣٣).

وانظر: «مجمع الزوائد» (٦/ ٢٩٩).

ليسوا مختصّين بذلك العسكر»[١].

يشير شيخ الإسلام ابن تيمية إلى حديث ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**ينشأ نشؤٌ يقرؤون القرآن، لا يجاوز تراقيهم، كلما خرج فِرْقٌ قُطِع، حتى يخرج في أعراضهم الدجال**»[٢].

وبوّب عليه شيخنا الألباني رَحِمَهُٱللَّهُ بقوله: (استمرار خروج الخوارج)[٣].

فمن سنة الله عَزَّوَجَلَّ التي لا تتخلف البتة في الخوارج ومن يسير على منهجهم في التغيير -كما في هذا الحديث-، أنّ هؤلاء يظهرون بين الفينة والفينة ثم يُقْطعون، وورد (القطع) بصيغة المبني للمجهول، (فيُقْطَعون) بالحجة والبرهان من قبل العلماء[٤]، والتخويف والتهديد من قبل السلطان،

---

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢٨/ ٤٩٦)، وانظره (٢٨/ ٤٩٩).

(٢) أخرجه ابن ماجه (١/ ١٧٧-١٧٨ رقم ١٧٤ - ط. عواد) وغيره بإسناد صحيح.

(٣) «السلسلة الصحيحة» (٥/ ٥٨٢ رقم ٢٤٥٥).

(٤) من أول زيارات شيخنا الألباني رَحِمَهُٱللَّهُ إلى الأردن: مجيؤه سنة ١٩٧٣م لمناقشة هؤلاء، ووصل من دمشق إلى نواحي (عمان) بعد العشاء، وأخذ على الفور -بعد الصلاة- في مناقشتهم، واستمر ذلك إلى الفجر، وعادوا جميعًا عن رأيهم إلا واحدًا بقي على سوئه، حتى أصبح -والعياذ بالله- فيما بعد ملحدًا مرتدًا، يتنصل من الإسلام، ويتندّر به، وكان بعض الراجعين -ببركة هذا البيان- يعلن أمام طلبته -حتى في دروسه النظامية- رجوعه وتوبته.

أو بهما جميعًا، أو بما يقضيه الله عَزَّوَجَلَّ في سنته الكونية.

وقد تفطن لهذا الإمام وهب بن منبه لما قال في نصيحته إلى أبي شَمِر ذي خولان، -وهي طويلة جدًّا-(١)، وفيها:

«ألا ترى يا ذا خولان! أني قد أدركت صدر الإسلام، فوالله ما كانت للخوارج جماعة قط إلا فرّقها الله على شر حالاتهم، وما أظهر أحد منهم قوله إلا ضرب الله عنقه، وما اجتمعت الأمة على رجل قط من الخوارج، ولو أمكن الله الخوارج من رأيهم لفسدت الأرض، وقُطِعَتْ السبل، وقُطع الحج عن بيت الله الحرام(٢)، وإذًا لعَادَ أمرُ الإسلام جاهلية حتى يعود الناس

---

(١) انظرها بتمامها في «تاريخ دمشق» (١٧/ ق٤٧٨-٤٧٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٥٣-٥٥٥)، و«تهذيب الكمال» (٣١/ ١٥٠-١٥٦)، وقد نشرها أخونا الشيخ عبدالسلام برجس -يرحمه الله- بعنوان: (مناصحة الإمام وهب لرجل تأثّر بمذهب الخوارج).

(٢) إي والله! والتاريخ الحديث شاهد على ذلك، **وهذان مثالان مستعجلان:**

الأول: اقترح داعية -منسوب يا للأسف للسلفية- في الجزائر -في خطبة جمعة ألقاها في وقت أزمة الخليج- الذهاب إلى بيت الله الحرام، والاعتصام هناك، قال بالحرف: «في هذا الحج نمشي جميعًا إلى البيت الحرام، ونعتصم به، فلا نخرج حتى تخرج أمريكا من الخليج».

والآخر: قام رأس من رؤوس الإخوان المسلمين في الأردن -وهو: أحمد الأزايدة

يستعينون برؤوس الجبال[(١)]، كما كانوا في الجاهلية، وإذًا لقام أكثر من عشرة -أو عشرين- رجلًا ليس منهم رجل إلا وهو يدعو إلى نفسه بالخلافة، ومع كل رجل أكثر من عشرة آلاف يقاتل بعضهم بعضًا،...».

قال أبو عبيدة: وهذا الذي حصل مع الخوارج من أول تاريخ نشأتهم، فقد قاتل عليٌّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ذلك العسكر في النهروان، وكاد أنْ يقضي عليهم، وقلعهم من مركزهم (حروراء) ورجعوا إلى (الكوفة)، وبقيت ثلّة منهم ثارت في الأرض.

قال البغدادي: «وقتلت الخوارج يومئذٍ -أي: يوم النهروان- فلم يفلت

رحمه الله تعالى وغفر له- أمام حشد هائل في مهرجان خطابي، دعا فيه المسلمين إلى (مقاطعة) الحج إلى بيت الله الحرام، حتى يخرج الأمريكان من الخليج.

ولا أدري أيهما أخذ الفكرة من الآخر، وقل لي بربك -وتأمل قبل الجواب-! أيهما أفقه من الآخر؟!

ومن اللطيف أنّ بعضهم -آنذاك- كان ينقل عن شيخنا الألباني وجوب المقاتلة مع العراق، ونشرت ذلك (إذاعة اليهود)، وقد سأل بعض الجزائريين شيخنا عن ذلك، فأمرهم الشيخ بقوّة أن يتصدوا لذلك (الشاب) المفتي، قال: «كي لا يلحد في الحرمين الشريفين». انظر: «مدارك النظر» (ص٤١٢).

(١) وهكذا حصل مع أهل الجزائر في فتنة عمياء، سيأتي ذكر طرف من ذلك، وقانا الله الشرور والمهالك، وجنّبنا الردى، وركوب ما لا يرتضى، وأعاذنا من الهوى.

منهم غير تسعة أنفس، صار منهم رجلان إلى سجستان، ومن أتباعهما خوارج سجستان، ورجلان صارا إلى اليمن، ومن أتباعهما إباضية اليمن، ورجلان صارا إلى عُمان ومن أتباعهما خوارج عُمان، ورجلان صارا إلى ناحية الجزيرة، من أتباعهما كان خوارج الجزيرة، ورجل منهم صار إلى تل مورون، ثم خرج على علي بعد ذلك من الخوارج جماعة كانوا على رأي المحكمة الأولى، منهم أشرس بن عوف، وخرج عليه بالأنبار، وغلفة التيمي من تيم عدي خرج عليه بماسيذان، والأشهب بن بشر العرني خرج عليه بجرجرايا، وسعد بن قفل خرج عليه بالمدائن، وأبو مريم السعدي خرج عليه في سواد الكوفة، فأخرج علي إلى كل واحد منهم جيشًا مع قائد حتى قتلوا أولئك الخوارج، ثم قتل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في تلك السنة في شهر رمضان، سنة ثمان وثلاثين من الهجرة»(١).

وباض وفرَّخ هذا المعسكر في كثير من البلدان، وكانت (العراق) هي مسرح أحداثه، فثار جنده على معاوية في الكوفة، وذلك سنة إحدى وأربعين. وقاموا بعدها بثورات متعددة ما بين سنة (٤١) سنة (٦٤)، ووقف منهم الولاة الأمويون موقفًا حازمًا شديدًا، بيّن ذلك الطبري في «تاريخه» في حوادث سنة (٥٨هـ)، وغيره.

(١) «الفرق بين الفرق» (ص٦١).

ويقول بعض معاصرينا عن أماكن وجودهم في زماننا: «وقد انقرض الخوارج إلا طائفة من الإباضية تقيم جهة عُمان، وفي جزيرة جربة تجاه تونس، وفي جنوبي الجزائر»[١].

الخروج في عصرنا:

هذه ومضة تاريخية سريعة، لا يسمح المقام بأكثر منها حول الخوارج، ولا بد من التنويه -أيضًا- على (ظاهرة الخروج في عصرنا)، فإنّ بسببها أُريقت دماء، وأُزهقت أرواح، تحت مسمى (الجهاد) و(القتال في سبيل الله)، وهي ظاهرة لها أسبابها ودوافعها، وهي في غاية التعقيد، ومن خلالها يظهر صحة ما عليه العلماء الربانيون، وأئمة السنة في ترك الخروج على الحكام؛ إذ إن التغيير والإصلاح لا يتعلق بوجود القوة، أو الجماعة القادرة على الثورة، ولا على التخريج الفقهي لجواز الخروج، أو وجوبه، أو منعه، وإنما يتعلق بأمر آخر، أهمّ من هذا كله؛ وهو: تفكك المجتمع الإسلامي، وظهور العصبيات الجاهلية فيه، وتحكم الشُّبهات والشهوات في المسلمين، وبُعدُهم عن أحكام دينهم الحنيف اعتقادًا وعملًا؛ بُعدًا يجعلهم -في أنفسهم- أحقرَ من أن تَسْمُو همَّتهم للعمل على إزالة المنكرات، وإقامة العدل، ويجعلهم عند ربِّهم أقلَّ شأنًا من أن يستحقوا التكريم الإلهي

(١) «الفرق الإسلامية» (ص ٤٩) لمحمود البشبيشي.

بالحكم بشريعته، التي هي مصدر الأمن والاستقرار، وسبب الخير والرخاء؛ ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام:١٢٩]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۗ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ ۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد:١١]».

ويظهر صواب هذا الموقف من خلال خصائص (الحق) التي لا تنفك عنه، من ثبات أهله عليه، وانشراح صدورهم به، وطول مسيرتهم وظهور ثمارهم، ورحم الله ابن حزم لما قال: «نُوَّار الفتنة لا يعْقِدُ»(١).

«والمعنى: أنّ للفتنة مظهرًا خادعًا في مبدئه، قد يستحسن الناس صورتها، ويعقدون الآمال عليها، ولكن سرعان ما تموت وتتلاشى، مثل الزهرة التي تموت قبل أنْ تتفتح وتعطي ثمرتها.

وهذه الكلمة القصيرة؛ حكمة عظيمة من نتاج فكر الإمام ابن حزم رَحِمَهُٱللَّهُ، الذي عاصر فتنة البربر في الأندلس، ورأى بنفسه كيف أن الناس يعقدون على كل ثائر وثورة، وشرارة فتنة جديدة؛ آمالًا كبيرة في الإصلاح والتغيير، ولكن سرعان ما تتحول الآمال إلى مآسٍ وأحزانٍ، وضحايا وتدمير، وهذه الكلمة تنطبق على كل عصر ومصر، ويفترض بنا -نحن أبناء هذا العصر- أنْ نكون أكثرَ فهمًا لدلالتها، واستحضارًا لمعانيها، إذ نعيش في

(١) «الأخلاق والسير» (ص ٨٤).

زمن قلَّ فيه العلم، وعمَّ فيه الجهل، ورفع الغوغاء رؤوسهم، وغلبت على النفوس الشبهات والشهوات»[١].

الفتن في كل زمان حسب رجاله:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والفتن في كل زمان بحسب رجاله؛ فالفتنة الأولى فتنة قتل عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ هي أول الفتن وأعظمها»[٢].

ولهذا جاء في الحديث المرفوع الذي رواه الإمام أحمد في «المسند» وغيره: «**ثلاث من نجا منهن فقد نجا: موتي، وقتل خليفة مضطهد بغير حق، والدجّال**»[٣].

---

(١) من كلام المعلق على «الأخلاق والسير»، وهو أخونا الباحث عبدالحق التركماني -حفظه الله-.

(٢) «منهاج السنة النبوية» (٤/ ٥٤٥).

(٣) أخرجه أحمد (٤/ ١٠٥-١٠٦، ١٠٩ و ٥/ ٣٣، ٢٨٨) -ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» (٣/ ٢٢٠)-، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ٨٩ - ط. الغرباء) من حديث عبدالله بن حوالة، وإسناده حسن.

وفي الباب عن عقبة بن عامر، أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٧/ رقم ٧٩٤)، وفيه إبراهيم بن يزيد المصري، قال الهيثمي في «المجمع» (٧/ ٣٣٤-٣٣٥): «لم أعرفه، وبقية رجاله ثقات».

وانظر عن فتنة مقتل عثمان: (ص ١٤٢، ١٦٦)، وكتاب «استشهاد عثمان ووقعة

ولهذا جاء في حديث عمر لما سأل عن الفتنة التي تموج موج البحر، وقال له حذيفة: إنّ بينك وبينها بابًا مغلقًا. فقال: أيكسر الباب أم يفتح؟ فقال: بل يكسر. فقال: لو كان يفتح لكاد يُعاد[(١)]. وكان عمر هو الباب، فقتل عمر، وتولى عثمان، فحدثت أسباب الفتنة في آخر خلافته، حتى قتل وانفتح باب الفتنة إلى يوم القيامة، وحدث بسبب ذلك فتنة الجمل وصفين، ولا يقاس رجالهما بأحد؛ فإنهم أفضل مِن كلِّ مَنْ بَعدَهم.

وكذلك فتنة الحرة وفتنة ابن الأشعث، كان فيها من خيار التابعين من لا يقاس بهم من بعدهم، وليس في وقوع هذه الفتن في تلك الأعصار ما يوجب أنّ أهل ذلك العصر كانوا شرًّا من غيرهم، بل فتنة كل زمان بحسب رجاله.

وقد قال النبي ﷺ: «**خير القرون القرن الذي بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»[(٢)].

وفتن ما بعد ذلك الزمان بحسب أهله.

الجمل» للدكتور خالد الغيث، و«فتنة مقتل عثمان» للدكتور محمد الغبَّان.

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٠٥-١٠٦، ١٠٩) و (٥/ ٢٨٨، ٣٣) وإسناده حسن، «العراق» (ص١٣٨).

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٥١، ٣٦٥٠، ٦٤٢٨، ٦٦٩٥)، ومسلم (٢٥٣٥) من حديث عمران بن حصين.

قال أبو عبيدة: هذه قاعدة ذهبيّة مهمة غاية: (الفتن في كل زمان حسب رجاله).

وبذا لم يكن لها ظهور في حياة النبي ﷺ، وبرزت على هيئة ذاك الرجل، ولم يقتل، مع الأمر بذلك، وطلب النبي ﷺ من أبي بكر وعمر قتله، ولم يفعلوا(١)؛ لسنة الله الكونية القاضية بذلك، فظهرت في زمن عثمان، وكان قتله أول فتنة، وفرَّخت الفتن بعدها، وورد ذلك في عدة آثار عن الصحابة؛ منهم: حذيفة(٢)، وعلي(٣) رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

---

(١) انظر تخريجه بطوله وطرقه في كتاب «العراق» (ص ٥٣-٥٨)، والحديث صحيح بمجموع طرقه.

(٢) انظر لبيان ذلك كتاب «العراق» (ص ١٦٦).

(٣) أخرجه السراج -وعلقه عنه الخطابي في «الغريب» (٢/ ٢٠٣)- بسنده إلى علي: أن قومًا أتوه، فاستأمروه في قتل عثمان، فنهاهم، وقال: «إن تفعلوا، فبيضًا فلتُفْرِخُنّه».

قال الخطابي: «هذا مَثَل، يقول: إن قتلتموه نَتَجْتم فتنةً ولودًا، وشبَّهها بالبيض الذي يخرجُ منه الفراخ، قال الأعشى [في «ديوانه» (٣٠٧)]:

وفي كل عام بيضةٌ تفْقَؤونها فتُفقأ وتبقى بيضةٌ لا أخالها»

وأخرج ابن سعد (٣/ ٦٥) إلى عمرو بن الأصم، قال: كنت فيمن أُرسلوا من جيش ذي خُشُب، قال: قالوا لنا: سَلُوا أصحاب رسول الله ﷺ، واجعلوا آخر من تسألون

اشتداد الفتن مع مضي الزّمن:

ووجدنا مع تأخر الزمن شدة الفتن(١)، وهذا من موجبات هذه القاعدة، فقد ثبت عن الزبير بن عدي قال: أتينا أنس بن مالك، فشكونا إليه ما يلقون من الحجاج، فقال: «**اصبروا، فإنه لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده أشر منه، حتى تلقوا ربكم، سمعته من نبيكم ﷺ**»(٢).

قال الحافظ ابن حجر: «وقد استشكل هذا الإطلاق، مع أنّ بعض الأزمنة تكون في الشر دون التي قبلها، ولو لم يكن في ذلك إلا زمن عمر بن عبدالعزيز، وهو بعد زمن الحجاج بيسير، وقد اشتهر الخير الذي كان في زمن عمر بن عبدالعزيز، وقد حمله الحسن البصري على الأكثر الأغلب فسئل عن وجود عمر بن عبدالعزيز بعد الحجاج؟ فقال: لا بد للناس من تنفيس(٣).

عليًّا، أَنَقْدَمَ؟ قال: فسألناهم، فقال: اقذفوا، إلا عليًّا، قال: لا آمرُكم، فإن أبيتم فبيض، فليُفْرخ».

(١) هنالك أدلة عديدة على هذا، انظر منها -على سبيل المثال- كتاب «العراق» (ص ٥٣٨).

(٢) «صحيح البخاري» (٧٠٦٨)، وغيره بسنده إلى الزبير بن عدي، فذكره.

(٣) قلت: ويؤيده الحديث الذي فيه: «**وتجيء الفتنة فيقول المؤمن: هذه مُهلِكَتي. ثم تنكشف وتجيء الفتنة، فيقول المؤمن: هذه هذه**»، وهذا رواه مسلم (١٨٤٢).

وأجاب بعضهم: إنّ المراد بالتفضيل: تفضيل مجموع العصر على مجموع العصر، فإنّ عصر الحجاج كان فيه كثير من الصحابة من الأحياء، وفي عصر عمر بن عبدالعزيز انقرضوا، والزمان الذي فيه الصحابة خير من الزمان الذي بعده؛ لقوله ﷺ: «**خير القرون قرني**»».

وقال -أيضًا-: «ثم وجدت من عبدالله بن مسعود التصريح بالمراد، وهو أولى بالاتباع، فقد أخرج يعقوب بن شيبة من طريق الحارث بن حصيرة، عن زيد بن وهب، قال: سمعت عبدالله بن مسعود يقول: لا يأتي عليكم يوم إلا وهو شر من اليوم الذي كان قبله حتى تقوم الساعة، لست أعني رخاء من العيش يصيبه ولا مالًا يفيده، ولكن لا يأتي عليكم يوم إلا وهو أقل علمًا من اليوم الذي مضى قبله، فإذا ذهب العلماء استوى الناس؛ فلا يأمرون بالمعروف ولا ينهون عن المنكر، فعند ذلك يهلكون(١).

وأثر الحسن: أخرجه الدينوري في «المجالسة» (٥/ ١٢٩-١٣٠ رقم ١٩٥٠) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/ ١٧٥)، وابن العديم في «بغية الطلب» (٥/ ٢٠٥٩).

(١) أخرجه الدارمي في «السنن» (١/ ٦٥)، والطبراني في «الكبير» (٩/ ١٠٩ رقم ٨٥٥١)، وابن وضاح في «البدع» (رقم ٧٨، ٢٤٨)، وابن أبي زمنين في «السنة» (رقم ١٠)، والداني في «الفتن» (رقم ٢١٠، ٢١١)، والفسوي في «المعرفة» (٣/ ٣٩٣)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٨٢)، وابن بطة في «الإبانة»

الفتنة وكلت بثلاث:

وعلى هؤلاء أنْ يتأملوا طويلًا، ما قاله حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إن الفتنة وكِّلت بثلاث: بالْحادِّ النحرير الذي لا يرتفع له شيء إلا قمعه بالسيف، وبالخطيب الذي يدعو إليها، وبالسيد، فأما هذان فتبطحهما لوجوههما، وأما السيد فتبحثه، حتى تبلو ما عنده»[(١)].

وفي رواية: «بالشريف»، بدل: «وبالسيد»، وفيها: «فأما الحاد النحرير فتصرعه، وأما هذان فتبحثهما حتى تبلو ما عندهما».

(١/ ق ٢٦/ ب)، والبيهقي في «المدخل» (رقم ٢٠٥)، وابن عبدالبر في «الجامع» (رقم ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠)، والهروي في «ذم الكلام» (٢/ ١٢٩ رقم ٢٨٠) من طرق مدارها على مجالد بن سعيد، عن الشعبي، عن مسروق، عن ابن مسعود، به.

وإسناده ضعيف؛ لضعف مجالد واختلاطه، قال الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٨٠): «وفيه مجالد بن سعيد وقد اختلط». ومع هذا؛ فقد جوّده ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٢٠).

نعم؛ هو جيد من طرق أخرى، أخرجه يعقوب بن شيبة، وهي التي نقلناها عنه.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/ ١٧-١٨)، وأحمد في «الزهد» (٢/ ١٣٦)، ونعيم بن حماد في «الفتن» (٣٥٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٧٤)، والداني في «الفتن» (٢٨) بسند جيد عن حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

و(**النحرير**): هو الفطن البصير بكل شيء[١]، وتوكل الفتنة به إنْ كان حادًّا غير حليم، ولا أناة عنده، يريد الخير بمجرد وقوفه ومعرفته له، من غير اتباع منهج السلف وسنة الله عَزَّوَجَلَّ في التغيير، ودون النظر إلى مآلات الأفعال، وعواقب الأمور، التي لا يجوز لأحد أن يستشرف الفتنة، دون النظر في تلك العواقب.

وتشمل كذلك المعجبين به، وبتقريراته، وأطروحاته، فيشاركون فيها، بشرفهم وسيادتهم، وبألسنتهم وخطبهم، ومقالاتهم ومؤلفاتهم ونشراتهم وصحفهم وهيآتهم، فتختبرهم الفتنة، وتبلو ما عندهم، فالخطيب والداعي لها أقرب منها من الشريف المعجب الذي بهرته الزخارف، وغرته الشعارات، ولعله إنْ تأمّل وتحلّم، ونظر، وفكر، ودبّر، وقدّر، يخلص منها، إنْ تداركته رحمة مولاه، وخرج عن داعي هواه.

والمثل الذي لا يزال شاخصًا أمامنا، وما زلنا نسمع دويّ صوته، ونكتوي بناره ولظاه: فتنة عظيمة عظيمة، ما انعقد نوّارها، وثارت على المسلمين -كل المسلمين- من أقصى (الغرب) بسبب شباب متحمِّس، لا يحسن تقدير المصالح والمفاسد، ولا يزنها بميزان العلماء، ولا يقيم وزنًا للضوابط المعتبرة عندهم، فثار ثورة هوجاء، ترتبت عليها نتائج خطيرة،

---

(١) كذا في «النهاية» (٥/ ٢٨).

وارتفعت أصوات تتهم (الدعوة السلفية)(١) بما هي منها براء، إذ هؤلاء الشباب لم يتَّبعوا منهج السلف في التغيير، ولا اتّكأوا على تقريرات الأعلام من علماء هذه الدعوة المباركة، وإنما غرّهم حماسُهم، ولم يعرفوا تقدير مكنتهم، ولا استدراج عدوّهم، ولا ما يُكاد لهم، ولا واجب وقتهم، فشاركوا فيها بتمرّد، وعلى منهج أهل الحماسات والخروج، ودعت الحاجة إلى كشف حقيقة المشارب والمناهج والمدارس الفكرية العقدية التي تربى عليها هؤلاء المتمردون.

ولا سيما بعد سقوط حركة (طالبان) وظهور (دولة بني علمان) -والله المستعان- ممن انتشروا في سائر (البلدان)، وجرت على أيديهم قلاقل وتفجيرات وتثويرات، تجسَّدت -بحسب رأي (الإعلام)- بـ(غَزْوَتي نيويورك وواشنطن)!

كلام جميل عن محور الفتنة وثمرتها ووقتها ومادتها ووسيلتها ووقت اشتدادها:

فالمحور العام الذي تتعلق به الفتن: الخلاف والافتراق الموصل إلى الخروج عن جماعة المسلمين بعامة، وإمامهم بخاصة، **وثمرتها**: استحلال

---

(١) كان سبب ذلك: أنّ كثيرًا من هذا الشباب -ولاسيما المتهمين بغزوتي نيويورك وواشنطن!!- من بلاد التوحيد، فصارت التهمة متوجهة للسلفيين ولأهل السنة والجماعة!!

الدم، وكثرة القتل والهرج، **ومادتها**: التكفير، **ووسيلة أصحابها**: مقالات بدعية، وأطروحات فكرية، وقوالب حزبية، ورصد الواقع، وتتبع الأحداث، **وطريقتهم**: التستر بمذهب السلف، وإبراز ما يشهد لبدعتهم من النصوص[(١)]، وتضخيم زلات مخالفيهم، يقول ابن تيمية عند كلامه على المبتدعة:

«وإن كان من أسباب انتقاص هؤلاء المبتدعة للسلف، ما حصل في المنتسبين إليهم من نوع تقصير وعدوان، وما كان من بعضهم من أمور اجتهادية، الصواب في خلافها، فإن ما حصل من ذلك صار فتنة للمخالف لهم، ضلَّ به ضلالًا كبيرًا»[(٢)].

ووقت الفتنة: الجهل وقلة العلم والإيمان، وذهاب العدل في الأمة، وعدم إشراق نور النبوة، وعدم ظهور سلطان الحجة، والعمل من أمام العلماء والتقدم عليهم، وانتقاصهم، وقطع العامة عنهم، والطعن في الأحكام الشرعية المستفادة من نصوص الشرع، والفُرقة والاختلاف.

---

(١) قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ١٦١): «فلا تجد قط مبتدعًا إلا وهو يحب كتمان النصوص التي تخالفه ويبغضها، ويبغض إظهارها وروايتها والتحدث بها، ويبغض من يفعل ذلك».

(٢) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢٥٥).

قال ابن تيمية بعد كلام: «وكان شيطان الخوارج مقموعًا لما كان المسلمون مجتمعين في عهد الخلفاء الثلاثة؛ أبي بكر وعمر وعثمان، فلما افترقت الأمة في خلافة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وجد شيطان الخوارج موضع الخروج، فخرجوا، وكفّروا عليًّا ومعاوية ومن والاهما...»(١).

والشاهد من هذا كلِّه: أن النبي ﷺ بيّن منشأ الفتن، ووقت اشتدادها، والطريق التي توصل إلى (الدجال)، ومن المعلوم بيقين أن بدعة (الخروج) -وهي أول بدعة عقدية حدثت في الأمة- ابتدأت من العراق، وهاجت منها على كثير من البلدان، في سائر الأزمان، وستتوالى وتشتد، وقد شاهدنا بعض ذلك بارزًا للعيان، ولا قوة إلا بالله.

مكان الفتنة:

ومكانها: الوصول إلى كل مكان بمرور الزمان، ولكن لها محل تنزله، وتستقر به، ثم تهيّج منه، وهو العراق بخاصة، وجهة شرق المدينة بعامة.

أجاب الشيخ مقبل بن هادي رَحِمَهُ اللَّهُ عن سؤال في بيان معنى (نجد)(٢): أهي نجد الحجاز أم هي نجد العراق؟ فقال:

«الذي يظهر أنها تشمل هذا وهذا، فَنَجْد: عبارة عن ما ارتفع من

(١) «مجموع الفتاوى» (١٩/ ٨٩).

(٢) الواردة في الأحاديث.

الأرض، والعراق مرتفع، ويسمى نجدًا، وهكذا -أيضًا- اليمامة وغيرها فهو مرتفع، ويسمى نجدًا، ولكن إخواننا النجديين يريدون أن يرموا به أهل العراق، فالظاهر أنه يشمل هذا وهذا، وإن جاء في بعض الروايات العراق، فهو يحمل على أنه داخل في نجد بدليل أنها كلها المشرق، والنبي ﷺ أخبر أن الشمس تطلع بين قرني شيطان فكلها في المشرق، والظاهر أنه يشمل هذا وهذا، والله أعلم»[(١)] انتهى.

ومن الخطإ العلمي المنهجي إسقاط الحادث الذي لم يعرفه المخاطبون -فضلًا عن المتحاورين كما في الحديث السابق- على أشياء ما دارت في خيالهم، وسنحت في بالهم، فحصر الفتن في (العراق)، وكون (الفتن) تهيج منها فحسب، تضييق لا داعي له، وحمل الأحاديث التي فيها (ذكر المشرق) على عمومها أحسن وأظهر وأقوى، إذ حمل النصوص على (التأسيس) مقدم عند العلماء على حملها على (التأكيد)، والواقع -قديمًا وحديثًا- يؤكد ذلك ويؤيده.

ويعجبني بهذا الصدد: تبويب ابن مفلح في «الآداب الشرعية»، فإنه أورد جملة من ألفاظ الأحاديث التي سقناها، وبوَّب عليها (فصل: إشارات نبوية

---

(١) «المصارعة» (ص ٤٠١-٤٠٢). وانظر: «موقف المسلم من الفتن» (ص ١٦٢-١٦٣).

إلى ما يقع من شرق المدينة ويمنها ونجدها)[١].

وفصلتُ هذا المبحث بتأصيل وإسهاب في دراسة مفردة لي في «العراق في أحاديث وآثار الفتن».

---

(١) «الآداب الشرعيّة» (٣/ ٢٨٨-٢٨٩).

في وصول الشر والفتن آخر الزمان كل مكان

مما ينبغي ذكره، أن السلف الصالح «كانوا يسمون (البصرة) (هندًا)؛ لأنها من جهة الهند، ومنها يُسلك إلى الهند»[(١)]، ودليله:

ما أخرجه أحمد في «المسند» (٤/ ٩٠)، وغيره بسند صحيح إلى عَزْرَة بن قيس:

---

(١) من كلام ابن رجب في «فضائل الشام» (ص ٦٦).

وعليه يحمل ما أخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٢٧٨)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٧٢)، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ٤٢)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٥٨٣)، وابن أبي عاصم في «الجهاد» (رقم ٢٨٨)، والطبراني في «الأوسط» (٦٧٣٧) و«مسند الشاميين» (رقم ١٨٥١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ١٧٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥/ ١٩٧) من حديث ثوبان رفعه:

«**عصابتان من أمتي أحرزهم الله من النار: عصابة تغزو الهند، وعصابة تكون مع عيسى ابن مريم**». وإسناده حسن.

وما أخرج -أيضًا- أحمد (٢/ ٢٢٨-٢٢٩، ٣٦٩)، والنسائي (٦/ ٤٢)، وابن أبي عاصم في «الجهاد» (٢٩١)، والحاكم (٣/ ٥١٤)، والبيهقي (٩/ ١٧٦) وفي «الدلائل» (٦/ ٣٣٦)، وأبو نعيم (٨/ ٣١٦-٣١٧) عن أبي هريرة، قال: وعدنا رسول الله ﷺ غزوة الهند. وإسناده حسن لغيره. وانظر: «العلل» (١/ ٣٣٤) لابن أبي حاتم، و«الميزان» (١/ ٣٨٨).

عن خالد بن الوليد، قال: كتب إليّ أميرُ المؤمنين حين ألقى الشامُ بَوَانِيَه(١): بَثْنِيَّةً(٢) وعسلًا -وشك عفانُ(٣)، مرة قال: حين ألقى الشامُ كذا وكذا-، فأمرني أن أسيرَ إلى الهند -والهندُ في أنفُسنا يومئذٍ البصرة-، قال: وأنا لذلك كارهٌ، قال: فقام رجلٌ، فقال لي: يا أبا سليمان! اتق الله، فإنَّ الفِتَنَ

---

(١) بوانيه؛ أي: خيره، وما فيه من السَّعة والنعمة. والبواني في الأصل: أضلاع الصدر، وقيل: الأكتاف والقوائم. الواحدة: بانية. كذا في «النهاية» (١/ ١٦٤).

(٢) بثنية: البثنية: حنطة منسوبة إلى البثنة، وهي ناحية من رستاق دمشق، وقيل: هي الناعمة اللينة من الرملة اللينة، يقال لها: (بثنية)، وقيل: هي الزبدة؛ أي: صارت كأنها زبدة وعسل؛ لأنها صارت تُجبَى أموالُها من غير تعب. كذا في «النهاية» -أيضًا- (١/ ٩٥).

وقال صاحب «مراصد الاطلاع» (١/ ١٦٣): «البَثْنَة -بالفتح ثم السكون ونون-: اسم ناحية من نواحي دمشق، وهي البثنية، وقيل: البثنة؛ هي: قرية بين دمشق وأذرعات». وانظر: «معجم البلدان» (١/ ٣٣٨).

(٣) هو ابن مسلم الصفار، شيخ أحمد في هذا الأثر، ولم يعزه في «إتحاف المهرة» (٤/ ٤٠٩ رقم ٤٤٥٦) إلا لأحمد.

وذكر عباس الدوري في «تاريخه» (٢/ ٤٠٨ رقم ١٩٧٩) شك عثمان -هذا- عن ابن معين، قال: «قال عفان في حديث: «إذا ألقى الشام بوانيه ومات عليه، وأما غير عفان فحدث به: «إذا ألقى الشام بواتيه»! كذا فيه، وفي «تاريخ دمشق» (٤٠/ ٣١٢)!!

قد ظهرت. قال: فقال: وابنُ الخطاب حيّ؟! إنما تكون بعدَه، والناسُ بذي بِلِيَّان -أو بذي بِلِّيان[١]- بمكان كذا وكذا، فينظرُ الرجلُ، فيتفكّرُ: هل يجد مكانًا لم ينزل به مثلَ ما نزلَ بمكانه الذي هو فيه من الفتنة والشر فلا يجده، قال: وتلك الأيام التي ذكر رسولُ الله ﷺ: «بين يَدَي الساعة، أيام الهَرْج». فنعوذ بالله أن تدركنا وإياكم تلك الأيام[٢].

والخبر الذي معنا؛ لا أقول: إنه لا يخالف الأصول، بل فيه ما هو مقرر في العقول في زمن صحابة الرسول ﷺ، **والغاية من إيراده أمور:**

الأول: كثرة الخير الذي ظهر من الشام في زمن عمر للمسلمين، وأجرى الله ذلك على يد عبده خالد بن الوليد، ويقول هنا ما معناه: «لما اطمأنّ الشام وهدأ وذهبت شوكته، وسكنت الحرب منه، وصار لينًا، لا مكروه فيه، فإنما هو خِصب كالحنطة والعسل عزلني عمر، واستعمل غيري»[٣].

ويدلك على هذا لفظ الأعمش؛ وهو: «إن عمر بعثني إلى الشام وهي

---

(١) ضبط بكسر الباء واللام وتشديد الياء آخر الحروف؛ أي: إذا كانوا طوائف وفِرَقًا من غير إمام، وكل من بَعُد عنك حتى لا تعرف موضعه فهو بذي بِليّ. كذا في «النهاية»، ونحوه في «تاريخ دمشق» (٤٠/ ٣١٣).

(٢) وانظر كتاب «العراق» (ص٣٥٨-٣٦١).

(٣) من كلام أبي عبيد في «غريب الحديث» (٤/ ٣٠).

بَهْمَة».

الثاني: إن الهند كانت في نفوسهم البصرة، وبه تفهم سائر الأحاديث الواردِ فيها ذكرُ (الهند).

الثالث: الفتن ظهرت في زمن الصحابة، ولكن الذي يموج منها موج البحر يكون بعد وفاة عمر، وسبق تفصيل وتأصيل وتدليل هذا، ولله الحمد والمنة.

الرابع: -وهو بيت القصيد-: إن الفتن آخر الزمان ستشتد، وتظهر بجلاء في جميع البلدان، «فينظر الرجل، فيتفكر: هل يجد مكانًا لم ينزل به مثل ما نزل بمكانه الذي هو فيه من الفتنة والشر، فلا يجده»، ويكون هذا وهم (بذي بليان)؛ أي: وهم طوائف وفرق من غير إمام، كما قدمناه، وإن كان خالد قد تعوذ أن تدركه تلك الأيام، فوالله إنا نعيشها ونحسّ بها، فنعوذ بالله من الخذلان، أو أن نردّ على أعقابنا، أو أن نفتن.

(٣)

التربية الربانية

فضيلة الشيخ

حسين بن عودة العوايشة

التربية الربانيّة

إنّ الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يُضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله، أمّا بعد:

فإنّ التصفية والتربية هما جناحا دعوة أهل السنّة والجماعة، دعوة أهل الحديث، الدعوة السلفيّة المباركة، وهما كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان والخير والبرّ والفوز، وقد أمضى شيخنا حياته رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يذكرهما، ويدعوا لهما، ويعمل بمقتضاهما؛ وذلك لتحقيق السعادة والمجد والانتصارات، والبطولات، وقل -إن شئت-: لتنال أمتنا -حكامًا ومحكومين- خيري الدنيا والآخرة.

ولا بدّ أن تسبق التصفية التربية، وذلك في حالات، ولا بدّ أن يكونا معًا في حالات أخرى، وحسبنا أن نقول:

إنه لم يُقدم سلفنا الصالح على عمل شيءٍ من الأشياء إلا بعد التوثُّق من

صحته، وأنه وحي السماء، عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري، قال: سمعت أبي وهو في حضرة العدو يقول: قال رسول الله ﷺ: «إنّ أبواب الجنّة تحت ظلال السيوف»[(١)]، فقام رجلٌ رثُّ الهيئة فقال: يا أبا موسى أأنت سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا؟ قال: نعم، فرجع إلى أصحابه فقال: أقرأ عليكم السلام ثم كسر جفن سيفه فألقاه، ثم مشى بسيفه إلى العدو، وضرب به حتى قُتل، وهكذا كان همّهم التوثّق، وذلك في أمرٍ لا يختلف فيه اثنان، ولا ينتطح فيه عنزان؛ ولو كانت أمّتنا لا تخطو خطوة إلا بعد التوثّق لكان لها شأن آخر.

وعن قرظة بن كعبٍ قال: «بعثنا عمر بن الخطاب إلى الكوفة، وشيَّعَنا، فمشى معنا إلى موضع يُقال له (صرار)، فقال: أتدرون لم مشيت معكم؟ قال: قلنا: لِحقِّ صحبة رسول الله ﷺ، ولِحقِّ الأنصار، قال: لكنني مشيت معكم لحديث أردت أن أحدثكم به، فأردت أن تحفظوه بممشاي معكم»، هذا أثر التربية، ومن التربية، «إنكم تأتون على قوم للقرآن في صدورهم أزيز كأزيز المرجل، فإذا رأوكم مدوا إليكم أعناقهم، وقالوا: أصحاب محمد ﷺ، فأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ، ثم أنا شريككم»[(٢)]، وكله لتعظيم

---

(١) رواه البخاري (٢٨١٨).

(٢) ابن ماجه (٢٨)، وصححه شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

كلام النبي ﷺ، والتثبت والاحتراز، وليس فيه كتمان العلم، وإنما فيه نشر الحديث بشرطه، وإذ كذلك مع أصحاب محمد ﷺ، فماذا يُقال لمن بعدهم، وهذا والله يرفع شأن أهل الحديث؛ لتعظيمهم حديث النبي ﷺ، ولأنهم لمقتضى هذه الوصاة يعملون، وبها يعتبرون، وما ذاقت أمتنا من الويلات والمصائب إلا لأنها لم تعِ هذه القاعد الجليلة.

وعن السائب بن يزيد قال: صحبت سعد بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ من المدينة إلى مكة فما سمعته يُحدث عن النبي ﷺ بحديثٍ واحد.

وأمّا اليوم فكثير من المتصدرين ممن يخلطون في الحديث والفتاوى، ونحو ذلك، إنهم والله ليسوا بأولى من سعد بن مالك، وما منعه إلا ما كان من توقيه وتعظيمه كلام النبي ﷺ، ما كان ليعجز أن يتكلّم، بل والحافز الذي عند الناس موجودٌ عنده، لو أراد -عياذًا بالله عَزَّوَجَلَّ- أن يباعد تقوى الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، والتوقي الذي قد أُمر به.

وإنّ كثيرًا من الناس لو جعلوا سعد بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ إمامهم لما لحق أمّتنا التفكك والهوان، الناشئ من الانهيار المنهجي، العقدي، الاجتماعي.

وساق مسلم رَحِمَهُٱللَّهُ في مقدمة صحيحه إلى ابن وهبٍ قال: قال لي مالك: «اعلم أنه ليس يسلم رجلٌ حدّث بكل ما سمع، ولا يكون إمامًا أبدًا

وهو يُحدث بكل ما سمع»[١]، في حين أنَّ قومًا أكثروا من الحديث بكلّ ما سمعوا من غير تمحيص، وبلا تثبت، ورأوا أنّ الإمامة لا تليق إلا لهم ولأمثالهم، ومن هنا حلّت الكارثة، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

إنّ الحديث عن التربية الربانيّة قد سمت أهميّته، وعلت منزلته؛ لأنّ في هذه التربية الامتثال لأوامر الله -تعالى-، ولأنّ فيها تحقيق العبوديّة لله عَزَّوَجَلَّ، ولأنّ عدم العمل بمقتضاها اتباع هوى النفس، وطاعة الشيطان.

ما هي التربية الربانيّة؟

هي التربية المستقاة من الكتاب والسنّة على منهج سلف الأمّة، أمّا الكتاب فلأنه كلام الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وأنّ أصدق الحديث كلام الله.

وأمّا السنّة فلأنّها من كلام رسول الله ﷺ، ولأنّ رسول الله ﷺ لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، وأنّ خير الهدي هدي محمدٍ ﷺ.

وأمّا أنه منهج السلف؛ فلأنّ السلف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قد عملوا بمقتضى الكتاب والسنّة، ومنهج السلف هو سبيل المؤمنين، والنفوس في الثناء على هذا الجيل السامق السابق عزائمها كثيرة، وحسبنا أن نذكر منها أثر ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «لا تسبوا أصحاب محمدٍ ﷺ؛ فلمقام أحدهم ساعة خيرٌ من

---

(١) «مقدمة صحيح مسلم» (ص١١٢).

عمل أحدكم عمره»[١]، وعن عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا قالت: «لا أغبط أحدًا بهون موت بعدما رأيت من شدّة موت رسول الله ﷺ»[٢] مما عاناه من السكرات، وهذه زبدة اتباع منهج الصحابة أنهم كانوا يرون كلّ ما حصل مع نبيهم ﷺ من أمور ويجعلونها معيارًا ومقياسًا يقيسون عليه ما بعده من أمور الناس، فهذه عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا قد رأت ما رأت من رسول الله ﷺ في سكرات الموت فأخذتْ من ذلك: أنّ من لم يُعانِ سكرات الموت فإنه لا يُغبط، فإنّ رسول الله ﷺ عانى من ذلك، فعدم وقوع أمرٍ كهذا إنما يدلُّ على أنّ المرء لم يُوفق في الأجر الأكبر، والثواب الأعظم، مع أنّ الموت لا يمتلك الإنسان فيه شيئًا؛ فإنّ عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا تقول وهي تبيِّنُ منهج النبي ﷺ: «لا أغبط أحدًا بهون موت بعدما رأيت من شدة موت رسول الله ﷺ»، ولتبدي من الذي يُغبط ممن لا يُغبط.

وعن واصل عن أبي وائل قال: جلست إلى شيبة في هذا المسجد قال: جلس إليّ عمر في مجلسك هذا فقال: «هممت أن لا أدع فيها صفراء ولا بيضاء إلا قسمتها بين المسلمين»؛ لأنه كان دائمًا يضع همّ الأمّة في فؤاده، قلت -يعني أبا وائل-: «ما أنت بفاعل؟» انظروا إلى هذا الكلام، إنه يقول

---

(١) «السنة» لابن أبي عاصم، رقم (١٠٤٠).

(٢) «سنن الترمذي» (٩٧٩)، وصححه شيخنا رَحِمَهُٱللَّهُ.

هذا بثقة عظيمة، «ما أنت بفاعل»، قال: لم؟ قلت: لم يفعله صاحباك: النبي ﷺ، وأبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «هما المرآن يُقتدى بهما»[(١)].

ولو أنّنا والله أردنا أن نتدبّر هذا الأثر العظيم لوقفنا عند كل كلمة؛ لنتعرّف منهج السلف، ولنتعلّم كيف كانوا يتأدبون مع الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وكيف كان بينهم الاحترام، والتبجيل، وكيف كانوا يُحققون أدب العلم والتّعلّم.

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة: «باب قوله -تعالى-: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة:١٤٣]، وما أمر النبي ﷺ بلزوم الجماعة وهم أهل العلم»، هذا تبويب البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، قال ابن بطّال: «المراد بالجماعة: أهل الحلّ والعقد من كل عصر»[(٢)]، ثم ذكر حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**يُجاء بنوحٍ يوم القيامة فيقال له: هل بلَّغت، فيقول: نعم يا رب، فتسأل أمته: هل بلَّغكم؟ فيقولون: ما جاءنا من نذير، فيقول: من شهودك؟ فيقول: محمد وأمته، فيجاء بكم فتشهدون**»[(٣)].

إنها مسؤوليّة عظيمة يجب أن نُعدَّ لها، وهي التي قد بكى رسول الله ﷺ

(١) رواه البخاري (٧٢٧٥).

(٢) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١٠/ ٣٧٩).

(٣) رواه البخاري (٧٣٤٩).

منها وهو يسمع الآية من ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنهُ وهي قوله -سبحانه-: ﴿وَجِئۡنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدٗا﴾ [النساء:٤١]، فعلينا أن نبكي خوفًا من الله حتى لا نبكي في الدار الآخرة.

«فيقول: من شهودك؟ فيقول: محمد وأمته، فيجاء بكم فتشهدون»، ثم قرأ رسول الله ﷺ ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا﴾ [البقرة:١٤٣] قال: عدلًا، فلا بدّ أن ننظر إلى هذا الثناء، وأن نمحّص عن الخير لنفعله ولنجتنب ما سواه، قال -سبحانه-: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ﴾ [البقرة:١٤٣].

قال ابن بطّال رَحِمَهُٱللَّهُ: «مراد الباب الحض على الاعتصام بالجماعة لقوله: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة:١٤٣]»(١)، وشرط قبول الشهادة: العدالة، وقد ثبتت لهم هذه الصفة بقوله: ﴿وَسَطٗا﴾، والوسط العدل.

ثم ذكر من هم أهل الحل فقال عن أهل الحل والعقد: «من كل عصر»، هم هؤلاء الذين ذكر الله عَزَّوَجَلَّ، هم أهل الحل والعقد من كلّ عصر، وقال الكرماني: «مقتضى الأمر بلزوم الجماعة أنه يلزم المكلّف أن يُتابع ما أجمع عليه المجتهدون، وهم المراد بقوله -أي البخاري رَحِمَهُٱللَّهُ-: وهم أهل

---

(١) «شرح صحيح البخاري» لابن بطّال (١٠/ ٣٧٩).

العلم»[١].

وساق البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بإسناده إلى عبيدالله بن عبدالله قال: حدثني ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: كنت أُقرأ عبدالرحمن بن عوف فلمّا كان آخر حجّة حجها عمر، فقال عبدالرحمن بمنى: لو شهدت أمير المؤمنين أتاه رجل قال: إنّ فلانًا يقول: لو مات أمير المؤمنين لبايعنا فلانًا، فقال عمر: لأقومنّ العشيّة فأحذر هؤلاء الرهط الذين يُريدون أن يغصبوهم، قلت: «لا تفعل فإنّ الموسم يجمع رعاع الناس[٢] يغلبون على مجلسٍ فأخاف أن لا ينزلوها -وفي بعض الروايات: ينزلوها- على وجهها، فيطير بها كل مطير، فانزل حتى تقدم المدينة دار الهجرة، ودار السنّة»، هذه أماكن التربية، وأماكن الجهاد، وأماكن التعليم، وأماكن الخير والبركة، «ودار السنّة فتخلص بأصحاب رسول الله ﷺ من المهاجرين»، «فتخلص بأصحاب رسول الله ﷺ من المهاجرين والأنصار»، فاحرصوا دائمًا أن تطلبوا العلم على الأكابر، فإن الأصاغر قد ينزلون الأمور والنصوص على غير وجهها، هذا إذا عرفوا النصوص، أو إذا كانت هذه النصوص ثابتة، ولعلّ هذه النصوص أصلًا لا تثبت، «فتخلص بأصحاب رسول الله ﷺ من المهاجرين والأنصار فيحفظوا

(١) «فتح الباري» (١٣/ ٣١٦).

(٢) أي: الذين لا قلوب لهم ولا عقول.

مقالتك وينزلونها على وجهها»، هؤلاء الذين ينزلون الأمور على وجهها، دائمًا هم أهل السنّة الخلَّص، فقال: «والله لأقولنّ به في أول مقال أقوله بالمدينة»، قال ابن عباس: فقدمنا المدينة فقال: «إنّ الله بعث محمدًا ﷺ بالحق، وأنزل عليه الكتاب فكان فيما أنزل آية الرجم»، بوّب له البخاري بقوله: (باب ما ذكر النبي ﷺ وحضّ على اتفاق أهل العلم).

لا بدّ من التحذير من إقصاء التربية الربانيّة، بل وممن يقصون هذه التربية، أو يعتمدون الرأي ليبعد عنها.

عن عروة قال: حجّ علينا عبدالله بن عمرو فسمعته يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: «**إنّ الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاكموه انتزاعًا، ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم، فيبقى ناسٌ جهّال يُستفتون فيفتون برأيهم فيُضلُّون ويَضلُّون**»[(١)]، وأوردت هذا النص مع أنه معلوم لديكم -إن شاء الله عَزَّوَجَلَّ- لكن لأنه رواية أخرى للبخاري.

وعن أبي وائل قال: قال سهل بن حنيف: «يا أيها الناس اتهموا رأيكم على دينكم، لقد رأيتني يوم أبي جندل لو أستطيع أن أردّ أمر رسول الله ﷺ لرددته»[(٢)]، وكم أولئك الذين يتهمون دينهم على رأيهم، ويقدمون آرائهم

---

(١) رواه البخاري (٧٣٠٧).

(٢) رواه البخاري (٣١٨١)، ومسلم (١٧٨٥).

على دينهم -عياذًا بالله عَزَّوَجَلَّ-، ويردون أمر رسول الله ﷺ، ولا تملوا من هذا الأثر العظيم، فمن ملّه فقد ملّ والله نفسه؛ لأننا نحتاجه في كلّ لحظة، وفي كلّ دقيقة، «يا أيها الناس اتهموا رأيكم على دينكم»، وما دمّرنا والله إلا الآراء، «لقد رأيتني يوم أبي جندل لو أستطيع أن أرد أمر رسول الله ﷺ لرددته»، وهذا هو سهل بن حنيف رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وقد علمتم ما علمتم من منزلته ومكانته، يقول: «لو أستطيع أن أردّ أمر رسول الله ﷺ لرددته» في سبيل الله كما يزعم الكثيرون، ولكنه لم يرتضِ على نفسه أن يردّ أمر رسول الله ﷺ.

قال الإمام البخاري: «باب ما كان النبي ﷺ يسأل مما لم ينزل الله عليه الوحي، فيقول: لا أدري»، أو لم يجب حتى ينزل عليه الوحي، فيا ليتهم يسكتون، ويا ليتهم لا يتكلمون، يقول البخاري رَحِمَهُٱللَّهُ: «ولم يقل برأيٍ، ولا قياس لقوله -تعالى-: ﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]»، ونحن أولى بهذا، فينبغي على الواحد فينا أن يحكم بحكم الله متذكرًا قول ربنا ﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ لا بما أمرتك نفسك الأمّارة بالسوء، ولا بما أراك قلبك الخرب.

وقال ابن مسعودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «سئل النبي ﷺ عن الروح فسكت حتى نزلت الآية»(١)، وعن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال(٢): «إياكم وأصحاب الرأي؛ فإنهم أعداء

---

(١) «صحيح البخاري» قبل رقم (٧٣٠٩).

(٢) «سنن الدارقطني» (٤٢٨٠).

السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها»، أو أن يتعرفوا الثابت من غير الثابت منها، أو أن ينزّلوها على وجهها، «فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا».

وساق مسلم في مقدمة صحيحه إلى أبي إسحاق قال: لمّا أحدثوا تلك الأشياء بعد عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رجل من أصحاب علي: «قاتلهم الله؛ أيَّ علمٍ أفسدوا»(١).

إنّ عدم اعتماد التربية الربانيّة سبب في اللجوء إلى التربية الوضعيّة، وكذلك إلى اعتماد الأهواء والاضطراب، والاختلاف، والضياع، ومع أنَّ كثيرًا من المخالفين لهذه التربية يدَّعون أنهم ربَّانيون، وأنهم على الحق والصواب، إلا أنهم عن الصراط ناكبون، وأنهم مفترقون غير متفقين، وأنهم بعيدون عن الصواب، وعن السداد، وعن الرشاد ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، فأيّ أمر من الأمور جاء من عند غير الله عَزَّوَجَلَّ ففيه الاختلاف الكثير، أمّا ما كان من عند الله فليس فيه ذلك ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾، فمن أراد تربية من عند غير الله فإنّ فيها التناقض، والاختلاف، والضلال، والضياع.

وقد قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَـٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ﴾ [الكهف:١] فما كان من عند غير الله، وما كان في غير السنّة، وما كان في غير

(١) أخرجه مسلم في «المقدمة» -باب (٤).

سلف الأمّة فإنّ فيه الاعوجاج، فالتربية الربانيّة لا عوج فيها البتّة، وهنالك من يزعم أنه يوحى إليه، وهنالك من لم يأخذ عن الوحي، فربما أخذ عن شيخه، أو حزبه، وفي كلٍّ شر، والثمرة واحدة وإن اختلف المعتقد والمشرب.

ولو نظرنا إلى خصائص المربين من الرسل والأنبياء والعلماء، ونظرنا -خاصّة- إلى أولي العزم منهم لوجدنا ما وجدنا من المعاناة عندهم ليزيد أجرهم ومكانتهم بالصبر عليها، فموسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ عانت أمّه من قبل، وعلمتم ما علمتم من شأنه مع فرعون، حتى إنّ الله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي ٱلْيَمِّ﴾ [القصص:٧]، وهذا من التربية الربانيّة، ﴿فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي ٱلْيَمِّ﴾، ويمرّ في مراحل ليأخذه عدوٌّ لله، وعدوّ لموسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، إلى أن تكون له المنزلة التي تعلمون، وأصابه معاناة في الزواج، ومعاناة...، ومعاناة....

ومثله كذلك ما كان من شأن عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وما عانته أمه من قبل كما عانت أمّ موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وهذه المعاناة أول خطوات النجاح للمربين الذين يربون على البصيرة.

ومحمد ﷺ قد علمتم ما عانى من اليتم، ومن معاداة الأقارب والعشيرة، وكان من شأنه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ما لا يخفى على كلّ عاقل، وأمّا

إبراهيم ﷺ وما لقيه من أبيه، فهو طريد أبيه، وهذا شرٌّ مستطير، وبلاء عظيم، ومع ذلك فإنّ الله عَزَّوَجَلَّ قد حقّق لهم النجاح، وانتشار الدعوة، وتبليغ الرسالة، ولا نذهب بعيدًا عن دعوة إبراهيم ﷺ وعلى نبينا، وعلى جميع الأنبياء أفضل الصلاة وأتمُّ التسليم، عندما دعا أن يجعل الله عَزَّوَجَلَّ ذلك المكان العظيم الذي لا يخفى عليكم أن يجعله مهوى الأفئدة، والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ قد أجاب دعوة إبراهيم ﷺ فكان من شأن ذلك المكان العظيم، أن صار منارًا يهتدى إليه، فالقلوب تهوي بالفعل إلى ذلك المكان، بل كل إنسان مؤمن عند اقتراب موسم الحج يبحث عن أي سبيل، وعن أي طريق ليلبي هذه الدعوة، ويقول:

نبـــيٌّ مـــن أولـــي العـــزم	دعـــا للقلـــب أن يهـــوى
بـــــوادٍ غيـــــر ذي زرعٍ	هنالـــك حيـــث لا مـــأوى
ولا شـــــجر ولا بشـــــر	ولا مـــــاءٌ ولا ســـــلوى
أجـــــاب الله دعوتـــــه	لـــذاك البعـــد لا أقـــوى
فـــؤادي ظـــامئ عطـــش	أبعـــد دعائـــه يُـــروى
فكيـــف تلـــومني بـــالله	في عشـــقي ومـــن أهـــوى
كـــأن القلـــب أجـــزاءٌ	تـــرى جـــزءًا مـــع المـــروى

وفي الصـــــفا لـــــه جـــزءٌ يُســـــبّحُ خالقًـــا ســـــوّى
وعنـــــد الكعبـــــة الغـــــراء تشـــــهّى جنّـــــة المـــــأوى
فتلـــــك مثابـــــة للنـــــاس وهـــــي للهـــــوى مثـــــوى
وشـــــيءٌ منـــــه في عرفـــــات يطلـــــب ربّنـــــا العفـــــوا
كـــــذلك في منـــــى والخيـــــف يبـــــث الهـــــم والشـــــكوى
وتبصـــــر منـــــه في جمـــــعٍ يـــــئن هنـــــاك في النجـــــوى
وبعـــــض منـــــه في زمـــــزام ينشـــــد ربـــــه التقـــــوى
فعنـــــدي ماؤهـــــا حلـــــم تشـــــهّيت ولـــــو دلـــــوا

وإذ كانت هذه التربية من الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ، والله فوق السماء، وفوق كل مخلوق، فتربيته فوق كل تربية، وفوق تربية المخلوقين، وإن زعم الزاعمون، وادّعى المدّعون فإنّ تربيته تعلو كلّ تربية، إنها تربية قد جاءتنا من فوق السماء، التربية الفوقيّة، تربية السميع، العليم، القدير.

إنّ التربية الربانيّة -كما بيّنت لكم أيها الأحبّة- لا تؤخذ إلا من الكتاب والسنّة، ومنهج سلف الأمّة، قال سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤۡتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحُكۡمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادًا لِّي مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُواْ

رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمۡ تُعَلِّمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمۡ تَدۡرُسُونَ ﴾ [آل عمران:٧٩]، ونتكلم عن ورثة الأنبياء، الذين يعلمهم الأنبياء، والذين يدرسهم الأنبياء فإنهم يأمرونهم بقولهم: ﴿وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ﴾، فمن هم الربّانيُّون؟

الربّانيُّون: هم العلماء، الحكماء، الحلماء، الفقهاء، أهل العبادة والتقوى، عماد الناس في الفقه، وأمور الدين والدنيا، الذين يقومون بإصلاح أمور الناس ما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا، الذين يربون الناس بصغار العلم قبل كباره، العلماء بالحلال والحرام، والأمر والنهي، فإنّ معنى الربانيين لا يخرج عن هذا المعنى كما بيّنه أهل التفسير.

إذن؛ كيف كانوا ربانيين، وكيف يكونون ربانيين ﴿بِمَا كُنتُمۡ تُعَلِّمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمۡ تَدۡرُسُونَ﴾، وفي قراءة ﴿تعلَمُون الكتاب﴾، هذه هي الربانيّة الحقّة، وليست أيّ ربانيّة أخرى ﴿بِمَا كُنتُمۡ تُعَلِّمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمۡ تَدۡرُسُونَ﴾، وليس كلّ من علم شيئًا معلمًا، فالتشديد يدلّ على العلم والتعليم، والتخفيف إنّما يدلّ على العلم فقط، ﴿بِمَا كُنتُمۡ تُعَلِّمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمۡ تَدۡرُسُونَ﴾ أي: تحفظون ألفاظه.

والحاصل: أنّ الربانيين لا يكونون كذلك إلا بالعلم والفقه، والقيام بإصلاح أمور الأمّة ما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا.

وكم من الناس من يدّعي أنه الرّبانيّ، ولكن الله عَزَّوَجَلَّ قد بيّن من هم

الربانيّون، فهم الذين وصف الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ﴾، فلا بدّ من العلم، ولا بدّ من التدريس، إنها ليست بالاجتهادات الشخصيّة، فالتربية الربانيّة هي سبيل المؤمنين، وهذا الذي ندعو كلّ الأمّة له، ونقول: إنّ كثيرًا من الناكبين عن السنّة هم الذين فارقونا، وهم الذين فارقوا سبيل المؤمنين؛ لأنّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قد أمرنا أن نلتقي، وأن نجتمع، وأن نعتصم بحبله المتين، وأن لا نتفرّق، ولكنهم هم الذين تفرّقوا؛ لأنهم الذين غادروا موعد اللقاء ومكانه، أمّا موعد اللقاء ومكانه فإنه سبيل المؤمنين، فلو جاءوا في أية لحظة من اللحظات، وفي أية ساعة من الساعات من ليل أو نهار، فإنهم سيجدون الحقّ والصواب، فالموعد واللقاء هو سبيل المؤمنين، ولكنهم خالفوا سبيل المؤمنين، وتنكبوا عن الصراط -عياذًا بالله عَزَّوَجَلَّ-.

أيها المؤمنون إنّ التربية الربانيّة هي التي تدعو إلى أن يكون العبد محققًا الاستحياء من الله عَزَّوَجَلَّ كما وصف رسول الله ﷺ- الحياء، إذ يقول: «**استحيوا من الله حقّ الحياء**»، قالوا: إنّا نستحي من ربنا والحمد لله، قال: «**ليس بذاك**»، قال: «**من استحيى من الله حقّ الحياء فليحفظ الرأس وما وعى، وليحفظ البطن وما حوى، وليذكر الموت والبلى**»، وكم من الناس قد ظنوا أنهم حققوا هذا الاستحياء ولكنهم ما عرفوا والله من الاستحياء شيئًا، والله عَزَّوَجَلَّ يسمعهم، ويبصرهم، ويرى مكانهم، ولا تخفى عليه خافية،

ويظنون أنهم على شيء من الاستحياء، ولكنّ رسول الله ﷺ قد بيّن حقيقة هذا الاستحياء «من استحيى من الله حقّ الحياء فليحفظ الرأس وما وعى، وليحفظ البطن وما حوى، وليذكر الموت والبِلى، ومن أراد الآخرة ترك زينة الحياة الدنيا، ومن فعل ذلك فقد استحيى من الله حقّ الحياء»(١)، فمن قدّم زينة الحياة الدنيا على الآخرة فإنه ما عرف الحياء، ومن لم يحفظ الرأس وما وعى، ولم يحفظ البطن وما حوى، وكم قد فعل البطن بالناس ما فعل -عياذًا بالله عَزَّوَجَلَّ- من اقتراف الحرام، واجتراح السيئات، فهذا كله ليس من الحياء في شيء «فمن فعل ذلك فقد استحيى من الله حقّ الحياء»، وأما مصيبتنا التي نحياها فبسبب أنّنا لم نتعرّف حقيقة الاستحياء، فالحسد -عياذًا بالله عَزَّوَجَلَّ- إنما يكون بسبب عدم الاستحياء، لأنّ الإيمان قد اختلّ في قلب ذلك الإنسان، ولم يظهر على جوارحه، ولم يظهر على سلوكيّاته، فأراد أن ينتصر لنفسه، ولم يقدّم دعوة الله عَزَّوَجَلَّ على نفسه، ولم يُحقّق قوله -تعالى-: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة:١٥٦] إنّا لله بكلياتنا، وبقلوبنا، وبأفئدتنا، وبعقولنا، وبجوارحنا، إنّا لله بكلّ ما نملك، فأموالنا لله، وكلّ ما نملك لله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ، فعلى الإنسان أن يحرص إذن أن يكون كل شيء لله عَزَّوَجَلَّ، هذا إذا وعى هذه الكلمة العظيمة، (إنّا لله وإنّا إليه راجعون)، فإنه لا ينتصر لنفسه، ولا يغضب

(١) رواه الترمذي (٢٤٥٨)، انظر «صحيح الترغيب» (٢٦٣٨).

لنفسه، بل إنه يقدّم دعوة الله عَزَّوَجَلَّ على كل أمر، وهذه المصائب التي تحلّ بنا -مع بالغ الأسف- إنما كانت لنقص هذا الأمر الذي أمر الله به عَزَّوَجَلَّ، بأن نكون لله بكليّاتنا (إنّا لله).

فإذا كان المرء قد حقّق هذا المعنى: أنه لله، فإنه يرى عظمة الله، ويرى قدرة الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى، وأنه يمضي فيه قول رسول الله ﷺ في تعريف الإحسان: «أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك»(١)، فهذا الذي يجب علينا أن نحققه، وأن نعمل بمقتضاه «اعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك»(٢)، وما جاء نصر ذلك الجيل العظيم إلا لأنه كان يُحقق هذا المعنى، بأن يعبد الله كأنه يراه، سواء هو في صلاته، أو في صيامه، أو في جهاده، بل وعندما يُريد أن يتلفّظ الكلمة أي في سكوته وكلامه، وفي أمره كله، هكذا كان الشأن مع أصحاب رسول الله ﷺ.

وإذا نظرنا إلى ثمرات هذه التربية الربانيّة فإننا -ولا شك- نرى أنّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى قد حقّق لهم السعادة، في حين أنه صرفها عن غيرهم من الأحزاب والملل والطوائف، فقد عاقبهم الله -تعالى- بالعذاب -بعذاب الدنيا-، وعذاب الآخرة -عياذاً بالله عَزَّوَجَلَّ- ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُۥٓ أَحَدٌ ۝٢٥ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُۥٓ

(١) رواه مسلم (٨).

(٢) «الصحيحة» (١٤٧٤).

أَحَدٌ﴾ [الفجر:٢٥-٢٦]، أمّا هؤلاء الذين ذكرت من السلف الصالح، الذين كانوا يحرصون على تحقيق هذه التربية الربانيّة، فقد كانوا يستمدونها من عند الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ويعلمون أنّ ما كان من عند الله عَزَّوَجَلَّ، وما تنزّل به الوحي هو البركة والسعادة، فكانوا سعداء في الدنيا، حتى عندما يعانون، فيطعن أحدهم فيقول: «فزت ورب الكعبة»، ويخسر في تجارته فيعلم أنّ الله -تعالى- قد قال: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾ [البقرة:٢١٦]، يعلم أنّ الخير في كل شيء، وكما قال ﷺ: «**عجبًا لأمر المؤمن إنّ أمره كلّه له خير، وليس ذلك لأحدٍ إلا للمؤمن، إن أصابته سراء شكر فكان خيرًا له، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيرًا له**»(١)، هكذا كانت الدنيا.

ومن ذلك الانتصارات، والفتوحات، والبطولات، فمحافظتهم على منهج الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى جعلهم هم القادة، وجعل لهم السيادة، وجعل لهم الريادة، تحققت لهم الفتوحات والانتصارات، وأمّا الآن فكم من الناس يُريدون أن يكونوا منتصرين، ويريدون أن يكونوا أبطالًا، ويريدون أن يحققوا معاني الجهاد، ولكنهم والله لم يستطيعوا أن يعملوا من ذلك شيئًا؛ لأنهم قد أخطأوا الطريق، ولأنهم لم يتعرّفوا المنهج الصواب والحق في هذه الأمور، فالصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ كانوا هم السادة، وكانوا هم الفاتحين، وكانوا هم

(١) رواه مسلم (٢٩٩٩).

الأبطال، ولكن يفوت كثيرًا من الناس الآن قول ابن مسعود: «وكم من مريد للخير لا يصيبه» إذ أنّ السعي للنصر له شروطه وأعظمها: مراقبة الله في السر والعلن، مع التخفف من الذنوب والتكثر من الحسنات.

وأولئك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أرادوا الخير، وكانوا هم السابقين -بحمد الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى-، مع أنهم كانوا يخافون أن لا يتقبّل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى منهم، ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ﴾ [المؤمنون:٦٠]، ونحن الآن مع بالغ الأسف نثق أنّ الله تقبّل، ونثق أنّنا على الحق والصواب، فأين نحن من أولئك، فعلينا أن نتأسى، وأن نقتدي بذلك الجيل العظيم حتى نُحقق هذا المعنى، وحتى نحقق هذه التربية، التي أمر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وأن نكون ربّانيين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

(٤)

الوَسَطِيَّةُ

بقلم الشيخ

محمد بن موسى آل نصر

الوَسَطِيَّةُ

قد كان من حكمة الله -تعالى- أن اختار الوسطية والتوازن شعارًا مميزًا لهذه الأمة التي هي آخر الأمم، ولهذه الرسالة التي ختم بها الرسالات الإلهية، وبعث بها خاتم أنبيائه رسولًا للناس جميعًا، ورحمة للعالمين، وإلى هذه الحقيقة البارزة يشير قوله -تعالى- مخاطبًا أمة الإسلام: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة:١٤٣].

وسطية منهجها ونظامها، فهو منهج وسط لأمة وسط، منهج الاعتدال والتوازن الذي سلم من الإفراط والتفريط ومن الغلو والتقصير.

وإن وسطية الإسلام من أبرز خصائصه، ولذلك نجد الإسلام يقدم المنهج الوسط في كل شأن من شؤون الحياة، ولا يكتفي بهذا، بل يحذر من المصير إلى أحد الانحرافين: الغلو والإفراط، والتقصير والتفريط، مصداقًا لقوله -تعالى-: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة:٦-٧].

ودين الله وسط بين الجافي عنه والغالي فيه، كالوادي بين جبلين، والهدى

بين ضلالتين، والوسط بين طرفين ذميمين، فكما أن الجافي عن الأمر مضيع له، فالغالي فيه مضيع له كذلك، هذا بتقصيره عن الحد، وهذا بتجاوزه الحد[(١)]، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ﴾ [الأنعام:١٥٣].

قال ابن القيم: «وهذا الصراط المستقيم الذي وصَّانا الله تعالى باتِّباعه هو الصراط الذي كان عليه النبي ﷺ وأصحابُه، وهو قَصْدُ السَّبيل، وما خرج عنه فهو من السُّبُل الجائرة، وإن قاله من قال، لكنَّ الجَوْرَ قد يكون جَوْرًا عظيمًا عن الصراط، وقد يكون يسيرًا، وبين ذلك مراتب لا يحصيها إلا الله، وهذا كالطريق الحِسِّيِّ؛ فإن السالك قد يعدل عنه ويجور جَوْرًا فاحشًا، وقد يجورُ دون ذلك.

فالميزان الذي تُعرف به الاستقامة على الطريق والجور عنه هو ما كان رسول الله ﷺ وأصحابه عليه، والجائر عنه إما مفرِّطٌ ظالم، أو مجتهد متأوِّل، أو مقلِّد جاهل»، إلى أن قال: «**وإنّ الاقتصاد والاعتصام بالسُّنَّة عليها مدار الدِّين**»[(٢)].

---

(١) انظر: «مدارج السالكين» (٢/ ٤٩٦) للإمام ابن قيم الجوزية.

(٢) «إغاثة اللهفان» (١/ ١٣١).

مَعْنَى الوَسَطِيَّةِ:

في اللغة: من التوسط والوسط، «**والوسَط بالتحريك اسم لعَيْنِ ما بين طرفي الشيء، كمركز الدائرة، وبالسكون اسم مبهم لداخل الدائرة مثلًا**»(١).

«فمن الأصل الوسط من كل شيء أعدله، ووسط الشيء ما بين طرفيه»(٢).

فمعاني الوسطية راجعة إلى العدالة والخيرية والفضل والتوسط والبَيْنِيَّة، لا إفراط ولا تفريط، ولا غلو ولا جفاء.

قال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ﴾ [البقرة:١٤٣]، وقال ﷺ: «**يجيء نوح وأمته، فيقول الله -تعالى-: هل بلغت؟ فيقول: نعم أي رب، فيقول لأمته: هل بلغكم؟ فيقولون: لا، ما جاءنا من نبي، فيقول لنوح: من يشهد لك؟ فيقول: محمد ﷺ وأمته، فنشهد أنه قد بلغ، وهو قول الله -جل ذكره-:** ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ **والوسط: العدل**»(٣).

---

(١) «نظم الدرر» للبقاعي (١/ ٢٦١). وانظر: «لسان العرب» (٧/ ٤٢٨).

(٢) المرجع السابق (١/ ٢٦٢).

(٣) أخرجه البخاري (٣٣٣٩، ٤٤٨٧، ٨٣٤٩)، والترمذي (٢٩٦١) وغيرهما من حديث أبي سعيد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وبنحوه أخرج الطبري، في «تفسيره» (٢/ ٧) من حديث أبي هريرة.

قال الإمام الطبري في تفسير الآية: «يعني جلَّ ثناؤه بقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا﴾؛ كما هديناكم أيها المؤمنون بمحمد عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، وبما جاءكم به من عند الله، فخَصَصْناكم بالتوفيق لقبلة إبراهيم وملَّته، وفضَّلناكم بذلك على مَنْ سواكم من أهل المِلل، كذلك خصصناكم ففضَّلناكم على غيركم من أهل الأديان، بأن جعلناكم أمة وسطًا.

«**الأمة**»: هي القرن من الناس والصِّنف منهم وغيرهم.

وأما «**الوسط**» فإنه في كلام العرب الخيارُ. يقال منه: «**فلان وَسَطُ الحسب في قومه**» أي متوسط الحسب، إذا أرادوا بذلك الرفع في حسبه، و«هو وَسَطٌ في قومه، وواسطٌ»، كما يقال: «شاة يابسةُ اللبن ويَبَسةُ اللبن»، وكما قال -جل ثناؤه-: ﴿فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا﴾ [طه:٧٧] . . .

وأنا أرى أنَّ «**الوسَط**» في هذا الموضع، هو «الوسط» الذي بمعنى: الجزءُ الذي هو بين الطرفين، مثل «وسَّط الدار» محرَّك الوسَط مُثقَّله، غيرَ جائز في «سينه» التخفيف.

وأرى أن الله -تعالى- ذِكْرُه إنما وصفهم بأنهم «وسَط»؛ لتوسطهم في الدين، فلا هُمْ أهلُ غلوّ فيه، غلوَّ النصارى الذين غلوا بالتَّرَهُّبِ، وقِيلهم في عيسى ما قالوا فيه، ولا هُمْ أهلُ تقصير فيه، تقصيرَ اليهود الذين بدَّلوا كتاب الله، وقتلوا أنبياءهم، وكذبوا على ربهم، وكفروا به؛ ولكنهم أهلُ توسُّطٍ

واعتدالٍ فيه، فوصفهم الله بذلك، إذ كان أحب الأمور إلى الله أوسطها.

وأما التأويل؛ فإنه جاء بأن «الوسط» العدلُ، وذلك معنى الخيار؛ لأن الخيارَ من الناس عُدولهم...

القول في تأويل قوله -تعالى- :﴿لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة:١٤٣].

و«الشهداء» جمع «شهيد».

فمعنى ذلك: وكذلك جعلناكم أمَّةً وسَطًا عُدولًا، لتكونوا شهداء لأنبيائي ورُسلي على أممها بالبلاغ، أنها قد بلَّغت ما أُمِرتْ ببلاغه من رسالاتي إلى أممها، ويكون رسولي محمدٌ ﷺ شهيدًا عليكم، بإيمانكم به وبما جاءكم به من عندي»[(١)].

وقال الإمام القرطبي في تفسيره: «وكما أن الكعبة وسط الأرض، كذلك جعلناكم أمة وسطًا؛ أي جعلناكم دون الأنبياء وفوق الأمم، والوسط: العَدْل؛ وأصل هذا أن أحمد الأشياء أوسطها.

عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ في قوله -تعالى-: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾، قال: «**عَدْلًا**»، قال: هذا حديث حسن صحيح[(٢)]، وفي التنزيل:

---

(١) «جامع البيان» (٢/ ٦- ٨).

(٢) رواه الترمذي (٢٩٦١) وصححه شيخنا الألباني ثمت.

﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ﴾ [القلم:٢٨]؛ أي: أعدلهم وخيرهم، وقال زهير

هُمُ وَسَطٌ يَرْضَى الأَنامُ بِحُكْمِهِم إِذَا نَزَلَتْ إِحْدَى اللَّيَالِي بِمُعْظَمِ

وقال آخر:

أَنْتُم أَوْسَطُ حَيٍّ عَلِمُوا بِصَغِيرِ الأَمْرِ أَو إِحْدَى الكُبَر

وقال آخر:

لا تَذْهَبَنَّ فِي الأُمُورِ فَرَطًا لا تَسْأَلَنَّ إِنْ سَأَلْتَ شَطَطَا

وَكُنْ مِنَ النَّاسِ جَمِيعًا وَسَطا ....

ووسط الوادي: خير موضع فيه وأكثره كلأً وماءً.

ولما كان الوسط مجانبًا للغلو والتقصير، كان محمودًا، أي أن هذه الأمة لم تَغْلُ غلوَّ النصارى في أنبيائهم، ولا قصَّروا تقصير اليهود في أنبيائهم»(١).

وقال الإمام البقاعي: «لما بين استقامة القبلة التي وجههم إليها عرف أنها وسط لا جور فيها، فأتبع ذلك قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ أي ومثل ما جعلنا قبلتكم وسطًا لأنها إلى البيت العتيق؛ الذي هو وسط الأرض، وهو بناء إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وهو أوسط الأنبياء، وهو مع ذلك خيار البيوت، فهو وسط

---

(١) «الجامع لأحكام القرآن» (٢/ ١٥٣-١٥٤).

بكل معنى، ﴿جَعَلۡنَٰكُمۡ﴾، بالهداية إليه في الاستقبال وإلى غيره مما نأمركم به، ﴿أُمَّةً﴾. قال **الحرالي**: من الأم وهو تتبع الجملة والعدد بعضها لبعض إلى ما ينتهي لإمام أول، فالإمام والأمة كالمتقابلين، الإمام قاصد أممًا، والأمة قاصدة إمامها الذي هو أممها، والإمام ما بين اليدين بمشهد الحس وسبيل القصد. ﴿وَسَطًا﴾ أي: شريفة خيارًا؛ لأن الوسط العدل الذي نسبة الجوانب كلها إليه سواء، فهو خيار الشيء. قال أبو تمام الطائي:

كَانَتْ هِيَ الوَسَطَ المَحْمِيَّ فَاكْتَنَفَتْ ... بِها الحَوَادِثُ حَتَّى أَصْبَحَتْ طَرَفا

وسالك الوسط -من الطرق- محفوظ من الغلط، ومتى زاغ عن الوسط حصل الجور المُوقِع في الضلال عن القصد؛ ففي هذا: أنهم لما ادعوا الخصوصية كذبوا وردت حججهم، ثم أثبتت الخصوصية لهذه الأمة...

ولما أثبت لهم الوسط الذي من حلّه كان جديرًا بأن لا يخفى عليه شيء من الجوانب، واستلزم ذلك كونه خيارًا قال: ﴿لِّتَكُونُواْ﴾ أي: أنتم لا غيركم ﴿شُهَدَآءَ﴾ كما أفاده التعبير بهذه، دون أن يقال: لتشهدوا، وقال: ﴿عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ أي كافة.

ولما كان الرسول ﷺ أوسطهم قال: ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ﴾ أي لا غيره، بما اقتضاه اختصاصه بكونه وسط الوسط ﴿عَلَيۡكُمۡ﴾ خاصة ﴿شَهِيدٗاۗ﴾ بأنكم تابعتموه وصدقتموه، فكنتم خير أمة أخرجت للناس، وبأنه قد بلّغكم مدة

حياته، فلما مات خلف فيكم كتابًا معجزًا متواترًا لا يغسله الماء، ولا تحرقه النار، لأنه محفوظ في الصدور متلو بالألسن إلى أن يأتي أمر الله، ولذلك عبّر بأداة الاستعلاء، فافهم صوغ الكلام هكذا:

إنهم حازوا شَرَفَيْن:

أنه لا يشهد عليهم إلا الرسول.

وأنه لا يحتاج في الشهادة على سائر الأمم إلى غير شهادتهم دفعًا لتوهم أن غيرهم يشهد عليهم كما شهدوا عليهم، ولتوهم أن غيرهم لا يكتفى في الشهادة عليه إلا بشهادة الرسول كما لم يكتف فيهم إلا بذلك»(١).

وقال العلامة عبد الرحمن السعدي: «ذكر في هذه الآية السبب الموجب لهداية هذه الأمة مطلقًا، بجميع أنواع الهداية، ومنة الله عليها، فقال: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ أي: عدلًا خيارًا، وما عدا الوسط فالأطراف داخلة تحت الخطر.

فجعل الله هذه الأمة وسطًا في كل أمور الدين، وسطًا في الأنبياء، بين من غلا فيهم كالنصارى، وبين من جفاهم كاليهود؛ بأن آمنوا بهم كلهم على الوجه اللائق بذلك.

ووسطًا في الشريعة، لا تشديدات اليهود وآصارهم، ولا تهاون النصارى.

---

(١) «نظم الدرر» (١/ ٢٦١-٢٦٣).

وفي باب الطهارة والمطاعم؛ لا كاليهود الذين لا تصح لهم صلاة إلا في بِيَعِهِم وكنائسهم، ولا يطهرهم الماء من النجاسات، وقد حرمت عليهم الطيبات عقوبة لهم، ولا كالنصارى الذين لا ينجسون شيئًا، ولا يحرمون شيئًا، بل أباحوا ما دَبَّ ودَرَجَ.

بل طهارتهم أكمل طهارة وأتمها، وأباح الله لهم الطيبات من المطاعم، والمشارب والملابس، والمناكح، وحرّم عليهم الخبائث من ذلك، فلهذه الأمة من الدين أكمله، ومن الأخلاق أجلّها، ومن الأعمال أفضلها، ووهبهم الله من العلم والحلم، والعدل والإحسان، ما لم يهبه لأمة سواهم، فلذلك كانوا ﴿أُمَّةً وَسَطًا﴾ كاملين معتدلين، ليكونوا ﴿شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ بسبب عدالتهم وحكمهم بالقسط، يحكمون على الناس من سائر أهل الأديان، ولا يحكم عليهم غيرهم، فما شهدت له هذه الأمة بالقبول، فهو مقبول، وما شهدت له بالرد، فهو مردود»[(١)].

وَسَطِيَّة أُمَّةِ الإسْلامِ بين الأُمَمِ:

وذلك من وجوه:

١- وسط في حق الله:

فليست أمة الإسلام كاليهود تنسب إلى الله ما لا يليق به، وتصفه بالنقائص فتلحق الخالق بالمخلوق، وتعبد مع الخالق عُزَيْرًا وتقول: إنه ابن

---

(١) «تيسير الكريم الرحمن» (ص٧٢) – ط: جمعية إحياء التراث.

الله.

وليست كالنصارى القائلين بالتثليث، والتي ألحقت المخلوق الناقص بالرب الكامل.

أما هذه الأمة فلم تصف الرب بالنقائص، ولم تُلحق المخلوق به، فهي تعبد إلهًا واحدًا له صفات الكمال والجلال.

وفي مقابل ذلك ليست كالدهرية النافين للإله، وليست كالمجوس والمانوية القائلين بتعدد الآلهة.

٢- وسط في حق أنبياء الله عَلَيْهِمُ السَّلَامُ:

فليست أمة الإسلام كاليهود تسب الأنبياء وتنتقصهم وتكذبهم وتكفر بهم وتستحلّ دماءهم، وليست كالنصارى الذين غلوا فيهم حتى جعلت عيسى ابن الله، فهذه الأمة تؤمن بهم وتعتقد أنهم خلق الله معصومون، خصهم الله بالوحي والرسالة اصطفاءً واختيارًا لهم، وتفضلًا وتكرمًا على عباده بإقامة الحجة عليهم.

٣ - وسط في الطهارة من النجاسات:

فليست أمة الإسلام كالنصارى التاركين للطهارة، فقد يصلي أحدهم في كنيسته وقد أصاب ثوبه بول، وليست كاليهود الذين إذا أصابتهم نجاسة قرضوها من الثوب، فلا يطهرها ماء الدنيا كلُّه.

أما هذه الأمة فلا يصلون بالنجاسة، ولا يشقون الثوب الذي أصابه نجاسة، بل يغسلونه حتى تزول النجاسة منه ويصلون به.

٤ - وسط في مجالسة المرأة الحائض:

فاليهود يبتعدون عن الحائض؛ لا يؤاكلونها، ولا يجتمعون بها، والنصارى يجالسونها ويؤاكلونها بل ويجامعونها.

أما المسلم فلا يبتعد عن زوجته الحائض بل يؤاكلها ويباشرها في غير الجماع.

٥ - وسط في المحرمات من المآكل والمشارب:

فاليهود حرم عليهم كل ذي ظفر، قال -تعالى-: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٖۖ وَمِنَ ٱلۡبَقَرِ وَٱلۡغَنَمِ حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتۡ ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلۡحَوَايَآ أَوۡ مَا ٱخۡتَلَطَ بِعَظۡمٖۚ ذَٰلِكَ جَزَيۡنَٰهُم بِبَغۡيِهِمۡۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ [الأنعام:١٤٦].

والنصارى استحلوا الخبائث بل وجميع المحرّمات.

أما هذه الأمة فأحلت لهم الطيبات وحرمت عليهم الخبائث.

٦ - وسط في حكم القصاص:

فاليهود فرض عليهم القصاص، والنصارى فرض عليهم التسامح عن القصاص، أما هذه الأمة فهي مخيرة بين القصاص والدية والعفو.

وَسَطِيَّة أَهْلِ السُّنَّة وَالجَمَاعَةِ بين فِرَقِ الأُمَّة:

وذلك من وجوه:

١- وسط في صفات الله بين المعطلة والممثلة:

فالممثلة شبهوا صفات الله بصفات المخلوقين، وغلوا في الإثبات، والمعطلة أنكروا صفات الله، وغلوا في التنزيه، ولهذا كان الممثل يعبد صنمًا، والمعطل يعبد عدمًا، والموحّد يعبد إلهًا واحدًا صمدًا.

أما أهل السنة والجماعة فيثبتون لله ما أثبته لنفسه، أو أثبته له رسوله ﷺ إثباتًا بلا تمثيل، وينزهونه عن مشابهة المخلوقين تنزيهًا بلا تعطيل، فجمعوا بين الحُسْنَيين: الإثبات والتنزيه، وسلموا من الإساءتين: التمثيل والتعطيل.

٢- وسط في أفعال الله بين الجبرية والقدرية:

فالجبرية نفوا عن العبد الاختيار، وجعلوا أفعاله كحركات الأشجار، فسلبوا العبد قدرته واختياره، والقدريّة جعلوا العبد خالقًا لفعله، ونفوا تقدير الله عليه.

أما أهل السنة والجماعة فأثبتوا للعبد مشيئة واختيارًا بهما يستحق الثواب والعقاب، لكن لا يجعلونه مستقلًا في ذلك، بل يجعلون مشيئته وإرادته تابعة لمشيئة الله وإرادته، كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير:٢٨-٢٩].

٣ - وسط في وعيد الله بين المرجئة والمعتزلة والخوارج:

فالمرجئة غلبوا جانب الوعد وأهملوا جانب الوعيد، وقالوا: لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، والخوارج والمعتزلة غلبوا جانب الوعيد وأهملوا جانب الوعد، وجعلوا مرتكب الكبيرة خارجًا من الإيمان في الدنيا، خالدًا مخلدًا في النار في الآخرة.

أما أهل السنة والجماعة فأعملوا نصوص الوعد ونصوص الوعيد جميعًا، وجعلوا مرتكب الكبيرة ليس خارجًا من الإيمان في الدنيا، وفي الآخرة أمره إلى الله إن شاء عذّبه وإن شاء عفا عنه، وإذا عذبه فإنه لا يخلد في النار كما يخلد الكفار، بل يخرج منها ويدخل الجنة.

٤ - وسط في أسماء الإيمان والدين بين المرجئة والمعتزلة والخوارج:

فالمرجئة فرَّطوا وجعلوا العاصي مؤمنًا كامل الإيمان، والخوارج والمعتزلة أفرطوا، فأخرجوا العاصي من الإيمان، ثم حكمت الخوارج بكفره، وقالت المعتزلة إنه في منزلة بين المنزلتين.

أما أهل السنة والجماعة فوصفوا العاصي بأنه مؤمن ناقص الإيمان، فلم يجعلوه مؤمنًا كامل الإيمان كما قالت المرجئة، ولم يجعلوه خارجًا من الإيمان كما قالت الخوارج والمعتزلة، بل قالوا: هو مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته، فلم يعطوه الإيمان المطلق -وهو كماله-، ولم يسلبوا عنه مطلق الإيمان -وهو أصله-، ويعتقدون أنه يجتمع في العبد إيمان ومعصية، وحب

وبغض، فيُحَبُّ على ما عنده من الإيمان، ويُبْغَضُ على ما عنده من الفسوق والعصيان.

٥ - وسط في الصحابة بين الخوارج والر افضة:

فالخوارج كفّروا عليًّا ومعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ومن معهما وقاتلوهم واستحلوا أموالهم، والروافض غلوا في عليٍّ وفاطمة وأولادهما رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وجفوا في حق أكثر الصحابة فأبغضوهم وسبّوهم.

أما أهل السنة والجماعة فيحبون الصحابة جميعًا ويوالونهم وينزلونهم منازلهم ولا يقولون بعصمتهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ملَخِّصًا ما سبق: «فهم وَسَطٌ في باب صفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بين أهل التعطيل الجهمية، وأهل التمثيل المشبِّهة، وهم وَسَطٌ في باب أفعال الله بين الجبرية والقدرية وغيرهم، وفي باب وعيد الله بين المرجئة والوعيدية من القدرية وغيرهم، وفي باب أسماء الإيمان والدِّين بين الحرورية والمعتزلة، وبين المرجئة والجهمية، وفي أصحاب رسول الله ﷺ بين الرافضة والخوارج»[(١)].

مَا يُضَادُّ الوَسَطِيَّة:

إن الوسطية والاعتدال هي منهج الإسلام الصحيح، وهي الصراط

(١) «شرح العقيدة الواسطيّة» ابن عثيمين (١/ ٦٣-٧٦).

المستقيم الذي أمر المسلم بسلوكه، والتزامه، ودعا ربه أن يثبته عليه في اليوم والليلة سبع عشرة مرة في أقدس مقام وأشرف مكان، وهو يناجي ربه متجافيًا عن غلوِّ اليهود وتفريط النصارى ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة:٧]، إنما هو سبيل من أنعم الله عليهم، وهم أهل الصراط المستقيم، الذين أشار إليهم ربنا بقوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام:١٥٣]

فكل انحراف وقع في الأمم السابقة واللاحقة، فسببه إما غلوٌّ أو تقصير، أو إفراط أو تفريط، فالعصمة في الوسطية والاعتدال والاستقامة عليه، لذلك قال بعض السلف: «**دينكم بين الغالي فيه والجافي عنه**»، وقليل من وُفِّق لهذا المنهج المستقيم فلم يحد عنه يمينًا أو شمالًا، لذلك جعل الله أمة الإسلام أمة العدل والوسطية ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ﴾ [البقرة:١٤٣].

قال الإمام ابن القيم: «من كيد الشيطان العجيب أنه يُشام النفس حتى يعلم أي القوتين تغلب عليها: أقوّة الإقدام أم قوة الانكفاف والإحجام والمهانة»، إلى أن قال: «وقد اقتطع أكثر الناس إلا أقل القليل في هذين الواديين: وادي التقصير ووادي المجاوزة والتَّعدِّي، والقليل منهم جدًّا

الثابت على الصراط الذي كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه»(١).

«والفرقُ بين الاقتصاد والتقصير أن الاقتصاد هو التوسُّط بين طرفي الإفراط والتفريط، وله طرفان هما ضدان له: تقصيرٌ ومجاوزةٌ، فالمقتصد قد أخذ بالوسط وعدل عن الطرفين... والدِّين كلُّه بين هذين الطرفين، بل الإسلام قصدٌ بين المِلَل، والسُّنَّة قصدٌ بين البدع، ودين الله بين الغالي فيه والجافي عنه...، وما أمرَ الله بأمرٍ إلا وللشيطان فيه نزغتان: فإما إلى غلوٍّ ومجاوزة، وإما إلى تفريط وتقصير، وهما آفتان لا يخلص منهما في الاعتقاد، والقصد والعمل إلا من مشى خلف رسول الله ﷺ، وترك أقوال الناس وآراءهم، لما جاء به، لا من ترك ما جاء به لأقوالهم وآرائهم، وهذان المَرَضَان الخطِران قد استوليا على أكثر بني آدم، ولهذا حذَّر السلف منهما أشدَّ التحذير، وخوَّفوا مَنْ بُلِيَ بأحدهما بالهلاك، وقد يجتمعان في الشخص الواحد كما هو حال أكثر الخلق: يكون مقصِّرًا مفرِّطًا في بعض دينه، غَالِيًا متجاوزًا في بعضه، والمَهْديُّ من هداه الله»(٢).

١- الغلوُّ والطغيان والإفراط:

* **الغلوُّ في اللغة**: مجاوزة الحد والقدر.

---

(١) «إغاثة اللهفان» (١/ ١١٥-١١٦).

(٢) «الروح» (٢/ ٧٥٢).

واصطلاحًا: قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الغلو: مجاوزة الحد بأن يزاد في الشيء في حمده أو ذمه على ما يستحق ونحو ذلك»(١).

وعرّفه الشاطبي وابن حجر بأنه: «المبالغة في الشيء والتشديد فيه حتى يتجاوز الحد»(٢).

قال الله -تعالى-: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾ [النساء:١٧١].

وقال رسول الله ﷺ: «**إياكم والغلو، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين**»(٣).

* **والطغيان في اللغة**: مجاوزة الحد في العصيان والضلال.

واصطلاحًا: «إفراط الاعتدال في حدود الأشياء ومقاديرها»(٤).

قال الله -تعالى-: ﴿فَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطۡغَوۡاْۚ﴾ [هود:١١٢].

* **والإفراط لغة**: التجاوز عن الحد ويقابله التفريط.

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٢٨٩).

(٢) «الاعتصام» (٣/ ٣٠٤)، و«فتح الباري» (١٣/ ٢٧٨).

(٣) أخرجه أحمد والنسائي، وانظر: «صحيح سنن النسائي» (٢٨٦٣) لشيخنا العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأول الحديث: «هات؛ القُطْ لي...».

(٤) «التوقيف على مهمات التعريف» (ص٢٢٧) للمناوي.

واصطلاحًا: قال الإمام الطبري: «**الإفراط: الإسراف والإشطاط والتعدي**»[(١)].

قال الله -تعالى- على لسان موسى وهارون: ﴿قَالَا رَبَّنَآ إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفۡرُطَ عَلَيۡنَآ أَوۡ أَن يَطۡغَىٰ﴾ [طه:٤٥].

٢- الجفاء والتفريط:

* **الجفاء في اللغة**: البعد والترك.

واصطلاحًا: «التغلظ في العِشْرَة والخَرَق في المعاملة، وترك الرفق في الأمور»[(٢)].

قال رسول الله ﷺ: «**البذاء من الجفاء، والجفاء في النار**»[(٣)].

وقال: «**إن من إجلال الله إكرام ذي الشيبة المسلم، وحامل القرآن غير الغالي فيه والجافي عنه، وإكرام ذي السلطان المقسط**»[(٤)].

---

(١) «جامع البيان» (٨/ ٤٢٠).

(٢) «التوقيف على مهمات التعريف» (ص١٢٧) للمناوي.

(٣) أخرجه ابن ماجه (٤١٨٤)، والترمذي (٢٠٠٩)، وانظر: «صحيح الجامع» (٣١٩٤).

(٤) أخرجه أبو داود (٤٨٤٣)، وحسنه شيخنا المحدث الإمام ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

❊ **والتفريط في اللغة**: التضييع والتقصير والتواني.

واصطلاحًا: «هو التقصير والوقوف دون الحد في الأمور، فإذا كان حد الاعتدال في أمر من الأمور هو عشر درجات كان الإفراط تجاوز ذلك إلى إحدى عشرة فما فوقها، وكان التفريط هو تحصيل تسع فما دونها»(١).

قال الله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا۟ يَٰحَسْرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا فِيهَا﴾ [الأنعام:٣١].

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

(١) «الكليات» (ص١٥٥) للكفوي.

(٥)

أهل السنّة والجماعة تاريخًا وتأصيلاً

فضيلة الشيخ

د. محمد بن عبدالرحمن الخميس

أهل السنّة والجماعة تاريخًا وتأصيلاً

المرادُ بأهلِ السنّة والجماعة وسببُ تسميتِهم بها:

مصطلح أهل السنّة والجماعة هو: اسمٌ شرعي مأخوذ من الكتاب والسنّة، ويُقصدُ به المتمسكون بسنّةِ النبي ﷺ وأصحابهِ وتابِعيهم، المتمسكون بما كان عليه جماعةُ المسلمين في الصدر الأول، وقد جاء فهم هذا المصطلح من خلال الأحاديث التي تحضُّ على اتباع السنّةِ، والتمسك بها، والأمرُ بلزوم الجماعةِ، وترك التفرق والاختلافِ.

فمن ذلك قوله ﷺ: «**افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة فواحدة في الجنّة وسبعين في النار، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة فواحدة في الجنّة وإحدى وسبعين في النار، والذي نفسي بيده! لتفترقنّ أمتي على ثلاث وسبعين فرقة فواحدة في الجنّة وثنتين وسبعين في النار**»، قيل: يا رسول الله! من هم؟ قال: «**هم الجماعة**»[(١)]، وفي لفظ: «**من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي**»، فهذا أصل هذه التسمية.

---

(١) رواه ابن أبي عاصم في «السنّة» حديث (٦٣)، وصححه شيخنا في «الصحيحة» (٢٠٣ و١٤٩٢).

وقد استُعمِلَ هذا المصطلح عند السلف، حيثُ كانوا يكتبون ما ينقلونه عن عقائد أهل السنّة في كتب يسمونها «السنّة» كالإمام أحمد، وابنه عبدالله، وابن أبي عاصم، والخلال، والبربهاري، واللالكائي، ومحمد بن نصر المروزي، وابن جرير الطبري، وغيرهم.

وسمي أهل السنّة بذلك؛ لأنهم الآخذون بسنّة رسول الله ﷺ العالمون بها، العاملون بمقتضاها، والمتمثلون بقول الرسول ﷺ: «**عليكم بسنتي**»(١).

وأمّا تسميتهم بالجماعة؛ فلأنهم اجتمعوا على الحق، وأخذوا به، واقتفوا أثَرَ جماعة المسلمين المتمسكين بالسنّة، من الصحابة والتابعين وأتباعهم، ولأنهم أجمعوا على الحق، وعلى اتباع الجماعة، ولأنهم اجتمعوا على أئمتهم، وعلى الجهاد، وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما اجتمعوا على السنّة والاتباع.

ألقاب أهل السنّة وأسماؤهم:

هناك أسماءٌ أخرى لأهل السنّة والجماعة لكل منها دليله فمثلًا:

١ - **الفرقة الناجية**: وذلك استنباطًا من قوله ﷺ: «**وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة**»(٢)، فلهذا سميت بالفرقة

(١) صححه شيخنا في «صحيح الترغيب» حديث رقم (٣٧).

(٢) سبق تخريجه أعلاه.

الناجية.

٢- **الطائفة المنصورة**: وذلك استنباطًا من قوله ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق**»[(١)]، وفي لفظ: «**على الحق منصورين لا يضرهم من خالفهم، ولا من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك**».

٣- **السلف الصالح**: وذلك لأنهم سلف لنا، متقدمون علينا، موسومون بالصلاح، وذلك من قوله ﷺ: «**خير الناس قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»[(٢)]، وغير ذلك.

هل هناك ضرورة للتسمي باسم أهل السنّة، وهل هم محصورون في مكان أو زمان؟

كان الناس أمّة واحدة، ثم فشا فيهم الشرك، فأرسل الله -تعالى- الرسل مبشرين ومنذرين، فمن أطاعهم واتبعهم استحق اسم الإسلام، ومن عصاهم وخالفهم استحق اسم الكفر، وآخر الرسل هو محمد ﷺ، وهو خاتم الأنبياء والمرسلين فمن أطاعه فهو المسلم، ومن عصاه فهو الكافر، فمن هنا انقسم الناس إلى مسلم وكافر.

ثم كان من أهل الإسلام من هو متبع للسنّة قائل بها، وآخر مخالف لها

(١) رواه البخاري (٣٦٤٠)، ومسلم (١٩٢٠) وألفاظه عندهما كثيرة.

(٢) رواه البخاري (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣).

معاند، فكما تمايز أهل الإسلام عن أهل الأديان الأخرى، تمايز أهل السنّة عن غيرهم من أهل البدع والمذاهب الأخرى، فارتضوا هذا الاسم ليتميّزوا به عن غيرهم، ولكي يُعرفوا باتباعهم للسنّة، وأخذهم بها.

وأهل السنّة لا يحصرهم مكان ولا زمان، إنما قد يكثرون في بلد، ويقلّون في آخر، وقد يكثرون في زمان ويقلّون في زمان، لكنهم لا ينقطعون، ففيهم أعلام الهدى، ومصابيح الدجى، وحجةُ الله على الخلق إلى أن تقوم الساعة، وبهم يتحقق وعد الله بحفظِ الدين.

أصول مذهب أهل السنّة والجماعة:

يكون الرجل من أهل السنّة، إذا أخذ بأصول أهل السنّة، وهي ما يلي:

١- **الإقرار بأصول الإيمان**، وهي: الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، والإقرار والعمل بأركان الإسلام.

٢- **توحيدُ الله -تعالى- في أسمائِهِ، وصفاتِهِ**، وأفعالِهِ، وصرفُ العبادة له دون غيره ظاهرًا وباطنًا.

٣- **تجريد الاتباع للنبي ﷺ** وحده في كلِّ أحوالِهِ، وأموره، والأخذ بسنّته ظاهرًا وباطنًا.

٤- **اتباعُ سبيل** المؤمنين السابقين من الصحابة والتابعين.

٥- **سلامة القلب لأصحاب** النبي ﷺ، وعدم القدح في أحدٍ منهم، وأن لا نتنقصه، ولا نذكره بسوء.

٦- **الاعتراف** بفضل الصحابة وخصوصًا الخلفاء الأربعة، وعدم القدح في خلافة أيٍّ منهم، وتقديمهم على غيرهم.

٧- **محبة** أزواج النبي ﷺ وآل بيته الأطهار، وتولِّيهم، وعدم الإساءة إليهم أو القدح فيهم.

٨- **عدمُ التكفير** بالمعاصي التي هي دون الكفر والشرك، سواء كانت المعصية كبيرة أو صغيرة، فهم لا يكفرون أحدًا من أهل الإسلام بذنب ما لم يستحله، سواء كان كبيرة أو صغيرة.

٩- **ومن أصولهم** عدم الشهادة لمعين بالجنّة أو النار إلا من شهد له القرآن والسنّة.

١٠- **يقولون: إنَّ الإيمان**: قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية.

١١- **عدم الخروج على الولاة ولزوم الجماعة**، وكذلك الصلاة، والجهاد معهم، والدعاء لهم، وعدم شق عصا الطاعة وتفريق الجماعة.

١٢- **التحذير من الابتداع في الدين**، ومن سلوك طريق المبتدعة.

وغير ذلك من أصولهم، وخصائصهم التي اختصوا بها عن سائر أهل

البدع والأهواء.

وسطية أهل السنّة بين سائر الفرق:

إن أهل السنّة والجماعة وسط في كل أصولهم بين أهل الغلو والإفراط، وبين أهل التقصير والتفريط، فهم وسط بين طرفي نقيض، **ومن ذلك:**

١- في باب الصفات الإلهيّة:

فهم وسط بين المعطلة الجهميّة النفاة الذين نفوا صفات الله عَزَّوَجَلَّ، أو أوّلوها بما يخرجها عن حقيقتها، وبين أهل التشبيه الذين غلوا في الإثبات حتى شبهوا الله بخلقه.

أمّا أهل السنّة والجماعة فإنهم أثبتوا لله كل ما ثبت من الأسماء والصفات، إثباتًا لمعنى النصوص وما دلت عليه على الحقيقة، مع تنزيهه عن مشابهة المخلوقات، وتفويض علم كيفية ذلك إليه -تعالى-: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

٢- في مسألة الإيمان:

فهم وسط بين الذين قالوا: لا يضرّ مع الإيمان ذنب، وهم (المرجئة)، وبين (الخوارج) الذين نفوا اسم الإيمان بفعل المعاصي.

لكن أهل السنّة جعلوا الإيمان قولًا وعملًا واعتقادًا، ولا ينتفي الإيمان إلا بانتفاء أصله، ولا يُرفع أصل الإيمان بالمعاصي ما لم يستحلها.

٣- في باب القدر:

هم وسط بين (الجبريّة) الذين يرون أنّ العبد لا مشيئة له أصلا، وأنه مجبور على أعماله، وبين (القدريّة) الذين جعلوا العبد خالقًا لفعل نفسه، ونفوا عموم مشيئة الله -تعالى- وقدره.

أمّا **أهل السنّة** فقد جعلوا للعبد مشيئة واختيارًا وإرادة، لكنها تابعة لمشيئة الله -تعالى- وإرادته ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [التكوير: ٢٩].

٤- في مسألة حب النبي ﷺ:

أهل السنّة يحبون النبي ﷺ ويعظمونه، ويرون ذلك دينًا وإيمانًا واجبًا، وفرضًا لازمًا، لكنهم لا يؤلهونه، ولا يعبدونه من دون الله، فهم وسط بين أهل الغلو الذين وصفوه ﷺ بصفات الألوهيّة كالصوفيّة ونحوهم، وبين أولئك الذين أعرضوا عن سنته وحطوا من شأنها، وقدموا على حبه حبّ الدنيا وأهلها، بل إنّ أهل السنّة يقدمون محبته على كل محبة، واتباعه على كل اتباع، ويرون اتباع سنته دينًا واجبًا عليهم.

٥- في أصحاب النبي ﷺ وأهل بيته:

فهم وسط بين الذين غلوا في شأن بعض الصحابة ورفعوهم إلى مرتبة الألوهيّة كما فعلت (الباطنيّة والرافضة) مع علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وبين (الناصبة) الذين كفروهم وحطوا من شأنهم.

بل إنّ **أهل السنّة** يحبونهم جميعًا، ويتولونهم، ولا يرون عصمة أحد منهم ولا يرفعونه فوق منزلته التي يستحق.

(و) صفات أهل السنّة والجماعة وخصائصهم:

إنَّ صفات أهل السنّة وخصائصهم وسماتهم واضحة بيِّنة؛ لأنهم أهل الحق، والحق ظاهر، ولأنهم أتباع السنّة، والسنّة محفوظة، ولأنهم الجماعة، والجماعة معصومة، ما اتبعت الحق(١) فامتازت مناهج أهل السنّة والجماعة في مسائل الدين بخصائص جعلتها أكثر موافقة للحق، وإصابة له، منها:

١- وحدة المصدر:

وهو أنَّ السلف لا يتلقون أمور دينهم إلا عن مشكاة النبوة، فلا يقدمون على ذلك عقلًا، ولا ذوقًا، ولا كشفًا، بل هذه إذا صحت كانت معاضدة لحجة السمع (الكتاب والسنّة)، فكيف بمن عارض بها دلائل الكتاب والسنّة؟! وأكثر هذه المواجد والأذواق والعقول المعارضة للحق إنما هي جهالات فاسدة، وخيالات كاسدة.

وبهذا نفهم كيف أنّ الرسول ﷺ أنكر على عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

---

(١) ولا شك أنها على الحق -إن شاء الله-، واتباعها إياه هو من أبرز علاماتها، فمن تصدى للحق وعارضه، وأعرض عنه قصدًا، فذلك ليس من أهل السنّة والجماعة.

النظر في صحيفة من التوراة، وهو الكتاب المنزل من السماء، وإن شابَهُ[١] التحريفُ، فهو أفضل من كثير من الأقيسة العقليّة، والخيالات الصوفيّة.

٢- منهج توقيفي:

منهج أهل السنّة والجماعة يقوم على التسليم المطلق لنصوص الكتاب والسنّة، لا يردون منها شيئًا، ولا يعارضونها بشيء، لا بعقل، ولا بذوق، ولا مقام، بل يقفون حيث تقف بهم النصوص، ولا يتجاوزونها إلى إعمال رأي، أو قياس، أو ذوق، ملتزمين قوله -تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ﴾ [الحجرات:١].

٣- منهج وسط:

فمنهج أهل السنّة والجماعة وسط في جميع مسائله، وهذه الوسطيّة استفادوها من اعتمادهم الكتاب والسنّة من غير غلو أو تقصير، فنجد أنّ أهل السنّة في كل المسائل المتنازع عليها بين فرق الأمّة، كانوا أسعد الطوائف بموافقة الحق والصواب، إذ التزموا الوسط والاعتدال القائمَيْن على الكتاب والسنّة.

٤- ليس لهم إمام معظَّم إلا النبي ﷺ:

فهو الوحيد الذي يؤخذ بأمره ولا يُرد شيء من كلامه، فأمره معظم،

---

(١) من الشَوْبِ: وهو اختلاط شيء بشيءٍ.

ونهجه معظم، وخبره مصدق، وأمّا غيره ﷺ فإنه يؤخذ من قوله ويترك كما قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كل يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب هذا القبر - يعني النبي ﷺ-»، مع محبتهم لأهل العلم والفضل، ومعرفة قدرهم، وحفظ مكانتهم.

٥- عصمة الله -تعالى- لهم من تكفير بعضهم بعضًا:

فأهل السنّة والجماعة لا يُكفّر بعضهم بعضًا، ولا يتبرّأ بعضهم من بعض، وهذا من فضل الله -تعالى- عليهم عملًا بوصيّة النبي ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض»(١).

وأمّا أهل البدع فإنهم يتبرّأ بعضهم من بعض، ويكفر بعضهم بعضًا، ويلعن بعضهم بعضًا.

٦- رفضهم التحريف، وهو المسمى (تأويلًا) عند بعض المتأخرين:

فإن التأويل قد يراد به حقيقة ما يؤول إليه الشيء.

وقد يُراد به تفسير الشيء وهذا معنى صحيح.

وقد يُراد به صرف اللفظ عن حقيقة معناه إلى معنى آخر بدون قرينة موجبة لذلك، وهذا باطل مردود.

---

(١) رواه البخاري (١٢١)، ومسلم (٦٥).

ولما انتشر هذا النوع من التأويل بين أهل البدع من المتكلمين وغيرهم، رفضه أهل السنّة؛ لأنه جور على نصوص الكتاب والسنّة، وصرف لهما عن حقائقهما، وقول على الله -تعالى- بغير علم، وبغير حق.

٧- اتباع آثار رسول الله ﷺ وأصحابه ظاهرًا وباطنًا:

فأهل السنّة والجماعة متبعون لرسول الله ﷺ، وأصحابه السابقين الأولين، ظاهرًا وباطنًا، في العبادات، ويرون ذلك دينًا يتعبدون به لله عَزَّوَجَلَّ كما قال -تعالى-:﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

٨- أنهم يفهمون الدين فهمًا شاملًا، ويرون أنه صالح لكل زمان ومكان:

فالدين عند أهل السنّة والجماعة هو ذلك المنهج الرباني الذي ينظم أمور الدين كلها، فهو الذي ينظم العلاقة بين العبد وربه، ويبيِّن للعبد ما يجب عليه لله -تعالى- وما يحرم، وبه يعرف كيف يؤدي حق الله -تعالى- بالعبادة، وهو ذلك المنهج الذي يُنظم علاقة العبد بأهله وأقاربه وجيرانه والناس أجمعين، وهو المنهج الذي يهدف إلى تنظيم حياة الناس في كل مجالاتها، فهو نظام شامل لكل نواحي الحياة، وهو صالح لكل زمان ومكان، منذ أن بعث الله نبيه ﷺ وحتى تقوم الساعة.

٩- إنهم يرون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرضًا واجبًا عليهم:

باليد واللسان والقلب، كل حسب طاقته، ويرون ذلك فرضًا ماضيًا إلى يوم القيامة، كما قال -تعالى-: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

١٠- الحج والجهاد مع أولياء الأمور، وترك الخروج عليهم:

فأهل السنّة يرون الحج والجهاد مع الأمراء، البر منهم والفاجر، ولا يخرجون عليهم، ولا ينزعون يدًا من طاعتهم، ما لم يأمروا بمعصية الله؛ وإلا فلا سمع ولا طاعة لأحد في معصية الله عَزَّوَجَلَّ، وكذلك فهم يرون ملازمة الجمعة والجماعة في المساجد، ويحذِّرون من مفارقة الجماعة.

١١- التسليم لنصوص الشرع وفهمها على مقتضى منهج السلف:

فهم يسلمون لنصوص الشرع، سواء فهموا الحكمة منها أم لا، ولا يعرضون النصوص على عقولهم، بل يعرضون عقولهم على النصوص، ويفهمونها كما فهمها السلف الصالح.

١٢- الاتباع وترك الابتداع:

فهم لا يقدمون بين يدي الله ورسوله، ولا يرفعون أصواتهم فوق صوت النبي ﷺ، ولا يرضون لأحد كائنًا من كان أن يرفع صوته فوق صوت النبي ﷺ بخلاف المبتدعة الضالين، الذين ابتدعوا في الدين مستدركين على وحي

ربّ العالمين ﴿أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾ [الأنعام:٣١].

١٣- الجمع بين النصوص في المسألة الواحدة ورد المتشابه إلى المحكم:

فهم يجمعون بين النصوص الشرعيّة في المسألة الواحدة، ويردون المتشابه إلى المحكم، حتى يصلوا إلى الحق في المسألة، بخلاف كثير من الطوائف التي نسيت حظًا مما ذكرت به، فنظرت إلى النصوص الشرعيّة بعين عوراء، فضلّت وأضلّت، وذلك كحال المعطلة، والممثلة، والقدرية، والجبريّة.

١٤- الجمع بين الخوف والرجاء والحب:

فأهل السنّة والجماعة يجمعون بين هذه الأمور، ويرون أنه لا تنافي ولا تعارض بينها، قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ في وصف صفوة عباده الأنبياء والمرسلين: ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًاۖ وَكَانُواْ لَنَا خَٰشِعِينَ﴾ [الأنبياء:٩٠].

١٥- الجمع بين العقل والعاطفة:

فعقولهم راجحة، وعواطفهم صادقة، ومعاييرهم منضبطة، فلم يغلِّبوا جانب العقل على العاطفة، ولا جانب العاطفة على العقل، وإنّما جمعوا بينهما على أكمل وجه وأتمه.

١٦- العدل:

فالعدل من أعظم المميزات لأهل السنّة والجماعة، فهم أعدل الناس وأولاهم بامتثال قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٣٥]، وقوله: ﴿وَإِذَا قُلۡتُمۡ فَٱعۡدِلُواْ وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰۖ﴾ [الأنعام:١٥٢].

١٧- الأمانة العلميّة:

فالأمانة زينة العلم، وروحه الذي يجعله زاكي الثمر، لذيذ المطعم.

وإنك لو قلّبت النظر في تراجم رجال العلم وجدت البون الشاسع بين أهله وغيرهم من حيث الأمانة العلميّة، وأهل السنّة والجماعة لهم القدح المعلّى في هذا الجانب، فهم أكثر الناس أمانة في العلم، وأحرصهم على التحلي بتلك الصفة، محتجين بقول نبينا ﷺ: «**المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور**»(١)، فإنّ من بركة العلم عزوه لصاحبه.

١٨- عدم الاختلاف في أصول الاعتقاد:

فالسلف الصالح لا يختلفون -بحمد الله- في أصل من أصول الدين وقواعد الاعتقاد، فقولهم في أسماء الله وصفاته وأفعاله واحد، وقولهم في الإيمان وتعريفه ومسائله واحد، وقولهم في القدر واحد، وهكذا في باقي

---

(١) رواه البخاري (٥٢١٩)، ومسلم (٢١٣٠).

الأصول.

١٩- ترك الخصومات في الدين ومجانبة أهل الخصومات:

لأنّ الخصومات مدعاة للفرقة والفتنة، ومجلبة للتعصب واتباع الهوى، وذريعة للقول على الله بغير علم، يقول -تعالى-: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام:٦٨]، ويقول: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأعراف:١٩٩]، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾ [المؤمنون:٣]، وقال: ﴿فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا﴾ [النجم:٢٩]، وقال: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾ [الفرقان:٦٣].

٢٠- الحرص على جمع كلمة المسلمين على الحق:

فهم حريصون كل الحرص على وحدة المسلمين، ولمّ شملهم، وجمع كلمتهم على الحق، وإزالة أسباب النزاع والفرقة بينهم، لعلمهم أنّ الاجتماع رحمة، والفرقة عذاب، وأنّ الله أمر بالائتلاف ونهى عن الاختلاف.

لزوم مذهب أهل السنّة والجماعة:

مذهب أهل السنّة والجماعة هو المذهب الحق، والعروة الوثقى، والدين الخالص، والصراط المستقيم؛ لأنّ عقيدة أهل السنّة والجماعة

مستمدة من كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ، فهذا يعني أنه الأسلم، والأعلم، والأحكم، وهي وصيةُ رسول الله ﷺ، وهي سبيل المؤمنين، والله توعد من خالف الرسول ﷺ واتبع غير سبيل المؤمنين، فقال -تعالى-: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء:١١٥].

وسبيل المؤمنين لا شك أنه سبيل الصحابة والتابعين والقرون الفاضلة في الدين، الذين أثنى الله عليهم، وأمرنا النبي ﷺ باتباعهم، وإذا كان الأمر كذلك فإنّ لزوم مذهب أهل السنّة والجماعة، والتمسك بعقيدة أهل السنّة والجماعة أمر متعين شرعًا بأمر الله -تعالى- وأمر رسوله ﷺ، قال -تعالى-: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ﴾ [الأعراف:٣].

وقد بيَّن النبي ﷺ أنه سيكون من بعده اختلاف وافتراق كثير، وأنّ الحق مع المتمسكين بسنته وسنة الخلفاء الراشدين.

ولا ريب أنّ الذين تمسكوا بسنّته ﷺ وسنّة الخلفاء الراشدين، واجتنبوا البدع هم أهل السنّة والجماعة.

تاريخ أهل السنّة والجماعة:

أولًا: أهل السنّة والجماعة في زمن النبي ﷺ وخلافة أبي بكر وعمر، وصدر من خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:

مكث القرآن الكريم ثلاثةً وعشرين عامًا يُنَزَّلُ على رسول الله ﷺ، والرسول يبلغه للناس، ويبيِّنه حتى كَمُلَ الدين وتمّت النعمة، ثم اختار الله عَزَّوَجَلَّ رسوله إلى جواره، وكان الصحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يسمعون القرآن، ويفهمون معناه، ثم يؤمنون به، ويعملون بشرائعه.

وقد كان فيما نزل به القرآنُ الكريم: الإخبارُ عن الأمور الغيبيّة كالأخبار عن ذات الله، وأسمائه، وصفاته، وأفعاله، وعن اليوم الآخر وأحداثه وأهواله، وعن الجنّة والنار وما أعدّ الله فيها من ثوابه وعقابه، كلُّ ذلك وما هو في معناه كان القرآن يتنزّلُ به، والنبي ﷺ يُبلغهُ ويُبينهُ، والصحابةُ يتلقونه، ويفهمونه، ويؤمنون به، ولم يُعْرف عن أحد منهم أنه تردد واستشكل شيئًا من ذلك.

ونحن نعتقد أنهم كانوا يفهمون ما يُخاطَبون به من ذلك كلِّه، وإلا فهم يسألون عنه، ويستفسرون عن معناه لتعلقه بالجانب الرئيس في حياتهم وهو جانب الاعتقاد.

نعم؛ قد سأل الصحابة النبي ﷺ عن بعض الأمور الشرعيّة، ولكنها أمورٌ عمليّةٌ، وليست اعتقاديّة، يقول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «وقوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢]، فهم مستسلمون لله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ باتباع أوامره، واجتناب نواهيه، مخلصين لله التوحيد محبةً، وإنابةً، فهم مسلمون

لأنهم جمعوا بين التوحيد والعمل بالشريعة التي جاء بها النبي ﷺ».

ثانيًا: ظهور مبدأ مفارقة أهل السنّة والجماعة من أهل الأهواء والبدع:

ذكرنا فيما سبق أنَّ الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لم يحصل بينهم خلافٌ في أصول الدين، فكانوا متفقين في خلافة أبي بكر، وعمر، وصدر من خلافة عثمان، لا تنازع بينهم، إلى أن قام أهل الفتنة والضلال والبغي بقتل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فتفرق المسلمون بعد ذلك، وأول فرقة فارقت جماعة المسلمين، وخرجت على أمير المؤمنين عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هي الخوارج، فتبرّأت من إمام المسلمين وكفّرته ومن معه من المسلمين، وكفَّرت معاوية ومن معه، فعند ذلك ظهرت الشيعة تؤيد عليًا وتنصره، ثم توالى بعد ذلك ظهور البدع، فحدثت في آخر عصر الصحابة بدعتا القدرية(١) والمرجئة(٢)، ثم في أواخر الدولة

---

(١) وهي فرقة ضالة يقولون: لا قدر!! أي أنّ الله لم يخلق الشيء حتى عُمِلَ به، أو لا يعلم الشيء قبل كونه، ويقولون: أنّ الله عَزَّوَجَلَّ لم يخلق المعاصي، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

وقد أجمع السلف الصالح في القرون الخيرة وما بعدها على ضلالهم وانحرافهم، بل إن البعض كفرهم!! انظر «أصول اللالكائي» (٢/ ٢٢٥-٥٢٠).

(٢) وهي فرقة أصل معتقدها أنّ الأعمال ترجأ -أي تؤخر- عن الإيمان، وليست داخلة فيه، فالإيمان عندهم اعتقاد وقول (في أشهر مذاهبهم)، ويقولون: «لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله»، وهو قول ساقط مردود، وليراجع لذلك كتب أهل

الأمويّة ظهرت الجهميّة[١] ثم المعتزلة[٢].

فلما فارقوا الجماعة تسمى هؤلاء بأسماء محدثة كالخوارج[٣]،

السنّة كشيخ الإسلام في كتابه «الإيمان»، واللالكائي، وابن بطة، والآجري، وانظر كتاب «التعريف والتنبئة» فإنه مهمّ.

(١) الجهميّة: وهم أتباع الجهم بن صفوان -لعنه الله-، ومذهبهم في الصفات الإلهيّة إنكارها، وينكر غلاتهم الأسماء كذلك، ولذا سمُّوا بالمعطلة، ومذهبهم في أفعال العباد، أنهم مجبورون عليها ليس لهم فيها قدرة ولا اختيار، ولذا سمُّوا جبريّة، ومذهبهم في الأسماء والأحكام: أنّ فاعل الكبيرة مؤمن كامل الإيمان ولا يدخل النار، ولذلك سمّوا مرجئة، وهم أسوأ طائفة منها، انظر «مجموع فتاوى ابن عثيمين» (٤/ ٢٩٢).

(٢) المعتزلة: هم أتباع واصل بن عطاء، وهو الذي اعتزل مجلس الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ يوم أن كان الحسن يقرر أنّ فاعل الكبيرة مؤمن ناقص الإيمان.

ومن مذهبهم في الصفات الإلهيّة إنكارها كالجهميّة.

ومن مذهبهم في أفعال العباد: أنّ العبد مستقل بفعله لا دخل لمشيئة الله وقدره فيه، ولذلك سمّوا قدريّة.

ومذهبهم في الوعيد أنّ فاعل الكبيرة مخلّد في النار.

وفي الأسماء -أسماء الإيمان والدين- عندهم أنّ فاعل الكبيرة في منزلة بين منزلتين ليس مؤمنًا، وليس كافرًا، غير أنه خالد في النار، فلا فرق بينهم وبين الخوارج في هذا إلا الاسم، انظر «فتاوى ابن عثيمين» (٤/ ٢٩٢).

والرافضة[١]، والمرجئة، والقدريّة، والجهميّة، والمعتزلة، ففارقوا سبيل أهل الإسلام، فأنكر عليهم السلف تلك التسميات التي أحدثوها، يقول عبدالله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «من أقرّ باسم من هذه الأسماء المحدثة فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه»[٢]، وقال ميمون بن مهران صاحب عمر بن عبدالعزيز المتوفى سنة (١١٧هـ): «إياكم وكل اسم يسمى بغير الإسلام»[٣]، وقال مالك بن مغول المتوفى سنة (١٥٩هـ): «إذا تسمى الرجل بغير الإسلام والسنّة فألحقه بأي دين شئت»[٤].

---

(٣) وهم طائفة سموا بذلك؛ لخروجهم على إمام المسلمين، ويُقال لهم الحروريّة، نسبة إلى حروراء، وهو موضع بالعراق قرب الكوفة، خرجوا فيه على علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكانوا أشدّ الناس تديناً في الظاهر، وأحاديث ذمهم كثيرة في «الصحيحين» وغيرهما، ومذهبهم في الوعيد أنّ فاعل الكبيرة مخلد في النار، يحل دمه وماله، «مجموع الفتاوى» لابن عثيمين (٤/ ٢٩٣).

(١) وهم الشيعة الشنيعة، وسموا رافضة لرفضهم زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب لمّا سألوه عن أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فأثنى عليهما وقال: «هما وزيرا جدي -يعني النبي ﷺ-»، فانصرفوا عنه ورفضوه، «المصدر السابق» (٤/ ٢٩٣).

(٢) «شرح الإبانة» (ص١٣٧).

(٣) «شرح الإبانة» (ص ١٥٣).

(٤) «الدر المنثور» (٢/ ٦٣).

وسئل الإمام مالك عن أهل السنّة فقال: «الذين ليس لهم لقب يعرفون به لا جهمي، ولا رافضي، ولا قدري»(١).

المقصود؛ أنّ كل من خالف أهل السنّة والجماعة فقد تسمى بغير الإسلام والسنّة، كأصحاب الأهواء، والفرق الضالة من الخوارج، والرافضة، والجهميّة، والقدريّة، والمرجئة، والمعتزلة، وغيرهم.

المقصود أنَّ الإسلام هو السنّة وأنّ السنّة هي الإسلام

قال الإمام البربهاري: «اعلم أنّ الإسلام هو السنّة، والسنّة هي الإسلام، ولا يقوم أحدهما إلا بالآخر، فمن السنّة لزوم الجماعة، ومن رغب غير الجماعة، وفارقها فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه، وكان ضالًا مضلًا»(٢).

وقال كذلك: «والأساس الذي تبنى عليه الجماعة، وهم أصحاب محمد ﷺ -رحمهم الله أجمعين-، وهم أهل السنّة والجماعة»(٣).

وبهذا يُعلم مناسبة تسمية أهل السنّة بهذا الاسم، فهي مرادفة لتسميتهم بالمسلمين -كما دلت على ذلك النصوص-، والمقصود بالجماعة هنا: أهل السنّة؛ لأنهم أتباع الرسول ﷺ، وأصحابه، وهؤلاء هم جماعة

---

(١) «ترتيب المدارك» (١/ ٧٢).

(٢) «شرح السنّة» (ص٢١).

(٣) المصدر السابق (ص٢١).

المسلمين، قال العلامة أبو شامة الشافعي: «وحيث جاء الأمر بلزوم الجماعة فالمراد به لزوم الحق واتباعه، وإن كان المتمسك بالحق قليلًا، والمخالف كثيرًا؛ لأن الحق الذي كانت عليه الجماعة الأولى من النبي ﷺ وأصحابه، ولا ننظر إلى كثرة أهل الباطل بعدهم»[(١)].

وقال القاضي ابن أبي العز الحنفي: «**والجماعة جماعة المسلمين، وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان إلى يوم الدين**»[(٢)].

ثالثًا: فتنة المعتزلة وتعذيبهم لأئمة أهل السنّة والجماعة:

ظهرت فرقة المعتزلة في نهاية القرن الهجري الأول، والناس يعانون من فتنة الجهميّة وإلحادهم، وبلغت شأوها في العصر العباسي الأول، ويرجع اسمها إلى اعتزال إمامها (واصل بن عطاء) مجلس (الحسن البصري)، وكان قول واصل: إنَّ مرتكب الكبيرة ليس كافرًا ولا مؤمنًا، بل هو في منزلة بين المنزلتين، ولما اعتزل واصل مجلس الحسن البصري، وجلس عمرو بن عبيد، وتبعهما أنصارهما قيل لهم: معتزلة، أو معتزلون.

والمعتزلة أشد تأثيرًا، إذ أصبحت مذهبًا رسميًا، أو شبه رسمي لدولة المأمون.

---

(١) «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص٣٤).

(٢) «شرح العقيدة الطحاويّة» (ص٤٣١).

قال الإمام البيهقي: «لم يكن في خلفاء بني أميّة وبني العباس خليفة إلا على مذهب السلف ومناهجهم، فلمّا تولى المأمون الخلافة اجتمع به هؤلاء المعتزلة فحملوه على نفي الصفات، والقول بخلق القرآن»(١).

وملخص هذه الفتنة: أنَّ جماعة متطرفة من المعتزلة تمكنت من الخليفة المأمون بن هارون الرشيد، حتى أزاغوه عن المنهج السلفي الذي كان عليه الخلفاء من قبله -الأمويون والعباسيون-، وأوقعوه في باطلٍ من العقيدة، فزينوا له القول بخلق القرآن، ونفي صفات الله، والخوض في جميع المطالب الإلهيّة معتمدًا على عقله، ومتبعًا هواه بكل جرأة، معرضًا عن نصوص الكتاب والسنّة، بل مستخفًا بها، وزاعمًا أنها لا تفيد العلم، بل محاربًا لها، وهي بدعة لم تعرف في الخلفاء الذين من قبله.

فأمر بإحضار علماء أهل السنّة وامتحنهم في نفي الصفات، والقول بخلق القرآن، وكل من لم يستجب له فمصيره السجن أو القتل، واستمر هذا الحال في زمن المأمون، ثم المعتصم، ثم الواثق، فلم يتبق أحدٌ من فقيهٍ، ولا محدثٍ، ولا مؤذنٍ، حتى أخذ بالمحنة فهرب كثيرٌ من الناس، وملئت السجون، واستمرت الفتنة حتى تولى الخلافة المتوكل، فأظهر الله السنّة وفرَّج عن الناس.

---

(١) «العقيدة الإسلاميّة» لمحمد أمان (ص٣٧).

قال الذهبي: «وفي سنة ٢٣٤هـ أظهر المتوكل السنّة، وزجر القول بخلق القرآن، وكتب بذلك إلى الأمصار، واستقدم المحدثين إلى سامراء، وأجزل صِلاتهم، ورووا أحاديث الرؤية والصفات»(١).

وقال ابن الجوزي: «وفي سنة ٤٠٨هـ استتاب القادر بالله أمير المؤمنين فقهاء المعتزلة الحنفيّة، فأظهروا الرجوع، وتبرأوا من الاعتزال، والرفض، والمقالات المخالفة للإسلام، وأخذت خطوطهم بذلك، وأنهم متى خالفوا أحلّ فيهم من النكال والعقوبة ما يتعظ به أمثالهم»(٢).

المقصود أنّ طائفة من المتكلمين(٣) ادعت أنها من أهل السنّة والجماعة كالكلابية، والأشعريّة، والماتريديّة، مع أنهم في بعض أصولهم على طريقة الجهميّة المعتزلة، فادَّعوا أنهم وحدهم هم أهل السنّة والجماعة.

بل ذكروا أنّ أبا حنيفة والشافعي ومالكًا من أهل الكلام، وهذا افتراء، فإنّ هؤلاء أئمة أهل السنّة، بل هم -أي: الأئمة- الذين حذروا من علم الكلام والاشتغال به، ففي ذلك يقول الإمام خويز منداد: «أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا: هم أهل الكلام، فكل متكلم فهو من أهل الأهواء

---

(١) «تاريخ الإسلام» حوادث ووفيات (٢٣١-٢٤٠هـ) (ص١٣).

(٢) «المنتظم» له (٩/ ٤٣٧٧)، وعنه ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٢/ ٧).

(٣) «الفرق بين الفرق» (ص٢٦)، «إضاءة الجنّة» (ص٣).

والبدع أشعريًّا كان أو غير أشعري...»[١].

كان مالك بن أنس يقول: «الكلام في الدين أكرهه، ولم يزل أهل بلدنا يكرهونه وينهون عنه»[٢].

وعن يونس بن عبدالأعلى قال: سمعت الشافعي يقول: «إذا سمعت الرجل يقول الاسم غير المسمى، أو الشيء غير الشيء فاشهد عليه بالزندقة»[٣].

وقال كذلك: «ما أحد ارتدى بالكلام فأفلح»[٤].

ويقول أحمد بن حنبل: «من تعاطى الكلام لا يفلح، من تعاطى لم يخل من أن يتجهم»[٥].

لذلك فقد تبع بعض الناس مذهب أبي الحسن الأشعري، وأبي منصور الماتريدي في الاعتقاد، حتى انتشر علم الكلام الأشعري في كثير من بلاد المسلمين، وتغلب المتكلمون وتصدروا في أماكن حساسة كالمدارس،

---

(١) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٤٣)، أثر (١٨٠٠).

(٢) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٣٨) أثر (١٧٨٦).

(٣) «ذم الكلام» (٤/ ٢٩٧) أثر (١١٤٧)، «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٨٧).

(٤) «ذم الكلام» (٤/ ٢٨٥) أثر (١١٣٠)، ومثله (١١٥٢).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٩١).

والقضاء، والإفتاء، والخطابة، فزاحمت المذاهب الكلاميّة مذهب أهل السنّة.

وقد مضت القرون العديدة والمسلمون المنتسبون إلى أهل السنّة والجماعة لا يعرفون سوى مذهبي الأشاعرة والماتريديّة، وكانوا يعتقدون أنّ ما سوى هذين المذهبين باطل، وكان العارفون بمذهب السلف قليلين، لا يمكنهم إظهار ما يعتقدونه، اللهم إلا الخواص من أصحابهم، أو يكتبونه في مؤلفاتهم، حتى جاء شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحرّاني في القرن الثامن الهجري، ونشر مذهب السلف بعد تَضَلُّعه من العلوم العقليّة والنقليّة، وتحمَّل الأذى من خصومه، وقد حُبس مرارًا حتى توفاه الله وهو مسجون في قلعة دمشق سنة (٧٢٨هـ).

ثم قام تلميذه العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ونشر الدعوة كشيخه.

ثم إنّه من قيام الشيخ بهذا الأمر، وكثرة تآليفه، ونشره بين الناس مذهب السلف وتوحيد العبوديّة، تأثر كثير من الناس، وعرفوا الحق، ودانوا به.

حتى جاء القرن الثاني عشر وظهر الشيخ محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقام بدعوته الإصلاحيّة، ونشر توحيد الألوهيّة والربوبيّة وتوحيد الأسماء والصفات، وألف الرسائل النافعة، وهدى الله به أهل نجد وكثيرًا من غيرهم.

ومما سجله التاريخ أنّ الدولة التركيّة وعلماء أهل البدع من الصوفيّة

وأهل الكلام، كانوا يضطهدون كل عالم سلفي، ومن كان يُعلن عقيدته السلفيّة لُقِّبَ بالوهابي تارة، وبالمجسم تارة أخرى، وأحيانًا يطلقون عليه لفظة كافر، ومارق، وخارجي.

وأمّا هذا العصر فممن جدَّد الدين، ودعا إلى السنّة علماء كثيرون منهم: الإمام العلامة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والإمام المحدث محمد ناصر الدين الألباني، والإمام الفقيه الشيخ محمد بن صالح العثيمين، والشيخ الدكتور تقي الدين الهلالي رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، وغيرهم من أئمة أهل السنّة ممن أظهروا السنّة، ودعوا إلى مذهب السلف الصالح، فقد ألف هؤلاء كتبًا نافعة في دعوة مذهب أهل السنّة، والتحذير من المذاهب الباطلة.

(٦)

الدعوة السلفية

في

إندونيسيا

فضيلة الشيخ

أبي عوف عبد الرحمن التميمي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا ومن سيئات أعمالنا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادِيَ لَهُ.

وأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللهُ وحده لا شريك له، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

أما بعد:

فإنَّ خير الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشرَّ الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

فضيلة مدير مركز الإمام الألباني للدراسات المنهجية والأبحاث العلمية، والأعضاء العاملين به، وإخواني الحضور من المشايخ الأجلاء وطلاب العلم الأوفياء. أحييكم بتحية الإسلام:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يطيب لي ويسرني جدًّا أن أقف في هذا المكان، وفي هذا المؤتمر المبارك بإذن الله حاملًا معي سلام إخوانكم السَّلفيين الحارَّ بإندونيسيا.

كما يحق لي بالأصالة عن نفسي، ونيابة عن معهدنا معهد الإرشاد الإسلامي وجميع السلفيين بإندونيسيا أن أشكر مركزنا مركز الإمام الألباني المتمثل في مديره -حفظه الله- على تفضله بدعوتنا إلى هذا المؤتمر المبارك، ولأشارك فيه بهذه الكلمة التي بعنوان «**الدعوة السلفية في إندونيسيا**»، وأدعو الله جلَّ في علاه وعظم في أعالي سماه أن يبارك في جهوده وجهود إخوانه في إعلاء هذه الدعوة المباركة التي نعيش من أجلها وندعو الله تعالى أن يميتنا عليها وأن يبارك في هذا المركز الشامخ الذي يشعُّ منه نور الإيمان والأمن والأمان.

لا يعرف بالضبط بداية دخول الإسلام إلى إندونيسيا وما جاورها من الجزر. وأقوال المؤرخين في هذا الجانب من تاريخ الشرق الأقصى مختلفة. الأرجح أن بدء دخول الإسلام وانتشاره هناك كان في أواخر القرن الأول الهجري. وكان بواسطة تجار العرب القادمين من جنوب شبه الجزيرة العربية يقول الأستاذ أرنولد(١): «إن الإسلام جاء به العرب إلى جنوب شرق آسيا في القرون الأولى من التاريخ الهجري.

وجاء في كتاب «نخبة الدهر» لشمس الدين عبيد الله محمد بن طالب الدمشقي المعروف بـ (شيخ الربوة) والمتوفى عام ٧٢٧ هـ: «إن الإسلام

(١) في كتابه (The Preaching of Islam) (ص ٢٦٢)، ط. لندن (١٩١٣م).

وصل إلى جزر إندونيسيا في سنة ثلاثين من الهجرة»، ويقول السائح العراقي يونس بحري في مذكراته عن انتشار الإسلام ما نصه: «أسلم أول أمير هندوكي من إمبراطورية (باجاجاران)، وكان إسلامه فاتحة عهد جديد لانتشار الإسلام».

ويحدثنا التاريخ أن أول مملكة إسلامية قامت في (دماك) بدعم من علماء شافعيين. وتقول الروايات إن الذين تولوا الحكم في (دماك) هم الذين حطموا الأصنام وألقوا بها في عرض البحر. ولقد سطع نجم مملكة (دماك) من عام ١٤٧٨م إلى عام ١٥٤٦م. وكانت مركزًا للسلطنات الإسلامية الجاوية. ولعل انتشار المذهب الشافعي في إندونيسيا وانتشاره في حضرموت يعطينا دليلًا قاطعا أن الذين أدخلوا الإسلام إلى إندونيسيا هم تجار حضرموت.

أما الأسباب التي ساعدت على انتشار الإسلام في إندونيسيا وما جاورها من الجزر بتلك السرعة، **فيمكن حصرها فيما يأتي:**

أولًا: بساطة الدين، فليس هناك تعقيدات أمام الراغب في اعتناقه.

ثانيًا: صفاء قلوب الإندونيسيين واستعدادهم الفطري لاعتناقه.

ثالثًا: زواج أبناء العرب من الإندونيسيات.

رابعًا: اندماج العرب في الإندونيسيين ومعاملتهم لهم كإخوان أشقاء.

مضت السنون والوضع بين الوافدين والإندونيسيين على أحسن ما يرام

وازداد الاندماج عمقًا في أوائل النصف الثاني من القرن العشرين. فليس هناك عربي أتى بزوجته إلى إندونيسيا. فكل الوافدين يصاهرون المواطنين.

لقد كانت هجرة عرب الجنوب العربي إلى إندونيسيا من أعظم الهجرات من نوعها، وكان من المتوقع أن يلاقي الحضارم -وهم المسلمون- معاكسات ومقاومات من السكان الإندونيسيين لاسيما من أرباب السلطة وأصحاب النفوذ، ولكن قلوب هؤلاء على جانب عظيم من الصفاء والولاء. لم يروا من الحضارم النزلاء ما يبعث فيهم الحذر ويعكر الجو، والحق أن الحضارم لم يأتوا إلى إندونيسيا لتأسيس دولة أو نشر دين، فالهدف الأهم لهم هو التجارة والارتزاق. استطاع هؤلاء التجار بما فطروا عليه من صبر وجلد وذكاء ونشاط وأمانة في المعاملة، والصدق في القول أن يشقوا طريقهم في تلك البلاد النائية. وفي فترة من الزمن قبضوا على زمام التجارة ووطدوا مركزهم وانسابوا بين فئات السكان هؤلاء الذين يخالفونهم جنسًا ولغةً ودينًا وأخلاقًا وعاداتٍ.

كانت الحكومة الهولندية تضيق عليهم الخناق...كانت تشدد في تطبيق الهجرة عليهم فكانت تحصرهم في مناطق خاصّة ولا تسمح لهم بالانتقال من بلد إلى آخر إلا بإذن خاص وبعد صعوبة وعناء وقد دام هذا التشديد والضغط سنين عديدة، وفي سنة ١٩١٦ م أبدت الحكومة نوعًا من الحرية.

وفي سنة ١٩١٩م رفعت عنهم ذلك التضييق وسمحت لهم بالانتقال من مدينة إلى مدينة ومن قرية إلى قرية، ومن جزيرة إلى جزيرة دون أن يجدوا أمامهم صعوبات وعراقيل(١) .

وبمرور الزمن اختلَّ التوحيد فيها -الذي هو صلب الإسلام- ودخله كثير من الشبهات و الفساد، فهذه قبور الأولياء، يحج إليها الجهّال وتُقَدِّمُ النساء لها النذور، ويعتقد العوام أنها قادرة على النفع والضرّ، وهذه الطرق الصوفية قد عمت البلاد، والتعصب المذهبي قد بلغ أقصاه فعم الجهل، وساد الظلام، بالإضافة إلى ظلم الاستعمار الهولندي الذي ترزح إندونيسيا تحت قيوده، ولكن الله أبى إلا أن يتم نوره فقد قيض لها رجلا مصلحا أتى من أرض السودان في ربيع الأول ١٣٢٩هـ ودعا الناس إلى التوحيد ومحاربة الشركيات والخرافات والبدع والتعصب المذهبي، **ألا وهو الشيخ أحمد بن محمد السركتي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فعمَّت دعوته البلاد وأصبح له مناصرون ومؤيدون في جميع الجزر الإندونيسية، وقد تأثر الشيخ السركتي بدعوة شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والشيخ محمد رشيد رضا رَحِمَهُ ٱللَّهُ ومجلته المنار؛ فألَّف ودرّس؛ وبنى مدرسة الإرشاد في ١٩١٤م.

---

(١) انظر كتاب «تاريخ الإرشاد في إندونيسيا» للأستاذ: صلاح عبد القادر البكري صفحة ١٠ – ١٢.

ولكنَّ أعداءه من أصحاب الطرق الصوفية والمبتدعة حاربوه وعادوه وصدوا عن دعوته، ولكن هيهات فقد استمر الشيخ في دعوته إلى أن توفاه الله في ١٦رمضان ١٣٦٢هـ؛ فرحمه الله رحمة الأبرار.

ولكنا لا نقول أن دعوته كانت سلفية خالصة، إلا أنها مهدت الطريق للدعوة السلفية الخالصة، وإلا ففي أفكاره بعض المخالفات والانحراف عن العقيدة السلفية، كإنكاره مجيء المهدي، ونزول عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ الذي ثبت بالدليل القاطع في القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، ولكنا لا ننسى فضله وفضل الشيخ محمد رشيد رضا ومجلته المنار في تنوير عقول الجهال تجاه دينهم، ومحاربة البدع والشركيات، ونبذهما التعصب المذهبي، ودعوتهما للتمسك بالقرآن والسنة الصحيحة بفهم سلف الأمة.

وظلَّ الحال هكذا حتى رحل الاستعمار الهولندي وحمل عصاه من البلاد في ١٧ أغسطس ١٩٤٥م، وجاء بعده أفراخه من العلمانيين والملحدين فحكموا البلاد وضيقوا على المسلمين حريتهم الدينية، حتى انقشع الغم والبلاء بذهاب حكومة الطاغية سوكارنو، وفشلت الثورة الشيوعية في البلاد ١٩٦٥م وذلك بفضل الله وحده والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وعادت بعدها حرية الدعوة إلا أن الدعوة السلفية للأسف الشديد لم

تكن تشارك في الساحة لعدم وجود دعاة سلفيين فيها -إلا من رحم ربك- إلى أن افتتح في جاكرتا في عام ١٤٠١هـ الموافق لعام ١٩٨١م معهدٌ تابعٌ لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ودخل كثير من أبناء البلاد فيه، إلا أن المتخرجين من هذا المعهد للأسف الشديد لا يعرفون عن المنهج السلفي، فأغلبهم يعتقدون بالعقيدة السلفية إلا أن منهجهم إخواني، فكثير من هؤلاء انضموا إلى الأحزاب الإسلامية في البلاد وفي مقدمتها حزب العدالة الإخوانية فأصبحوا قادة هذا الحزب.

إندونيسيا عرفت السلفية الصافية قريبًا لم يتعد العشر السنوات الماضية، وذلك بواسطة بعض أبنائها الذين تخرجوا من الجامعة الإسلامية الذين تأثروا بالمشايخ السلفيين في المدينة النبوية وهم قليل، إلا أن التأثر الواضح والانتشار الكبير للدعوة السلفية جاءت من انتشار وترجمة الكتب السلفية إلى الإندونيسية لعلماء السلف الأفذاذ سواء من الأقدمين أو المتأخرين ومنها عرفوا المنهج السلفي الصحيح.

وفي مقدمتها كتب شيخنا الإمام، أسد السُّنَّة الهمام، سيد المحدثين في هذا العصر أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، وتلاميذه المخلصين الأوفياء، والعلامة الإمام الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، والعلامة الإمام فقيه الزمان الشيخ محمد بن صالح العثيمين.

لقد انتشرت كتبهم في جميع الجزر الإندونيسية، واستفاد منها الكبير والصغير، الرجال والنساء.

هذا بجانب كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه البار الهمام الإمام ابن قيم الجوزية، وكتب شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وأبنائه وأحفاده البررة.

وأستطيع أن أقول بأن الكتب السلفية الآن من أكثر الكتب الإسلامية انتشارًا ومباعًا في إندونيسيا وقام الدعاة السلفيون بمهمة الدعوة بهمة ونشاط، وجابوا الجزر الإندونيسية، مدنها وقراها، وبنوا المدارس والمعاهد السلفية في كل أرجائها، فانتشرت الدعوة انتشار النار في الهشيم، وتقبل الناس هذه الدعوة الخالية من الغلو والتطرف قبولًا حسنًا، لم يكن همهم البحث عن ملذات الدنيا الزائفة الفانية ولا التطلع إلى كراسي الحكم ولا التطفل على موائدها السياسية، ولكن همهم تربية الأجيال تربية إسلامية صحيحة على قاعدة (التصفية والتربية)، تصفية الأفكار الدخيلة على هذا الدين الحنيف من البدع والخرافات، وتنشئتهم وتربيتهم وإعادتهم إلى ما كانت عليه خير القرون؛ لأنه لن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح عليه أولها، وما من مدينة أو قرية أو نجع في إندونيسيا الآن إلا وفيه سلفي قليل أو كثير.

فهـــذا الحـــق لـــيس بـــه خفـــاء فـــدعني مـــن بنيّـــات الطريـــق

إلا أن الدعوة السلفية قد لاقت عوائق وصعوبات اعترضت طريقها وهكذا دعوة الحق دائما دعوة الرسل والأنبياء، وأكبر العوائق جاءت من أصحاب الأحزاب الإسلامية من القطبيين والسروريين، وكذلك من التكفيريين، ومن العلمانيين، وأصحاب الطرق الصوفية والمبتدعة، ولكن الذي يحز في نفوسنا هم أدعياء السلفية من الغلاة والمتطرفين الذين ناصبونا العداء نتيجة الحسد والحقد اللذين أكلا قلوبهم، فهم حدثاء الأسنان سفهاء الأحلام، لقد نفَّر هؤلاء الناس عن الدعوة السلفية نتيجة أخلاقهم السيئة ودعوتهم الخشنة العوجاء، أصحاب الهجر والتبديع، ولكن بحمد الله تفتتت قواهم وذهبت ريحهم وافتضح أمرهم فأصبح بأسهم بينهم شديدًا، وتفرقوا شذر مذر، وهذا ذكرى لمن اعتبر وإن الله لا يصلح عمل المفسدين «ومهما عملوا من عمل أراد به التلبيس على الناس....ومهما غيروا جلودهم ليموهوا ويشوشوا... ومهما حسنوا من مظهرهم، ليخفوا سوآتهم كل ذلك -وغيره- لن يكون له استمرار أو إصلاح، ولن يمضي معه عمل حق صراح، بل سيذهب ويذوب فلا يؤوب»(١).

---

(١) انظر مقالة لشيخنا أبي الحارث علي بن الحسن الحلبي الأثري في «مجلة الأصالة» العدد (٣٢) (ص١٠).

ألـم تـر أن الحـق تلقـاه أبلجـا وأنك تلقى باطل القـول لجلجا

وكان لإقامة معهدنا معهد الإرشاد الإسلامي بالتعاون مع هذا المركز الموقر دورات شرعية للمسائل العقدية والمنهجية أثر فعال في نشر الدعوة، وتفهيم الناس المنهج الصحيح، والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، البعيدة عن الغلو والتطرف، **وقد تفضل بالاشتراك فيها مشايخنا الأجلاء وهم:**

١- فضيلة شيخنا الشيخ محمد بن موسى آل نصر.

٢- فضيلة شيخنا الشيخ علي بن حسن الحلبي الأثري.

٣- فضيلة شيخنا الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان.

وألقوا المحاضرات والدروس المفيدة جدّا لطلاب العلم، واستفاد منهم خلق كثير، وقد استمرَّت هذه الدورات سنويًّا والحمد لله لقد عقدنا لحد الآن ثلاث دورات.

هذه نبذة مختصرة عن الدعوة السلفية في إندونيسيا، كتبتها بعجالة، لعلني وفقت فيها والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وأخيرًا أدعو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يوفق القائمين على هذا المؤتمر، ويعلي كلمة السلفيين، والله ولي ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(٧)

القِلَّة وَالكَثْرة
في ميزان الشَّرع

فضيلة الشيخ

محمود عطية

القلة والكثرة في ميزان الشرع

إنّ المتتبع لكتاب الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ وللآيات التي ذكرت الكثرة يجد أنَّ مدار هذه الآيات، يدور حول نفي العلم، ونفي الشكر، ونفي الإيمان عن الكثيرين، وأنهم لا يعقلون ولا يسمعون؛ لأنه من علم ادَّكر، ومن علم وكان صادقًا آمن، ومن علم فإنه يعقل، ومن علم فإنه يسمع الحق فيسير في ركابه، لذلك كان العلم -أيها الإخوة- أساسًا في كلِّ أمرٍ يقوم به الإنسان.

بوّب الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «صحيحه» باب: (العلم قبل القول والعمل)، فعلّق ابن المنيّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ذلك قال: «أراد به أنَّ العلم فرق في صلاح العمل، وصلاح القول، فرق في صحة القول والعمل، لا يعتبران إلا به، وهو مقدّم عليهما؛ لأنه المصحح للنيّة المصحِّحة للعمل». وقد نبّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أي البخاري، والكلام لا يزال لابن المنيّر: «وقد نبّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ذلك حتى لا يتبادر على الذهن -من قولهم أنَّ العلم لا ينفع بلا عمل، التهاون في أمر العلم، والتساهل في طلبه»، هكذا أيها الإخوة، العلم هو أساس لكلِّ شيء، ومن هنا أردت أن أبيِّن من خلال هذا الموضوع: أنَّ العلم لا بدّ منه، ولا بدَّ أن تسير في هذا الطريق ولو بقيت في الساحة وحدك، عليك أن تتعلم

لتعلم الحق، عليك أن تتعلم لتسير في الطريق الذي كان فيه أصحاب رسول الله ﷺ.

الأمر الثاني: أيها الإخوة: الميزان في الإسلام هو التقوى، ليست القلّة ولا الكثرة، ولكن من كان على الحق هو الذي يُقدّم، فالقلّة والكثرة ليست هي الميزان، ففي الحديث عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ سمع خطبته أوسط أيام التشريق، قال: قال ﷺ: «**يا أيها الناس ألا إنَّ ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على أعجمي، ولا لأعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا أسود على أحمر إلا بالتقوى، أبلغت؟**» قالوا: بلّغ رسول الله ﷺ، ثم قال عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**أي يومٍ هذا؟**»، قالوا: يوم حرام، قال: «**أي شهر هذا؟**» قالوا: شهر حرام، قال: «**أي بلدٍ هذا؟**»، قالوا: بلد حرام، قال: «**فإنَّ أموالكم ودمائكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا، أبلغت؟**»، قالوا: بلّغ رسول الله ﷺ، قال: «**ليبلغ الشاهد الغائب**»[1].

أيها الإخوة: الإسلام لا يحكم أبدًا على المظاهر، فإن المظاهر لا تعطي صورة عن الحقيقة، لذلك فالغالب أن تكون خدَّاعة، ولقد بيَّن ذلك لنا رسول الله ﷺ.

---

(١) رواه أحمد (٢٣٤٨٩).

فعن سهل بن سعد، قال: مرّ رجل على رسول الله ﷺ فقال لرجلٍ عنده جالس: «**ما تقول في هذا؟**»، قال: هذا رجل من أشراف الناس، هذا حري إن خطب أن يُنكح، وإن شفع أن يُشفّع، فسكت رسول الله ﷺ، ثمّ مرّ رجل آخر فقال: «**ما تقول في هذا؟**»، قال: هذا رجل من فقراء المسلمين، هذا حري إن خطب أن لا ينكح، وإن شفع أن لا يشفّع، وإن تكلم أن لا يسمع لقوله، فقال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ عندها معلمًا مؤدبًا: «**هذا خير من ملئ الأرض من مثل هذا**»(١).

الميزان في الإسلام هو التقوى، ليس في القلة ولا الكثرة، ولكن عندما تستعرض كتاب الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، وأحاديث نبيه ﷺ؛ تجد المدح للقلّة، وتجد الذمّ للكثرة، فلا تجد في كتاب الله آيةً تستشف منها مدح الكثرة، لكنّ المدح كلَّ المدح للقلّة(٢).

أيها الإخوة نبدأ ببعض مظاهر الكثرة والقلّة:

فمن مظاهر الكثرة: أنَّ الكثرة هباء، كما حدّث عن ذلك رسول الله ﷺ إلا إن كانت على الحق، فعن ثوبان، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**يوشك الأمم أن**

---

(١) رواه البخاري (٥٠٩١).

(٢) وهذا غالبًا، وقد تأتي الكثرة على مدح كقول الله -سبحانه-: ﴿وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا﴾ [النصر:٢].

تداعى عليكم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها»، قالوا: ومن قلّة نحن يومئذٍ يا رسول الله؟ قال: «**بل أنتم يومئذٍ كثير، ولكنكم غثاء كغثاء السيل، ولينزعنّ الله من صدور عدوكم المهابة منكم، وليقذفنّ في قلوبكم الوهن**»، قالوا: وما الوهن يا رسول الله؟ قال: «**حبُّ الدنيا وكراهية الموت**»(١).

وقد ظنّ أصحاب رسول الله ﷺ أنَّ سبب تكالب الأعداء إنما هو لقلتهم، فصحّح رسول الله ﷺ هذا المفهوم عندهم، فليست القلة سببًا للتكالب، وإن كانت من الأسباب فإنه قد يراك العدو قليل العدد فيظن أنك ضعيف، وبالتالي يقوم العدو لك، ويطمع فيك، ولقد بيَّن ذلك ربنا تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ في كتابه، قد قال -عزَّ من قائل-: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ ۗ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿٤٣﴾ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِىٓ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِىٓ أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الأنفال:٤٣-٤٤]، هذه الآيات -أيها الإخوة- تبيِّن ما قاله ابن أبي حاتم في تفسير قوله سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ الآية: أنَّ عكرمة فسرها قال: «حضَّض بعضهم على بعض»(٢).

يقول ابن كثير رَحِمَهُٱللَّهُ: «ومعنى هذا: أنَّ الله أغرى كلا الطرفين ببعضهما،

---

(١) رواه أحمد (٢٢٣٩٧)، وأبو داود (٤٢٩٧)، وابن عساكر (٢٣/ ٣٣٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٨٢)، انظر «الصحيحة» (٩٥٦).

(٢) «تفسير القرآن العظيم» (٢/ ٣٢٨).

وقلله في عينه؛ ليطمع فيه وذلك عند المواجهة، فلما التحم القتال، وأيّد الله المؤمنين بألف من الملائكة مردفين، بقي حزب الكفّار يرى أنَّ حزب المؤمنين ضعفيه، كما قال الله -تعالى-: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَـٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ ٱلْعَيْنِ وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ مَن يَشَآءُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُوْلِي ٱلْأَبْصَـٰرِ﴾ [آل عمران:١٣]»(١).

هكذا أيها الإخوة لا بدَّ أن ننظر، ولا نعجب للكثرة، إلا إذا كانت الكثرة على الحق، وكانت متبعة لا مبتدعة.

أمّا القلّة: فهي غالبًا ما تنضوي على نفسها، تلجأ إلى ربها ليكون النصر حليفها، أما الكثرة فإنها عادة ما تغتر بكثرتها، ومن هنا يكون بُعْدُها -غالبًا- عن طريق الصواب.

الأمر الثالث: لو أننا سألنا أنفسنا سؤالًا: من هم الغرباء؟ هل هم أهل الكثرة الكاثرة الذين استخف بهم أعداؤهم، ولم ينظروا إليهم أيّ نظر -وخاصة في هذا الزمان-، هل هم الذين ابتدعوا دينًا، وساروا عليه -وهم الرافضة-، وتركوا ونبذوا دين الله وراءهم ظهريًّا، واتخذوا من شتم أصحاب رسول الله ﷺ دينًا يدينون الله به، ويتقربون به إليه؟! هل هم الذين حكّموا عقولهم في ردِّ أحاديث رسول الله ﷺ بدعوى أنها تخالف عقولهم المريضة؟! هل

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٣٢٨).

هم الذين دعوا إلى الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ وجلُّ همهم أن يعلوا في الأرض؟! هل هم الذين يدعون إلى الله على جهالة فيكفرون سواد الجهّال من المسلمين، ويزعمون أنَّ القيام بأمر هذا الدين إنّما هو من أمر العالم والجاهل على سواء؟! هل هم الذين حكّموا القوانين الوضعيّة في رقاب الناس، وتركوا الحكم بكتاب الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ؟! هؤلاء كلهم أيها الإخوة ليسوا بالغرباء، الغرباء وصفهم رسول الله ﷺ، ففي الحديث عن عبدالله بن عمرو أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**طوبى للغرباء**»، قيل: ومن الغرباء يا رسول الله؟ قال: «**ناسٌ صالحون قليل، في ناس سوءٍ كثير، من يعصيهم أكثر ممن يُطيعهم**»(١)، هؤلاء هم الغرباء، ناس صالحون قليل، في ناس سوء كثير.

الغرباء هم أصحاب القلوب العليمة الرحيمة، فبالعلم خرجت قلوبهم من فتن الشهوات، والشبهات، والشكوك، وبالرحمة خرجت قلوبهم من القسوة، فبذلك خالفوا المنافقين، وخالفوا المشركين.

الغرباء هم من ساروا على نهج أصحاب رسول الله ﷺ قولًا وفعلًا.

الغرباء -أيها الإخوة- هم من وقفوا حيث وقف أصحاب رسول الله ﷺ، فوسعهم ما وسعهم.

وليس أجمع لصفة هؤلاء الغرباء من قول عمر بن عبدالعزيز رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

---

(١) رواه أحمد (٦٦٥٠)، انظر «السلسلة الصحيحة» (١٦١٩).

عندما كتب إليه رجلٌ يسأله عن القدر، فكتب إليه يقول: «عليك بتقوى الله، والاقتصاد في أمره، واتباع سنّة نبيه ﷺ، وترك ما أحدث المُحْدِثُون بعدما جرت به سنّته، وكفوا مؤنته، فعليك بلزوم السنّة فإنها لك بعون الله عصمة، ثم اعلم أنه لن يبتدع الناس بدعةً إلا مضى قبلها ما هو دليل عليها أو هو عبرة فيها، فإنَّ السنّة إنما سنّها من عَلِمَ ما في خلافها من الخطأ، والزلل، والحمق، والتعمق، فارض لنفسك ما رضي القوم لأنفسهم، فإنهم على علمٍ وقفوا، وببصرٍ نافذٍ كفوا، ولئن كان الهدى ما أنتم عليه لقد سبقتموهم إليه، ولئن قلتم: إنما حدث بعدهم، ما أحدثه إلا من سلك غير سبيلهم، فهم السابقون إلى كل خير، تكلموا فيه بما يكفي، ووصفوا منه ما يشفي، فما دونهم من مقصر، وما فوقهم من محسر، قصّر قوم عما كانوا عليه فجفوا، وطمح قوم عما كانوا عليه فغلوا، وهم بين ذلك -أي الصحابة- وهم بين ذلك على هدى مستقيم»[(١)].

هذا الجزء الأول -أيها الإخوة- من رسالة عمر بن عبدالعزيز يهمنا في هذا الموقف، أن نحدد فيها أنه يجب أن تكون على نهج وطريق أصحاب رسول الله ﷺ، حذو القذة بالقذة، ويجب أن تكون على طريقهم قولًا، وفعلًا، وعقيدة، ومنهجًا، وسلوكًا، ويجب أن تكون كذلك لا في مظهرك

---

(١) رواه أبو داود (٤٦١٢) عن أبي الصلت عن عمر بن عبدالعزيز موقوفًا عليه.

-حسب-، وإنما في مظهرك ومخبرك.

الغرباء -أيها الإخوة- عرفوا طريق الحق فالتزموه، وهو طريق صعب يحتاج إلى الصبر عليه، والصبر هو صفة أكابر القوم، وصفة النخبة من هذه الأمّة، فالله تَبَارَكَوَتَعَالَى يصف عبده أيوب بقوله: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص:٤٤].

وحث نبيه أن يكون كأولي العزم من الرسل وهو سيدهم ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

هكذا أيها الإخوة، هؤلاء هم الغرباء، فهل هم الكثرة الكاثرة؟ لا؛ بل هم القلّة، كما وصفهم رسول الله ﷺ: «**ناسٌ صالحون قليل، في ناس سوء كثير، من يعصيهم أكثر ممن يُطيعهم**»(١)، والغرباء هم الذين يصلحون إذا فسد الناس كما جاء في الحديث الذي رواه أبو عمرو الداني في «**الفتن**»: «**إنَّ الإسلام بدأ غريبًا، وسيعود غريبًا كما بدأ فطوبى للغرباء**»، قيل: ومن الغرباء يا رسول الله؟ قال: «**الذين يصلحون إذا فسد الناس**»(٢).

---

(١) «السلسلة الصحيحة» (١٦١٩).

(٢) رواه الطبراني في «الكبير» (٥٨٦٧)، وذكره الهيثمي في «المجمع» (٧/ ٢٧٨)، وهو صحيح.

انظر كتاب «الدعوة والدعاة» (ص٢٥) للشيخ علي الحلبي.

أيها الإخوة: وهذه مسألة أخرى وهي: هل يمكن للكثرة أن تؤدي إلى التَّشرذم؟ وهل يمكن لهذه الكثرة أن تؤدي إلى الفرقة؟

الجواب نعلمه إذا سمعنا حديث ابن مسعود: «كيف أنتم إذا لبستكم فتنة يهرم فيها الكبير، ويربوا فيها الصغير، ويتَّخذها الناس سنّة، فإن غيرت يومًا قيل: هذا منكر»، قيل: ومتى ذلك؟ قال: «إذا قلّت أمناؤكم، وكثرت أمراؤكم، وقلّت فقهاؤكم، وكثر قراؤكم، وتفقّه لغير الدين، والتُمست الدُّنيا بعمل الآخرة»[١].

حقًا، فلمّا قَلَّت الأمناء كان مقابل قلَّتهم كثرة الخيانة، كما تشاهدون وترون في أي لحظة، وفي كل بقعة من بقاع بلاد الإسلام وغير الإسلام، كذلك -أيها الإخوة- قلَّ الفقهاء العاملون بما يعلمون، وكثر القرَّاء الذين لا يعملون بما يعلمون؛ لأنّ القرّاء كانوا في عهد الرسول ﷺ ومن بعده هم الحفظة العاملين.

هذا حذيفة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ يقول: «يا معشر القرّاء استقيموا فقد سبقتم سبقًا بعيدًا، فإن أخذتم يمينًا وشمالًا لقد ضللتم ضلالاً بعيدًا»[٢]، إذًا فالقراء كانوا

(١) رواه الدارمي (١٩١،١٩٢)، والحاكم (٤/ ٥١٤) عن ابن مسعود موقوفًا، وهو في حكم المرفوع، انظر «قيام رمضان» (ص٤).

(٢) رواه البخاري (٧٢٨٢).

في ذلك العهد هم الحفظة العاملين، أمّا القراء المقصودون في هذا الحديث: فهم الذين يحفظون القرآن لإبعاد التهمة عن نفوسهم، ويقرؤونه في مواطن الشبه، بل ليتقربوا به، ولينالوا به المناصب.

وقوله: «**وتُفُقِّه لغير الدين**» فمعظم الناس، ومعظم من يتفقهون إنما يتفقهون لغير الدين، بل لأجل هذه الدنيا.

هكذا أيها الإخوة فلا يغترّنّ بالكثرة أحد، فإنها قد تؤدي إلى التشرذم، وتؤدي إلى التفكك -أعاذنا الله وإياكم من التفكك والتشرذم-.

والأمر الآخر -أيها الإخوة-: فإنّ القلّة هي التي تَرِدُ حوضَ نبينا ﷺ يوم القيامة، فلن يَرِدَ ذلك الحوض من تجمعوا على غير سبيل أصحاب رسول الله ﷺ، لن يَرِدَهُ أصحابُ البدعِ والضلالات الذين يَعدُّون السنّة بدعة، والبدعة سنّة، ولن يَرِدَ هذا الحوض من قلبوا الحقائق، وغيَّروا الأمور، وابتدعوا في دين الله البدع والضلالات، لن يَرِدَ هذا الحوض من حكموا بغير ما أنزل الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، كلُّ هؤلاء لن يردوا الحوض.

إذًا فمن يرده؟ والجواب أنّ الذي يرده هم القلَّة المؤمنة، فلقد جاء الأمر هذا صريحًا في الحديث الذي روياه عن أبي هريرة، قال: «بينا أنا نائم إذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج بيني وبينهم رجل، قلت: أين؟ قال: إلى النار والله، قلت: ما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم قهقرى، ثم إذ أنا

بقومٍ حتى إذا عرفتهم خرج رجل بيني وبينهم، فقال: هلم، قلت: إلى أين؟ قال: إلى النار والله، قلت: ما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم قهقرى، فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم[(١)]»[(٢)]، فالذين يردون حوض رسول الله ﷺ شبههم بهمل النعم؛ لأنّ عددهم يكون أقلّ القليل، لذلك فلا بدّ أن نلتزم طريق أصحاب رسول الله ﷺ حذو القُذَّةِ بالقُذَّةِ، وأن نسير على طريقهم سلوكًا وعقيدة ومنهجًا، لا بدّ من ذلك أيها الإخوة.

ثم هذه القلّة هي قلة في الدنيا، وهي قلة في الموقف، ولكنها عند دخول الجنّة تكون هي الكثرة، فعن ابن مسعود، قال: كنّا مع رسول الله ﷺ في قبّة، فقال: «**أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنّة**»، قلنا: نعم، قال: «**أترضون أن تكونوا ثلث أهل الجنّة**»، قلنا: نعم، قال: «**أترضون أن تكونوا شطر أهل الجنّة**»، قلنا: نعم، قال: «**والذي نفسي بيده إني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنّة، وذاك أنّ الجنّة لا يدخلها إلا نفسٌ مسلمة، وما أنتم في أهل الشرك إلا كالشَّعرة البيضاء في جلد الثَّور الأسود، أو كالشَّعرة السوداء في جلد الثَّور الأحمر**»[(٣)].

---

(١) وهي النعم الضالة وهي قليلة، أو الإبل الضالة عن صاحبها وهي قليلة العدد.

(٢) رواه البخاري (٦٥٨٧).

(٣) رواه البخاري (٦٥٢٨)، ومسلم (٢٢١)، عنه.

فهذه القلّة ستقطف ثمار صبرها، ستقطف ثمار سيرها على ما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ عندما يلقون ربهم، أنهم يكونون أكثر أهل الجنّة.

بل لو أردنا أن نأخذ بظاهر حديث بريدة أنّ رسول الله ﷺ قال: «**أهل الجنّة مئة وعشرون صفًا، ثمانون من هذه الأمّة، وأربعون من سائر الأمم**»(١)، فلو كانت الصفوف متساوية في الجنّة -وهذا ظاهر الحديث-، لكان أهل الجنّة من المسلمين ثلثي أهل الجنّة، فالأمر يسير على من يسره الله عليه والعمر يسير، ما هو إلا سويعات، أو ثوانٍ، أو دقائق، فعليكم اغتنامها بالسير على طريق أصحاب رسول الله ﷺ.

-**أيها الإخوة**- وهذا أمر لا بدّ لنا أن نتذكره في هذا الموضع، فلو اجتمع قومٌ على ضلالة، فسوف نجد أنّ القلة هي الأقرب إلى الحق والأبعد عن الضلالة، كيف يكون هذا؟

لنا فيما قصّ علينا القرآن الكريم العبرة والعظة، يقول ربنا تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ۝٧ إِذْ قَالُوا۟ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٨ ٱقْتُلُوا۟ يُوسُفَ أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ قَوْمًا صَٰلِحِينَ ۝٩ قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا۟ يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ﴾ [يوسف:٧-١٠]، يقول

(١) رواه أحمد (٢٢٩٤٠)، وابن حبان (٧٤٥٩)، والحاكم (٢٧٣)، وهو صحيح.

السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن شرح هذه الآيات: «**وهذا القائل هو أحسنهم رأيًا في يوسف، وأبرهم وأتقاهم في هذه القضيّة**»[(١)]، فهو أراد أن يلقيه في الجبِّ عسى أن يجد من ينقذه، عندما اجتمعوا على أن يقتلوه برزت الأخوّة، فقال: لا تقتلوه، اطرحوه في غيابة الجب، إذ لعل هذا الأخ سيجد من ينقذه، ويعود في نهاية المطاف إلى أبيه، لذلك كان أحسنهم رأيًا فيه، وأتقاهم، وأبرهم.

أيها الإخوة بعد هذه المقدمة عن القلة والكثرة بصورٍ مختلفة، نود أن نعطي القليل **من الأمثلة بما يسعف به الوقت:**

المثل الأول الذي سأتكلم عنه هو: طالوت وصحبه، قصّ ربنا تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ علينا في الكتاب قصة الملأ من بني إسرائيل من بعد موسى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ إِذْ قَالُوا۟ لِنَبِىٍّ لَّهُمُ ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟ ۖ قَالُوا۟ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا ۖ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ تَوَلَّوْا۟ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٤٦﴾ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا ۚ قَالُوٓا۟ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِ ۚ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ ۖ وَٱللَّهُ يُؤْتِى مُلْكَهُۥ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٤٦-٢٤٧]، أيها الإخوة؛ هذه القصّة فيها مواقف ثلاثة، **كلها نصرٌ للقلّة وخذلان للكثرة:**

---

(١) «تيسير الكريم الرحمن» (ص٥٣٩).

الموقف الأول: عندما طلبوا من نبيهم أن يبعث لهم ملكًا، قالوا: نقاتل في سبيل الله ﴿قَالَ هَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُواْۖ قَالُواْ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ﴾، فماذا كانت النتيجة، عندما بُعث إليهم الملك؟ كانت النتيجة أنهم لم يفوا بوعدهم، لذلك يقول ابن كثير: «**ما وفوا بما وعدوا، بل نكل عن الجهاد أكثرهم، والله عليم بهم**»(١)، هذا هو **الموقف الأول**: قبل أن يخرجوا للجهاد.

الموقف الثاني: يقول ربنا تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلۡجُنُودِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبۡتَلِيكُم بِنَهَرٖ فَمَن شَرِبَ مِنۡهُ فَلَيۡسَ مِنِّي وَمَن لَّمۡ يَطۡعَمۡهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ إِلَّا مَنِ ٱغۡتَرَفَ غُرۡفَةَۢ بِيَدِهِۦۚ فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡۚ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، هذا هو الموقف الثاني، خرجت القلّة مع طالوت، وعندما خرجوا قال لهم: إنَّ الله مبتليكم بنهر فمن شرب منه فليس مني، ومن لم يطعمه فإنه مني، فشربوا منه إلا قليلًا منهم، إذ لم يصبروا، وكان المجال مجال صبر للاختبار، وكان مجال طاعة لولي الأمر فلم يطيعوا، وكان لا بدّ لهم أن يطيعوا، وقد طلب منهم قائدهم أن لا يشربوا من الماء، وبيَّن لهم أنَّ الله قد ابتلاهم بهذا النهر، ﴿فَمَن شَرِبَ مِنۡهُ فَلَيۡسَ مِنِّي وَمَن لَّمۡ يَطۡعَمۡهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ إِلَّا مَنِ ٱغۡتَرَفَ غُرۡفَةَۢ بِيَدِهِۦۚ فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡۚ﴾، فالقلّة التي خرجت أكثرها شرب من الماء، فلم يبق إلا أقلّ

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» (١/ ٣٠٨).

القليل، وهم الذين جاوزوا النهر معه كما جاء في حديث البراء بن عازب: كانوا بضعة عشر رجل وثلاث مئة، هذا عددهم، يقول البراء: «**حدثني أصحاب محمدٍ ﷺ ممن شهد بدرًا أنهم كانوا عدة أصحاب طالوت الذين أجازوا معه النهر، بضعة عشر وثلاث مئة**»، يقول البراء: «**لا والله ما جاوز معه النهر إلا مؤمن**»[(١)] ثلاث مئة وثلاثة عشر، وثلاث مئة وأربعة عشر أو أقل أو أكثر من ذلك بقليل، هذا هو العدد الذي كان في بدر، وكان هذا العدد هو عدة أصحاب طالوت.

﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلْجُنُودِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ ۚ فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۚ فَلَمَّا جَاوَزَهُۥ هُوَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ قَالُوا۟ لَا طَاقَةَ لَنَا ٱلْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ ۚ﴾ [البقرة:٢٤٩].

جاء الموقف الثالث: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ ٱللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة:٢٤٩]، هكذا أيها الإخوة، عندما جازوا النهر عددهم ثلاث مئة وبضعة عشر رجلًا، العلماء العاملون منهم قلّة، أقل القليل، الكل يقول: ﴿لَا طَاقَةَ لَنَا ٱلْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ﴾، قام أهل العلم فصبَّروهم ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ

(١) رواه البخاري (٣٩٥٧).

فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٢٤٩﴾ وَلَمَّا بَرَزُواْ لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ قَالُواْ رَبَّنَآ أَفۡرِغۡ عَلَيۡنَا صَبۡرٗا وَثَبِّتۡ أَقۡدَامَنَا وَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٢٥٠﴾ فَهَزَمُوهُم بِإِذۡنِ ٱللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ﴾ [البقرة:٢٤٩-٢٥١]، إذًا فلا ننظر إلى كثرة العتاد، والسلاح، والجيوش، إن أخلصنا النيّة لله تَبَارَكَوَتَعَالَى تهاوت كل هذه الكثرة، وجاء النصر من عند الله تَبَارَكَوَتَعَالَى، هذا الموقف الأول، موقف طالوت وصحبه.

موقف آخر أيها الإخوة: أذكره وأكتفي به لنفاد الوقت، هذا الموقف موقف لصحابي جليل، ذكر فيه معنى لكلمة (المتخصِّرين)، والمتخصرون في هذه الأمّة هم أقل القليل، فالمتخصِّرون هم الذين يلقون ربهم يوم يلقونه بعمل يتكأون عليه، كما لقي أبو بكر ربه بحروب الردّة، وكل أعمال أبو بكر يُتكأُ عليها، وكذلك أصحاب الرسول ﷺ، وموقف أحمد بن حنبل رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في القول بخلق القرآن، وهذا حديث عبدالله بن أنيس قال: قال رسول الله ﷺ: «**من لي بخالد بن نبيح، رجل من هذيل قِبَلَ عرفة بعرنة**»، فقال عبدالله بن أنيس: أنا يا رسول الله، انعته لي، قال: «**إذا رأيته هبته**»، قال: والذي بعثك بالحق ما هبت شيئًا، قال: فخرج عبدالله بن أنيس حتى وافى جبال عرفة قبل غروب الشمس، قال: فلقيت رجلًا، فلمّا رأيته رعبت منه، فعرفت حين رعبتُ منه أنه الذي وصف لي رسول الله ﷺ، فقال: من الرجل؟ قلت: باغي حاجة، هل من مبيت؟ قال: نعم؛ الحَقْ بي، قال: فلحقته فصليت العصر

ركعتين وأنا أخاف أن يراني، وفي رواية في أحمد -وفيها ضعف- «**فصليت العصر إيماءً ركعتين**»، قال: فلحقته فضربته بالسيف، ثم رجعت إلى رسول الله ﷺ، ويقول محمد بن كعب رواي الحديث عن عبدالله بن أنيس في «**الحلية**» يقول محمد بن كعب: «**فأعطاه رسول الله ﷺ مخصرته**(١)»، قال: «**تخصّر بهذه حتى تلقاني**» وأقلُّ الناس المتخصرون، قال: فلمّا مات عبدالله بن أنيس أمر بها فوضعت على صدره، وكفنت معه، ودفن بها(٢).

هل فعلنا هذا؟ هل نظرنا إلى ذلك؟ هل كان في بالنا يومًا ما أن نتخصّر بأمرٍ لا يراه الناس، ولا يطلعون عليه، حتى نلقى الله بهذا الأمر.

وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

---

(١) عصا كان يتوكأ عليها.

(٢) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٥-٦) ترجمة عبدالله بن أنيس، وأحمد في «المسند» (١٦٠٤٧).

(٨)

التصفية وأثرها

في

استئناف الحياة الإسلاميّة

فضيلة الشيخ

علي بن حسن الحلبي

التصفية وأثرها في استئناف الحياة الإسلاميّة

إنّ دعوتنا السلفيّة المباركة تقوم أول ما تقوم أصولًا وفروعًا، عقيدةً ومنهجًا، تزكيةً وسلوكًا على الإسناد الذي هو عماد هذا الدين، وأصلٌ من أصول العلم واليقين، لما كونه معلومًا أنه خصيصة من خصائص هذه الأمّة، بل من خصائص أهل السنّة والجماعة، وإذ الأمر كذلك؛ فإنّ الواجب الأكيد على أهل العلم بالأسانيد: القيام بمهمة التجديد، ربطًا للأمّة بأصولها، وردًا لها إلى جذورها.

ولمّا كان هذا أمرًا صعبًا ليس باليسير مما يعرض أصحابه إلى ابتلاء ومحن، ومصائب وفتن، كان لا بدّ من سلوك منهج دقيق للخروج من هذا المأزق العميق، ولا قيام لذلك إلا على منهج منضبط هو منهج السلف في تعاملهم مع الفتن، عملًا وسكونًا، كلامًا وسكوتًا، دون الانجرار وراء أيٍّ من المناهج الوافدة، أو الآراء الكاسدة.

وأصل هذا المنهج وعماده مبني على التربية الربانيّة، القائمة على الكتاب والسنّة، ومنهج سلف الأمّة، بعيدًا عن أنواع التربية الحادثة، وأصناف التربية المحدثة، القائمة التزامًا بمبدأ الوسطيّة الحقّة، القائمة على

الأصالة والمعاصرة، والمبنيّة على الثبات والشمول، وكل ذلك من صفة هذه الأمّة ووصفها هداية ونورًا.

وإنّ من أجل علامات أهل السنّة، وأبرز أمارات دعوتهم: العدل والإنصاف، عدلًا في أنفسهم، وإنصافًا لغيرهم، حتى فيما يُناضلون دونه، ويناظرون فيه غيرهم من المنحرفين في سائر أنواع انحرافاتهم، وفي جميع أصناف ضلالهم، وبخاصة اليوم دعاةَ الغلو في التطرف والتكفير.

وهاتان العلامتان -أعني: العدل والإنصاف- معلومتان فقهًا وأحكامًا، ومشهورتان في أهل السنّة والجماعة تأريخًا وتأصيلًا، لتمتدّ جذور هذه الدعوة من مكة النور إلى شام الخير، لتصل -بعدُ- أطراف الدنيا كلها، دعوةً سلفيّة تصلُ إلى أندونيسيا، لتسير من بعدُ هديًا قاصدًا إلى ما وراء المحيطات.

ولم يكن -أيها الإخوة في الله- هذا الانتشار يومًا -والحمد لله- سبيل اغترارٍ -سلبًا أو إيجابًا-، بالقلة أو الكثرة، وإنما هو -بمنّة الله- سبيل استمرار، وطريق استقرار، وجماع ذلك كله، استمدادًا من الماضي، واستمرارًا في الحاضر، ومضيًا إلى المستقبل، لا يكون إلا في هذه التصفية، التي نعيشها علمًا يهدي، ونورًا يمضي، بقوة وثبات، ونهجٍ هو نهج الحق وأهله، موصولًا من فواتح الخير إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، كما

قال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله، لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم، حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون على الناس**»(١).

ولقد أعجبتني كلمة لأحد أئمة العلم في هذا الزمان، والذي لُقب بحق (ذهبي العصر)، وهو العلامة الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، يقول: «قد أكثر العارفون بالإسلام، المخلصون له من تقرير أنّ كل ما وقع فيه المسلمون من الضعف، والخور، والتخاذل، وغير ذلك من وجوه الانحطاط إنّما كان لبعدهم عن حقيقة الإسلام، **وأرى أنّ ذلك يرجع إلى أمور:**

١- التباس ما ليس من الدين بما هو منه.

٢- ضعف اليقين بما هو من الدين.

٣- عدم العمل بأحكام الدين.

وعليه؛ فإنّ معرفة الآداب النبويّة الصحيحة في العبادات والمعاملات، والعدل والإنصاف، والمعاشرة والوحدة، والحركة والسكون، واليقظة والنوم، والأكل والشرب، والكلام والصمت، وغير ذلك مما يعرض للإنسان في حياته، مع تحري العمل بها كما تيسّر، هو الدواء الوحيد لتلك الأمراض، فإنّ كثيرًا من تلك الآداب سهل على النفس، فإذا عمل الإنسان بما يسهل عليه منها، تاركًا لما يُخالفه، لم يلبث -إن شاء الله تعالى- أن

---

(١) رواه البخاري (٣٦٤٠)، ومسلم (١٩٢٣)، واللفظ له.

يرغب في الازدياد، فعسى أن لا تمضي مدةٌ إلا وقد أصبح قدوة لغيره في ذلك، وبالاهتداء بذلك الهدي القويم، والتّخلق بذلك الخلق العظيم، ولو إلى حدٍّ ما، يستنير القلب، وينشرح الصدر، وتطمئن النفس، فيرسخ اليقين، ويصلح العمل، وإذا كثر السالكون في هذا السبيل، لم تلبث تلك الأمراض أن تزول -إن شاء الله-»(١).

هذه كلمات العالم الخريت، الفاهم، الواعي، الذي يُصدر أحكامه من سعة نظره، ومن عُمق علمه، ومن واسع فقهه، دونما التأثر بأغراض دنيويّة، أو ردود فعلٍ حماسيّة، أو بأحكام جزافيّة، فإنّ كثيرًا من الأحكام الموجودة في دنيا الناس اليوم -وقد لا يخلو منها كثير من المتصدرين- كان على هذا الأصل، الذي انحرف عموده، وانكسر عوده.

وإذا تأملنا مبدأ التصفية هذا، فإننا سنعلم علم اليقين، أنه المبدأ الذي يردنا إلى ديننا الحق، ويرجعنا إلى طريقنا الصدق، وفي ذلك نصوصٌ متعددة، منها ذلكم الحديث، الذي سمعت شيخنا يذكره، ويُكرره، ويشرحه، ويستنبط منه، -ولا أبالغ إذا قلت-: عشرات المرات، ويبدو أنّ هذا التكرار، وهذا التأييد ليس من فراغ، بل لا يمكن أن يكون من فراغ؛ لأنّ

---

(١) تقريظ «فضل الله الصمد في توضيح «الأدب المفرد» (٢٥/ ٣٠٣) ضمن «آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني».

مثل شيخنا في علمه، وفي إمامته، وإلى بعد نظره، وعُمق فقهه، فإنه يعلم علم اليقين تلكم الكلمة الذهبيّة التي جاد بها قلم الإمام ابن رجب الحنبلي لمّا قال: «**كلام السلف قليل كثير البركة، وكلام الخلف كثير قليل البركة**»، فكان يذكر هذه الدرر كالغُرر لتدفع عن الأمّة الضرر، فكان يُكرر هذه الأصول ليركُزها في النفوس، ولتنطلق بثباتٍ ويقين واستقرارٍ للعمل لهذا الدين، منها هذا الحديث الذي نحن في صدده، وهو قول النبي ﷺ: «**إذا تبايعتم بالعينة، ورضيتم بالزرع، وتبعتم أذناب البقر، وتركتم الجهاد في سبيل الله، سلّط الله عليكم ذلًا لا ينزعه عنكم حتى ترجعوا إلى دينكم**»(١)، إذن فالرجوع إلى الدين هو سبيل رفع الذل عن الأمّة، الذي به ترجع الأمّة إلى مجدها جهادًا، والتزامًا، وصدقًا، وحقًا، ويقينًا.

ولقد كان البعد عن الدين قريبًا جدًا من عصر النبوة، فما أن توفى اللهُ نبيَّه محمدًا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ولم تمضِ بعدُ قليلٌ من السنوات، إلا وقد حصلت تلكم الهوّة، وانفرجت تلكم المضائق لتصبح وكأنما هي وديان، فعن أنس بن مالك، وهو من المعمرين من أصحاب رسول الله ﷺ، مات عن أكثر من مئة سنة لبركة دعاء النبي ﷺ له: «**اللهم أكثر ماله وولده، وأطل عمره، واغفر**

---

(١) رواه أبو داود (٣٤٦٢)، وصححه شيخنا ثمت، وفي «الصحيحة» (١١).

له»[١]، عُمّر حتى طال به العمر وامتدّ به الزمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لكنها ليست قرونًا كثيرةً، ولكنها عقودٌ يسيرة، بدأ بها الخلل، واتّضح بها الزلل، يقول أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مخاطبًا بعض من أدركه من التابعين قال: «**والله لا أعرف شيئًا مما كان على عهد النبي ﷺ**»، قالوا: والصلاة؟ قال: «**الصلاة؛ وقد ضيعتم فيها ما ضيعتم**»، وفي لفظ: «وقد صنعتم فيها ما صنعتم»[٢].

وعن أبي الدرداء أنه قال لأم الدرداء: «**والله لو أنّ نبينا محمدًا ﷺ بُعِثَ فيكم ما عرف من دينه إلا النداء**»[٣].

أليس هذا هو التغيير، وقد بدأت بوادره منذ السنوات الأولى من وفاة نبي الإسلام عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، أليس هذا مستوجبًا منّا أن نعود ونُعيد: أن نعود إلى هذا الدين كما أنزله الله قدر ما نستطيع، وأن نُعيد الناس إليه كما أمرنا الله، وكما حثنا على ذلك رسول الله ﷺ، وهذه كلها من الفتن التي تُصيب الإنسان في نفسه، وقد تُصيبه في مجتمعه وبيئته، والحديث الذي يرويه أبو

---

(١) رواه البخاري (٦٣٤٤)، ومسلم (٢٤٨٠) من غير زيادة الدعاء بطول العمر مع أنّ البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بوّب له (باب دعوة النبي ﷺ لخادمه بطول العمر، وبكثرة المال)، والزيادة في «الأدب المفرد» (٦٥٣) بلفظ: «أطل حياته»، ولفظة: «عمره» عند أبي يعلى في «مسنده» كذا في «الصحيحة» لشيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٢٥٤١).

(٢) «مختصر الحوادث والبدع» للطرطوشي (ص٢١-٢٢).

(٣) المصدر السابق (ص٢١-٢٢).

واقد الليثي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كنّا جالسين مع رسول الله ﷺ فقال: «**إنها ستكون فتنٌ**»، قالوا: ما المخرج منها يا رسول الله؟ فأمسك ببساط كان جالسًا عليه «**تفعلون هكذا**»، قال الراوي: كأن الناس لم يسمعوا، فكررها رسول الله ﷺ: «**إنها ستكونُ فتنٌ**»، قالوا: وما المخرج منها يا رسول الله، فكررها ثالثةً ثم قال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**ترجعون إلى أمركم الأول، ترجعون إلى أمركم الأول**»(١).

كيف لنا أن نرجع إلى أمرنا الأول، الذي ليس لنا عنه متحوّل، إلا بأن يكون هذا الدين كما أنزله الله ربّ العالمين على نبينا محمدٍ ﷺ، فالمهمّة التي سار عليها أهل العلم السابقون، واقتدى بهم من تمثّل طريقهم ممن بعدهم من تلامذتهم، وأصحابهم، والمهتدين بفقههم ونورهم، هي هذه المهمّة، مهمّة التمييز والتمحيص، مهمّة التصفية، التأصيل العلمي المبني على المعرفة، وعلى الهدى، والنور، ليس مبنيًا على التقليد، والتبعيّة، والعصبيّة، ولا مبنيًا على أن يكون الواحد إمّعة لا يعرف من معه، وإنّما هو مبنيٌّ بأصله وفرعه، وفي جذره وعماده واستمداده على البصيرة في الدين،

---

(١) صحيح: أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣٣٠٧)، و«الأوسط» (٨٦٧٩)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣٠٣): «وفيه عبدالله بن صالح، وقد وُثِّق وفيه ضعف، وبقية رجاله رجال الصحيح».

التي أقام عليها ربّ العالمين هذه الشريعة كلها، وحيًا منه في كتابه، أو في سنّة نبيه ﷺ القائل: «**ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه**»(١)، هذه مهمة تمييزًا وتمحيصًا وتصفيةً، أشار إليها رسول الله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، إشارةً واسعةً، تستغرق الزمان، وتستوعب الأفعال والأعيان، فقال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في الحديث الذي روي من طرق، وصححه من المتقدمين الإمام المبجل أحمد بن حنبل، وغير واحد من المتأخرين من أهل العلم بالحديث، وهو قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**يحمل هذا العلم من كل خلفٍ عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين**»(٢)، فهذا التحريف، وذاك الانتحال، وذيّاك التأويل كله كدر، وكله مما يجب أن يُنفى، ومما ينبغي أن يُردّ ولا يقبل، ولا يكون هذا النفي، وذلك التمحيص، في تلكم التصفية بغير علمٍ، وبغير ميزٍ، وبغير تأنٍّ يكون فيه الفصل بين الحق والباطل، ويكون فيه الفيصل بين الهدى والضلال، هذه هي المهمّة النبويّة التي يسير عليها أهل العلم، وهم عدول الأمّة، لتستغرق الزمان كله، وظيفة إذا ابتدأت لا تنتهي، إلا بأن يرث الله الأرض ومن عليها، فكما أنّ خروج ضئضئ الخوارج كان

(١) رواه أبو داود في «السنن» (٤٦٠٤)، والترمذي (٢٦٦٤)، وابن ماجه (١٢، ١٣)، وصححه شيخنا ثمت، ورواه ابن بطّة في «الإبانة» (٦٢)، والدارمي في «سننه» (٦٠٥).

(٢) حسن لغيره.

في القرن الأول بين يدي رسول الله ﷺ، فإنّ نهايتهم لن تكون إلا في أعراض الدجّال الأكبر كما قال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، بين يدي عيسى ابن مريم -عليه السَّلام-

فتصوروا كم هذه المهمّة واسعة، وفسيحة، وجليلة، لذلك قال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «يحمل»[(١)]، ثمّ أكد هذا بقوله: «من كل خلف»[(٢)]، وأما استيعابها للأعيان فإنهم أعيان العلم وأهل العلم، الذين يعرفون هذه الوظيفة الربانيّة، ويعلمون أين يضعون أقدامهم من خلالها، ويعرفون كيف يتحسسون واقعهم عبرها؛ لينطلقوا بثبات، ويصدروا عن هدى، ويمضوا إلى يقين.

مجالات التصفية:

وأما المجالات التي تستوعب الأعمال، والتصرفات كلها -أعني مجالات التصفية- فإنها تبتدأ بالعقيدة، وتختتم بالتاريخ، لتكون مستوعبة -بين هذا وذاك- ألوانًا متعددة من كل ما له صلة بالشرع، **ولمّا كان أعلى ذلك وأجله:**

١- **العقيدة الإسلاميّة**: كان الواجب على أعيان العلم، وأهل السنّة، وعدول الأمّة أن يجعلوا تصفيتهم للعقيدة هي الأساس الذي يسيرون به

---

(١) وهو فعل مضارع يُفيد الاستمرار.

(٢) أي: من كل جيل، جيل آخذ برقبة جيل إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وفيه بين الناس، فالعقيدة معروفة أصولها، ومعلومة فصولها، لكننا اليوم نعاني أكثر ما نعاني من ذلكم الخلل المنتشر ناره بين الناس -وللأسف- إلا من رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في أمر توحيد الألوهيّة، وهو توحيد العبادة التي ما خلق الله الخلق إلا من أجلها ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ﴿٥٧﴾ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات:٥٦-٥٨]، والنصوص في ذلك كثيرة، فكم من الناس إلى اليوم نراهم يشدُّون الرحال إلى القبور، كم من الناس اليوم نراهم إلى هذه الساعة يعلّقون تمائم، كم من الناس اليوم نراهم يذبحون لغير الله وينذرون لغير الله، والله القائل: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام:١٦٢]، كم من الناس إلى اليوم يستغيثون بغير الله، ويتوسلون إلى الله بغير الله، بل بمخلوقاته، ممن هم بحاجة إلى الله مثل حاجتهم، بل قد يكونون أشد من حاجتهم.

والنبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ يُربي صغار الصحابة منذ نعومة أظفارهم على هذا الأصل السنيّ، النقي، الصفي: «**يا غلام إني أعلمك كلمات: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله**»(١)، حتى صلاتك التي لا تتم لك ركعةٌ إلا بها وبأدائها على

---

(١) رواه الترمذي (٢٥١٦)، وصححه شيخنا هناك، وفي تخريجه على «المشكاة» (٥٢٣٢)، ولابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ رسالة فريدة حسنة في شرح هذا الحديث

تفصيل فقهي معروف، وأن تقول مقرًّا ذليلًا بين يدي ربك الجليل: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾[(١)] [الفاتحة:٥]، وكذلك الحال نفسه في أولئك النفر الذين يعبدون الله هذه العبادة القائمة على الخلل، ثم هم لا يعلمون ربهم، ولا يعرفون إلههم، ولا يقدرونه حقّ قدره، فشابهوا بذلك من قال الله فيهم: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ﴾ [الزمر:٦٧].

فإذا سألتهم أين الله؟ فإنهم أوّل ما يفعلون أن يستنكروا هذا السؤال، مع أنه سؤال سأله رسول الله ﷺ، وسأله أئمة العلم، وأقرُّوه من بعدُ إلى هذه الساعة، وإلى قيام الساعة، ومن أراد أن يُجيب فإنه يُجيب أجوبةً مليئة بالباطل، مفعمةً بالمنكر والزور، فمنهم من يقول: اللهُ في كل مكان، ومنهم من يقول: الله في قلبي.

أنا أذكر مناقشةً ناقش فيها شيخنا بعض الحزبيين -قبل نحوٍ من خمسٍ وعشرين سنة-، يقول له: أين الله؟ قال: الله في قلبي، ألم يقل الرسول: (القلب بيت الرب)، وهو حديث مكذوب، فاستدلّ على الباطل بباطل، قال: يا مسكين؛ الله في قلبك، تسجد يسجد معك، وتركع ويركع معك، فبهت، ومنهم من يقول: لا نجيب على كلمة أين الله؛ لأنّ الله لا فوق، لا

سماها: «نور الاقتباس من مشكاة وصية النبي ﷺ لابن عباس».

(١) أي: لا نعبد إلا إياك، ولا نستعين إلا بك.

تحت، لا شمال، لا جنوب، لا شرق، لا غرب، لا خارج العالم، لا داخل العالم، لا منفصل عنه، لا متصل به، لا لون، لا رائحة، لا طعم، لا ذوق، لا حس، قال بعض أهل العلم: «لو قيل لأعظم عالم ذرة: صف لنا العدم، لما استطاع أن يصف العدم بأجلّ من هذا الوصف الذي وصف به هؤلاء ربهم»، لذلك نقل شيخ الإسلام عن بعض أمراء دمشق في عصره، قال: لمّا سمع هؤلاء يقولون هذه القالة الضالة قال: «هؤلاء قومٌ أضاعوا ربهم».

والكتاب والسنّة ناطقان بمئات النصوص القرآنيّة والنبويّة، فضلًا عن الآثار السلفيّة، التي تجعل الأمر مقطوعًا به، قطعًا لا نظر فيه، ولا تردد يعتريه، أنّ الله -تعالى- في السماء كما يليق بجلاله وعظمته وكماله.

٢- **التحاكم**: وهو أمر ينبغي أن نصِّفيه من كثير من الأوهام، وكثير من الخلل والزلل الذي دخله، وأول ذلك: أننا نطالب حكّامنا بالحكم بما أنزل الله، ثم إذا بنا -بمقابل ذلك- لا نطالب أنفسنا بالحكم بما أنزل الله، فنرى أن كثيرًا من هؤلاء المحكومين يحتكمون إلى الأهواء، أو إلى الآراء، ونرى أنهم يرضون بالغيبة والنميمة والظن مما يكون له باب سوء، ومفتاح بلاء في العلائق بين الناس، وهذا كله تحاكم بغير ما أنزل الله إلى غيره!!

وقد قال النبي ﷺ: «**كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته**»(١)، ليس

---

(١) رواه البخاري (٢٥٥٤)، ومسلم (١٨٢٩).

الحاكم فقط هو المخاطب بقوله -تعالى-: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة:٤٤] والظالمون، والفاسقون؛ لأنّ (من) و(ما) كلاهما من ألفاظ العموم، ومن صيغ العموم، فكيف تقصرهما، وتحصرهما في صنفٍ من الناس، مع أنّ الحكم شامل لأصناف الناس، فهذا من أهم شيء يكون وهو أنّ نرد مبدأ التحاكم؛ ليشمل شرائح المجتمع كلها، نعم؛ كلما اتسعت دائرة الولاية والمسؤوليّة عظم الأمر، وعظمت المسائلة، وكبر الذنب، لكننا نتكلم عمّن يحصرون هذا ويقصرونه بغير علم، ولا هدىً، ولا كتاب منير.

أمّا الأمر الثاني مما ينبغي ذكره: وهو التفصيل في مسألة التكفير، فلفظ (الكافرون) هنا كالكفر هنالك: «**لا ترجعوا بعدي كفّارًا يضرب بعضكم رقاب بعض**»(١).

ولقد قال بعض الجهلة بين يدي الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: يا شيخ! لفظ الكفر إذا جاء معرفًا (بأل) يفيد الكفر الأكبر كما في قوله -تعالى-: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾.

قال: يا مسكين الألف واللام إذا دخلت المصدر، لا إذا دخلت اسم الفاعل، فإن من قال هذه القاعدة من أهل العلم قالها في المصدر، لم يقلها في

(١) رواه البخاري (١٢١)، ومسلم (٦٥).

اسم الفاعل، اسم الفاعل دخل عليه (أل) التعريف أم لم يدخل الحكم لا يتغير ولا يتردد ولا يتبدل، (لا ترجعوا بعد كفّارًا) كمثل: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾، لا فرق بالتالي فالكفر ها هنا قد يكون كفرًا أكبر عن: الاستحلال، أو الجحود، أو الإنكار، أو الاستكبار وما أشبه ذلك، وقد يكون كفرًا أصغر إذا كان عن هوىً، أو نفسٍ ظالمة، أو دنيا مُؤثرة، أمّا إطلاق الأحكام هكذا بالجملة لنكفر بها الناس، ولنكفر فيها العامّة والخاصّة، فإنّ هذا من أشنع ما يمكن وجوده، فضلًا عما يترتب عليه من أبشع آثارٍ، وأعظم تبعات.

٣- السنّة: ومجالات التصفية في السنّة كثيرة، أهمها مجالان:

المجال الأول: التصفية المتعلقة بالرواية، فكم من الناس الآن يستدلون ويذكرون ويوردون من الأحاديث الضعيفة، والموضوعة، والمكذوبة، والضعيفة جدًا، والتي لا أصل لها في المساجد، وفي الصحف، وفي المجلات، حتى في الخطب وعلى المنابر؛ يقولون: قال رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ بريء من هذا الذي يقولون.

سمعت رجلًا مرة يستدلُّ بحديثٍ لا أصل له، فقلت له: هذا حديث مكذوب لا أصل له، قال: نحن سمعنا العلماء يقولون: يجوز الاستدلال بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال:

سارت مشرقةً وسرت مغربًا شتان بين مشرِّق ومغرّب

إنّ الشروط العلميّة التي وضعها أهل العلم لهذه القاعدة على فرض ثبوتها وقبولها، شروط لا يكاد يستطيع أن يميزها أفرادٌ أفذاذٌ من العلماء، فكيف بعامتها، ثم كيف بمن لا يفرق فيها بين المكذوب والضعيف، وبين الذي لا أصل له والذي له أصل لكنه لا يصحُّ سنده، ولا يثبت متنه.

هذه آفةٌ موجودة، كم من الأحاديث غيّرت أحكامًا، فمثلًا: «**جنبوا مساجدكم صبيانكم**»(١)، والحديث ضعيف، والذي يترتب على العمل بهذا الحديث الضعيف: أننا نترك الصبيان في الطرقات ليتربوا تربية فاسدة، ولا نصبر عليهم في مساجدنا لنعلمهم دين الله، ونفهمهم ما يصلح لهم، وما يستقيمون عليه.

وأما الأمر الثاني: فهو الدراية والفقه في الحديث، والتفقه في هذه النصوص الصحيحة، فقد يكون حديثٌ ما صحيحًا، لكنّ الاستدلال به يكون قبيحًا؛ لأنه يوضع في غير موضعه، ويورد في غير منزله ومحله، الآن، لو أنك سألت رجلًا: ما دليل اشتراط الطهارة في الصلاة؟ فقال: دليل اشتراط الطهارة في الصلاة قول النبي ﷺ: «**إنّ الإسلام بدأ غريبًا وسيعود**

---

(١) ضعيف جدًّا: وهو مخرّج في «الأجوبة النافعة» (ص٦٤)، وانظر «إصلاح المساجد» (ص١١٠) تخريج وتعليق شيخنا الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

غريبًا كما بدأ فطوبى للغرباء»، دليل صحيح، لكن الاستدلال قبيح وقبيح جدًا، إذ هو في غير موضعه، فهذه آفة من نرى اليوم ممن يتكلمون في العلم بغير علم، وهو مصداق قول النبي ﷺ: «**إنّ الله لا يقبض العلم انتزاعًا، ولكن يقبضه بموت العلماء، حتى إذا لم يبقَ -أو يُبقِ- عالمًا اتخذ الناس رؤوسًا - وفي رواية رؤساء- جهالًا فاستفتوهم بغير علم -وفي رواية: برأيهم- فضلوا وأضلوا**»[1]، إذن هذا العلم النقي سبب السعادة والريادة، وذلك العلم المُضل المُضمحل هو سبب الانحراف، وسبب الخلل، والإسراف في هذه الأمّة -عياذًا بالله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ-، فكم من حديثٍ وضعه الواضعون -وهو صحيح- في غير موضعه فنتجت عن ذلك من الأحكام أحكامٌ بعيدة عن الحق، نائية عن الهدى، مجانبة للصواب.

٤- **الفقه**: وفيه قول النبي ﷺ: «**من يرد الله به خيرًا يُفقه في الدين**»[2]، كما قيل:

العلـم قـال الله قـال رسولـه ... قـال الصحابة ليس بالتمويه
ما العلم نصبك للخلاف سفاهةً ... بين الرسول وبين رأي فقيهِ

فالفقه: هو عماد من أعمدة النظر العلمي في دين الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ، ومجالات

---

(١) رواه البخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣).

(٢) رواه البخاري (٧١)، ومسلم (١٠٣٧).

التصفية فيه كثيرة، لها أصلان وفرعٌ:

أمّا الأصل الأول: إغلاق باب التقليد الذي صار هو الأصل بين الناس، وفي الناس، وعندما نقول: إغلاق باب التقليد فلا نعني بذلك نبذ التقليد كله، ولكننا نعني: أن لا يُتّخذ التقليد دينًا، هذه هي الآفة، وهذه هي البليّة، أمّا التقليد من حيث هو فهو كالتيمم، إذا عدمنا الماء نتيمم، وإذا عدمنا العلم، والحجّة، والبيِّنة نقلِّد، فإنه (لا ينجو من التقليد عالم)، وهذه كلمة سمعتها من شيخنا مرارًا، إنّ أكبر عالمٍ لا ينجو من التقليد، لكن لا ليكون أصلا، إنما هو فرع للضرورة الملجئة إليه.

أمّا الأصل الثاني فهو: فتح باب الاجتهاد، الذي يرى عدد من الفقهاء إغلاقه منذ قرون، والأحكام تتجدد، وبخاصة في هذا الزمان الذي انفتحت المعرفة التكنلوجيّة، والمعارف العلميّة فيه على مصراعيها بصورةٍ مذهلة ومذهلة جدًا، فلو أننا أغلقنا باب الاجتهاد، ولم نجعل له شروطه وضوابطه، ولم نرده إلى أصله، وإلى أساسه، فحينئذٍ ستكون الكلمة لأهل التقليد، لتكون النتائج بعد ذلك من الفساد الأكيد.

ونحن إذ نفتح باب الاجتهاد الذي لم يغلق إلا من قبل أولئك المقلِّدة، إنما نفتحه لمن هو أهله، ولمن هو يستحقه، ولمن هو قادر عليه، لا لمن يحشر أنفه في مضائق هو دونها، وهي أعلى منه، وبعيدة عنه، حتى يكون لكل

فن رجاله، ولكل علمٍ أهله وحملته، أمّا أن يدخل في العلم من ليس هو فيه لا بنقير ولا قطمير فهذا شرٌّ مستطير.

وأمّا الفرعُ فهو: البحث في مسائل الفقه التفصيليّة، لنربطها بالدليل والحجّة، لا لتكون -كما هي الآن في كثير من الوقائع والأعيان- مرتبطةً بالأشخاص، أو بالعلماء، أو بالمذاهب.

فمثلًا؛ يسأل رجل ما قولك في كذا حلال أم حرام؟ فيجاب من هذا: كرهه الشافعي، وأباحه أبو حنيفة قال: وحرمه أحمد.

ثم ماذا؟ أين الحق؟ ألم يسمعوا قول ربنا:﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢]، ﴿ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف: ٣]، وعليه فإنّ ردّ الأمّة -في فقهها- إلى النصِّ الشرعي هو أعظم سبيل للوصول بهم إلى الدليل الرابط إياهم بالحق الجليل.

٥- **التفسير**: وهو من مجالات التصفية الكبرى، فكتب التفسير -اليوم- لا يخلو كتابٌ منها من الأحاديث الموضوعة، أو من تفاسير الإسرائيليات، أو من الآراء وما أشبه ذلك، حتى تفسير الإمام الجليل الكبير أبي الفداء ابن كثير، وهو لعله لا يكاد بيتٌ يخلو منه، فإنّ فيه من الأحاديث الضعيفة، بل من الآثار الإسرائيليّة الشيء الكثير الكثير، فهذا يحتاج جهادًا ومجاهدةً

وتعاونًا حتى نستطيع هذا التمييز، وتلكم التصفية في هذا الباب العظيم الكبير من أبواب العلم.

٦- **التزكية**: فإنها قد صارت معروفة اليوم بمدارس ورجال، بل إنّ جماعات صارت تبايع على هذه المعاني السامية مثل بعض الجماعات الدعويّة التبليغيّة التي تنتشر هنا وهنالك، يُبايَع كبارها من شيوخها على طرقٍ صوفيّة منحرفة: الجشتيّة، والسهروورديّة، والنقشبنديّة، والقادريّة، أربع طرق صوفيّة منحرفة يبايع هؤلاء الأشياخ -عليها- من يثقون بهم منها وهم يقولون: نحن على نهج السنّة، ونحن على طريق السنّة، وفعلنا هذا تزكية.

فيا ترى أين التزكية؟! هل التزكية بالتصوّف؟ كلا؛ ولكنه إفساد، فالتصوف إمّا أن يكون من الدين أو لا يكون من الدين لا ثالث لهما، فإن كان من الدين فتمسكنا بديننا يُغنينا عنه، وإلا فنحن لسنا بحاجة إلى شيء زائد عن هذا الدين، وانتهت القضيّة.

التزكية الربّانيّة هي التزكية القائمة على قوله -تعالى-: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس:٩]، وقوله: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾ [الأعلى:١٤]، والتي هي وظيفة الأنبياء، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُزَكِّيهِمۡۚ﴾ [البقرة:١٢٩]، وهذا يدل على أنّ من أعظم وظائف النبي ﷺ التزكية، ولا سبيل إليها، ولا طريق للوقوف عليها إلا بالكتاب والسنّة، وبما كان عليه

الجيل الأنور، جيل القدوة والأسوة، جيل الخيريّة كلها الذي قال فيه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»[(١)]، جيل السلف الصالحين من أهل سبيل المؤمنين.

٧- **الفكر**: وهي كلمة دخيلة، بل إنني أقول: إنّ أصحاب الفكر اليوم هم أنفسهم أهل الرأي قديمًا؛ لأنّ هؤلاء كمثل أولئك، هم جميعًا بعيدون عن الدليل والحجّة، يجعلون أمورهم مبنيّة على أفكارهم، وعلى آرائهم وتصوراتهم، بعيدًا عن الكتاب والسنّة، وبعيدًا عن هدي سلف الأمّة، والفكر هذا -بانحرافه- **مبني على ثلاثة أقسام:**

أ- **الفكر الكافر**: ككثير من الطرق الأرضيّة التي غزت المسلمين فترةً من الدهر، وحينًا من الزمن، ثم ما لبثت أن انطفأت بعد أن اغترّ بها بعض دعاة الإسلام -وللأسف الشديد-، فالاشتراكيّة مثلًا: قد مرّت فترة من الزمن على أمتنا تُسَبِّحُ بحمدها ليل نهار، حتى إنّ بعض الدعاة الإسلاميين -ممن يُشار إليه بالبنان- ألَّف كتابًا سماه: «اشتراكيّة الإسلام»، وألَّف غير واحد «اشتراكية أبي ذر»، يُريد أن يُلبس الاشتراكيّة لبوسًا يُلطف فيه للناس قبولها، أو يزين لهم -من خلاله- فسادها، وكل ذلك ناءٍ عن الحقّ، بعيد عن الهدى والعلم.

---

(١) رواه البخاري (٢٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٣)، واللفظ له.

ب- **الفكر المرتد**: وأعني به: ذلكم الفكر الذي هو منتسب إلى الإسلام، لكنه في حقيقته خارج عن الإسلام، كفكر القاديانيّة، والبهائيّة، والإسماعيليّة وغيرها، فإنّ المعافى يجب عليه أن يقول: أحمد الله، ومن كان ذا عطيّةٍ للحق يجب أن يكون مستمرًا في طاعة الله، وأنّ من ابتلي بهذا الضلال في كثير أو قليل فلينأ بنفسه، ولينجُ بقلبه حتى يعافيه الله -تعالى- من هذه الأفكار، ومن هذه الأوضار التي لبست لبوس الدين، وهي ضد هذا الدين، بل هي الردّة بثوبها اليقين -نسأل الله العافية-.

جـ- **الأفكار المنحرفة**: وهي أمرٌ وُجد من العصر الأول مستمرًا إلى هذه الساعة، موصولًا إلى قيام الساعة، فكم هي الأفكار المنحرفة في الفقه والعبادة، وفي العلم، وفي السياسة، وفي الدعوة، كلّ ذلك أفكار منحرفةٌ يجب تمييزها، وتصفيتها، وتنقية هذا الدين وأهله منها في قليل وكثير.

٨- **التاريخ**: وهو مجال كبير من مجالات التصفية، وأنا أذكر لكم شيئًا قرأته بعد سقوط تمثال صدام حسين بيومين، في الصحف: رئيس جمعية نسب أهل البيت ينفي نسبة صدام حسين إلى أهل البيت، يعني قبل (٤٨ ساعة) كان من أهل البيت، ثم بعد (٧٢ ساعة) أصبح من غير أهل البيت، هذه نسبة لو أنها مشت وانطلت وامتدّت لكانت دسيسة في التاريخ، لكنّ صاحبها لا يسلم له منها إلا كذبه، وليس بسالم، «**والمتشبع بما لم يعط**

كلابس ثوبي زور»[١]، فضلًا عن أنّ الأصل الأصيل في هذا الباب أن نقول: «**من بطَّأ به عمله لم يُسرع به نسبه»**[٢]، ولكنّ التاريخ -مهما حصل، ومهما جرى فيه- فإنه لا بدّ أن تنكشف ما فيه من آفات، وينكشف ما فيه من ظلم على أيدي أهل الحق، وأهل العلم ولو بعد حين.

فابن بطوطة في رحلته المشهورة يقول: «دخلت دمشق بتاريخ كذا وكذا، ورأيت في جامع بني أميّة رجلًا اسمه أحمد بن تيمية ينزل على درجات المنبر ويقول: إنّ الله ينزل كنزولي هذا»، **وهو كاذب في ذلك مرتين:**

أمّا الأولى: أنه في ذلك الوقت كان شيخ الإسلام في السجن.

والثانية: أنّ شيخ الإسلام له كتابٌ كامل اسمه «شرح حديث النزول»، أقامه على قولٍ يُناقض هذه الفرية، وهي قوله: «إنّ الله ينزل لا كنزولي هذا، ينزل نزولًا يليق بكماله، بجلاله، بعظمته ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]»، فالتاريخ أيضًا فيه مخبّآت، وبلايا، وعجائب، ومنكرات، يجب الوقوف عندها، والتأمل فيها.

٩- **الدعوة**: كم من الناس دخلوا في باب الدعوة وهم دونه، وهم ليسوا أهلًا له، والله -تعالى- يقول: ﴿قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾

---

(١) رواه البخاري (٥٢١٩)، ومسلم (٢١٣٠).

(٢) رواه مسلم (٢٦٩٩).

[يوسف: ١٠٨]، بصيرة العلم، والسنّة، بصيرة المعرفة، والفقه الصحيح، وكم من الناس اليوم جمعوا أحزابًا، وهيئوا مراكز، وبنوا جذورًا، كلّ ذلك مما لا يمت للإسلام والدين بصلة، ومن ذلك أيضًا: أولئك الذين يتكلمون في السياسة باسم الدين، وأنا أقول: الكلام في السياسة باسم الدين صنعة المفاليس؛ لأن هذا شيء يستطيعه كل أحد، فإننا لو أتينا بأصغر فردٍ في هذه القاعة؛ فإنه يستطيع أن يعطينا آخر الأنباء، ثم سهل أن نعالج ذلك بأن نقول: في الحقيقة، وفي الواقع، ومن حيثيّة كذا، هذه الثلاث كلمات أدخل بينها جملًا واعتراضاتٍ من هنا وهناك، ما شاء الله تُصبح السياسي بلا مدافع -نسأل الله العافية-.

ووجدنا في بعض الدعاة مبدأ التمويه، أنهم يغررون الناس بثوب السنّة والعقيدة الصحيحة، لكنّ حقيقة حالهم، ونهاية مآلهم تشير بيقين أنهم ليسوا على هدىً ولا على نور، لا في حقٍّ ولا في هدى، وكم من واحدٍ ظاهره سرور، وباطنه فجور -والعياذ بالله تعالى-، فما يموه به هؤلاء إذا انطلى على بعض الجهلة، وعلى بعض الأغمار، فإنه لن ينطلي بحال من الأحوال على أهل العلم الربانيين، العارفين، الواثقين، الذين يقيسون الأمور بمقياسها الحق، وبأساسها الصدق.

١٠- **اللغة العربية**: وهذه -أيضًا- دخلتها من أفكار المعتزلة والجهميّة

في استعمالاتها وتراكيبها أشياء وأشياء، فأنت -الآن- لو فتحت «مختار الصحاح» -وهو يكاد يكون أشهر معجم لغوي بين أيدي الناس-، لو فتحت مادة استوى تجده يقول: (استوى: أي استولى)، ويأتي ببيت الشعر المنحول القائل:

قد استوى بشرٌ على العراق   من غير سيفٍ أو دمٍ مهراق

ونسي ما رواه البخاري في «صحيحه» عن أبي العالية ومجاهد، (استوى: أي علا وارتفع)(١)، ﴿قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة:٦١]، أنأتي إلى مسالك المعتزلة، وطرائق الجهميّة، ونترك ما كان عليه سلف الأمّة، وهداتها، وأبرارها، وأخيارها؟!! فهذا يجب أن يكون فيه نظرٌ عميق لتحقيقه، وتنقيته، وتصفيته.

أمّا النقطة الأخيرة أيها الإخوة في الله فهي:

١١- تصفية المصطلحات بعدم قبول أيٍّ منها دون نظر، وهذا أشار إليه شيخ الإسلام قديمًا في «التدمريّة» وغيرها، يقول: «**إذا جاءتنا كلمات لم ترد في الكتاب والسنّة قبل أن ننفيها أو نثبتها لا بدّ أن نستفصل من المتكلم فيها ماذا تريد؟**»، أمّا أن نأتي إلى مصطلح جامد فنقبله بعجره وبجره، من غير

---

(١) «صحيح البخاري» كتاب التوحيد - الباب (٢٢) ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود:٧]، ﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [التوبة:١٢٩].

استفصال، وبالتالي قد نبطل حقًا، أو نحقُّ باطلًا، فهذا ليس من العلم، وليس من الهدى في شيء.

أمثلة هذا الباب كثيرة، ذكرنا بعضها فيما مضى، وذكر بعض إخواننا شيئًا منها، مثلًا الآن كلمة: (الإرجاء)؛ فهي -اليوم- غير معلومة المعنى والحقيقة عند الأكثرين من المخالفين، ممن هم لها من المرددين، والذين هم بها من الجاهلين، ثم إذا قلت له: الإرجاء من أرجأ، أم رجا، أم رجع؟ فوالله لا يعرف.

طيب ما معنى الإرجاء؟ يقول لك: يا أخي المهم إرجاء.

لا علم، ولا نية، ولا حلم، ولا بصيرة، ولا حق، ولا هدى، إنما هو استمرار في الباطل، وعتوٌّ في الغي، وعلو في الجهل -عياذًا بالله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ-.

فأسأل الله جَلَّ وَعَلَا أن نكون من عدول الأمّة، أو -في الأقل- مع ركب عدولها، تنقية لهذا الدين، وتصفية لما علق بشريعة الله عَزَّ وَجَلَّ مما ليس فيها.

القسم الثاني

الندوات

١- التحذير من التطرف والغلو في التكفير.

٢- الأصالة والمعاصرة.

٣- الثبات والشمول.

الندوة الأولى

التحذير من التطرف والغلو في والتكفير

مدير الندوة:

فضيلة الشيخ د.محمد موسى نصر

شارك في الندوة:

فضيلة الشيخ د.خالد العنبري

فضيلة الشيخ علي الحلبي

كلمة مدير الندوة

فضيلة الشيخ الدكتور محمد موسى نصر

إنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله، أما بعد:

فهذه هي الندوة الأولى من ندوات هذا الملتقى العلمي، وعنوان هذه الندوة: «**التحذير من التطرف والغلو في التكفير**»، وهي مشكلةٌ وفتنةٌ قديمة جديدة متجددة، عانت منها المجتمعات الإسلاميّة معاناة شديدة، حتى انتشر في الأمّة -والعياذ بالله- لشيوعها فكر الخوارج، وما تمخّض عنه من تكفير وتفجير، وكلُّ ذلك مردُّه الانحراف عن الصراط المستقيم، وعن الاعتدال، والوسطيّة، بل وعن منهج أهل السنّة والجماعة في استقامتهم؛ وذلك أنّ الاعتدال هو منهجهم كما قال الإمام الحسن البصري -يرحمه

الله-: «دينكم[١] بين الغالي فيه، والجافي عنه»[٢]، فحقًا إنه بين الإفراط والتفريط، والغلو والتقصير، فعن **مظاهر الغلو وآثاره المدمرة على أمّة الإسلام -أفرادًا وجماعات، حكوماتٍ وشعوبًا-** يُحدثنا فضيلة الشيخ علي الحلبي -حفظه الله تعالى- فليتفضل مشكورًا مأجورًا -بإذن الله-.

---

(١) يعني: الذي ارتضاه الله لكم.

(٢) «سنن الدارمي» (٢٢٢).

كلمة فضيلة

الشيخ علي بن حسن الحلبي

إنَّ موضوع الغلو موضوعٌ قديم جديد، قديمٌ بأصوله، جديد ومتجدد بآثاره، ذلكم؛ أنّ الغلو قد كان فيمن كان قبلنا، يقول الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿يَـٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَـٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾ [النساء:١٧١]، فكان ذلك نهيًا من الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ في كتابه عمَّا غلا فيه أهل الكتاب من قبل، ولقد أخبرنا نبينا عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بقوله: «**لتتبعن سنن من كان قبلكم شبرًا بشبر، وذراعًا بذراع، حتى لو دخلوا جحر ضبّ لتبعتموهم**»، قالوا: يا رسول الله: آليهود والنصارى؟ فقال عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**فمن**(١)»(٢)، فهذا الغلو قديمٌ قِدَم أهل الكتاب، لكنه متجدد في هذه الأمّة في الأزمان كلها.

بل أخبر النبي عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أنّ الخوارج -وهم في أعلى درجات أهل الغلو في هذا الدين- يخرجون قبل يوم القيامة مع الدجال، وفي ذلك إشارة إلى أنهم لا ينقطعون، بل يستمرون ويتواصلون، وموضع الفتنة، وموضع

---

(١) أي: فمن غيرهم.

(٢) رواه مسلم (٢٦٦٩).

المحنة؛ لأنّ كثيرًا من الناس قد لا تتميَّز لهم شارات[(١)] الخوارج، ولا أماراتهم؛ فيظنون كلّ ذي لحية، أو كلّ من يتكلم بالدين أنه على خير وحق، وهذا كما قال النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في بعض أوصاف الخوارج: «يقولون من خير قول البريّة»[(٢)].

فالمشكلةُ معهم ليست مشكلة رواية، فهم يتكلمون ويروون ويسندون، كما نتكلم ونروي ونسند، لكنّ المشكلة معهم مشكلة دراية، وقد أعجبتني كلمةٌ قرأتها لبعض من ينتقد هذه الأفكار، قال: «المشكلة مع هؤلاء ليست في قلوبهم، ولكنها في عقولهم»، وعليه فمن شروط قبول العمل شرطان أساسيان: الإخلاص لله، والموافقة لسنّة رسول الله ﷺ، فنحن لا نتكلم في إخلاص هؤلاء، فالإخلاص سرُّ العبوديّة، لا يعلم به، ولا يعلم حقيقته إلا ربُّ العالمين، وإنما نحن نناقش الظاهر من القول والعمل؛ لنضعه على مرآة الحق، فإن وافقه فنعمّا هو، وإن خالفه فمردود هو كائنًا من كان قائله، وكائنًا من كان فاعله.

ولعلّ الكثيرين منكم يعلمون قصّة أبي موسى الأشعري أنه رأى في المسجد قومًا حلقًا حلقًا، وعلى رأس كل حلقةٍ رجلٌ، بين أيديهم حصًا

(١) أي: علاماتهم.

(٢) رواه البخاري (٣٤١٥)، ومسلم (١٠٦٦).

يعدون عليها التسبيح والتكبير والتهليل، وعلى رأس كل حلقة هذا الرجل قائلًا: سبحوا مئة، فيسبحون، هللوا مئة، فيهللون، فذهب إلى دار عبدالله بن مسعود، فلما خرج ابن مسعود قال: ماذا عندك يا أبا موسى؟ قال: «رأيت أمرًا أنكرته، ولم أر إلا خيرًا»، فكأنه يقول: هو خيرٌ ظاهره، وإن كان شرًّا باطنه وحقيقته، قال: «ماذا رأيت؟» قال: «رأيت قومًا حلقًا حلقًا على رأس كل حلقة رجل يقول: سبحوا مئة.... إلخ»، قال: «هلَّا قلت لهم: عدُّوا سيئاتكم، وأنا ضامن أن لا يضيع من حسناتكم شيء»، قال: «لم أقل لهم شيئًا انتظار أمرك»، هذا المعْلَمُ الأول من معالم أهل الحق، وهو الصلة المتواصلة المرتبطة بالعلم وأهله، رأى أمرًا أنكره، لكن علم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه لا يجوز لأحدٍ أن يتنطَّح في مسائل العلم، وفي بيئته من هو أعلم منه، ومن هو أفقه بكتاب الله منه.

وهذا ما يأمرك به دينك، ويأمرك به منهجك، وخلقك، وصلاحك، وعلى هذا النهج القويم كان أصحاب رسول الله ﷺ، كما قال محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى: «أدركت مئة وعشرين من أصحاب رسول الله ﷺ يتدافعون الفتيا حتى ترجع إلى أولهم»[(١)]، واليوم يتنطّحُ الناس الصغار قبل الكبار، ليوجهوا أنفسهم ويصدروها بالفتيا وللتصدُّر، وفي غلاظ المسائل

---

(١) «إعلام الموقعين» (٢/ ٦٢-٦٣) تحقيق الشيخ مشهور بن حسن -حفظه الله-.

وكبارها.

ثم ذهب ابن مسعود ووقف على رأس حلقة من الحلق قال: «ماذا تفعلون؟»، قالوا: حصًا نعد بها التسبيح والتكبير والتهليل، قال: «عدوا سيئاتكم، وأنا ضامن أن لا يضيع من حسناتكم شيء، هذه ثياب رسول الله ﷺ لم تبل، وهذه آنيته لم تكسر، وهؤلاء أصحابه بينكم متوافرون، والله إنكم لعلى ملّة هي أهدى من ملة رسول الله ﷺ أو أنكم مفتتحوا باب ضلالة»، قالوا: يا ابن مسعود لم نرد بذلك إلا الخير، فقال رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «وكم من مريدٍ للخير لن يصيبه»، يقول راوي الأثر عمرو بن سلمة، قال: «رأيت عامّة أولئك الحلق يطاعنون المسلمين يوم النهروان مع الخوارج»[(١)].

وفي إحدى روايات هذا الحديث، يروي ابن مسعود أنّ النبي ﷺ قال: «**يحقر أحدكم صلاته بصلاتهم، وصيامه بصيامهم، يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم**»، تراهم مع المصلين يصلون، ومع الصائمين يصومون، ومع القارئين للقرآن يقرأون، ترى لحىً، وأثوابًا، يقولون بقول خير البريّة، لكنّ الضابط الأكبر، الذي يُبيِّن انسلاخهم من منهج أهل الحق، وخروجهم عن طريقه وسلسلته، هو ذلك الأمر الدقيق وهو «الإسناد»، أين إسنادهم العلمي؟ أين مرجعيتهم العلميّة؟ أين هم في سلسلة الذهب التي تلقيناها عن

---

(١) رواه الدارمي في «سننه» (٢١٠) بالسند الصحيح.

علمائنا، وأئمتنا الكبراء، بدءًا من أصحاب رسول الله ﷺ ومن معهم من السلف الأولين، ومرورًا بأئمة العلم والدين، وصولًا إلى شيخ الإسلام ابن تيمية، وصولًا إلى الإمام محمد بن عبد الوهاب، والإمام الشوكاني، والمعلمي اليماني، وأحمد شاكر، والألباني، وابن باز، والعثيمين، أين هؤلاء من أولئك؟ نسأل الله -تعالى- أن يردنا إلى الحق ردًّا جميلًا، وصلى الله على نبينا محمد.

مدير الندوة فضيلة الشيخ الدكتور محمد موسى نصر

جزى الله فضيلة الشيخ على هذه الإفادة والإجادة وبارك الله فيه، وإن كان الموضوع يحتاج إلى بسط أكثر.

فالتكفير مزلقٌ خطير، ومنهج مدمر، أول من قال به الخوارج والمعتزلة، ولهم -للأسف- أذنابٌ في كل عصرٍ ومصر، وفي كل أوان وحين، يسلكون مسلكهم، وينهجون منهجهم، يروعون به المجتمعات الآمنة، ويكفّرون حكّام المسلمين، ويستبيحون الخروج عليهم، ويستبيحون هدر الدماء البريئة، فالتكفير -أيها الإخوة- حقٌّ لله والرسول، لا يَبُتُّ(١) فيه إلا العلماء الراسخون، الذين بالحق قاموا وبه يعدلون، أمّا سفهاء الأحلام، حدثاء الأسنان، الذين يندفعون من حماساتٍ فارغة، وليست لهم مرجعيّة شرعيّة، فهؤلاء تكفّل العلماء بالردّ عليهم، وبيان ضلالاتهم.

فحول موضوع **تكفير الحكام**، الذي قاد إلى التفجير، والتكفير، والقتل، والتدمير، يُحدثنا فضيلة الشيخ الدكتور خالد العنبري -حفظه الله وقوّاه-.

---

(١) البّتُّ: بفتح الباء وتشديد التاء هو القطع والجزم، ومنه قول رؤبة:

من يك ذا بتٍّ فهذا بتّي ... مقيظ مصيف مشتي

كلمة فضيلة
الشيخ الدكتور خالد العنبري

قبل أن أبدًا حديثي أقول كلمة في نفسي سمعتها من أحد الأشياخ، يقول: «إنّ السلفيّة الصحيحة لا يعرفها على حقيقتها إلا من تتلمذ على يد الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أو كان له علاقة بتلامذة الشيخ»، هذه بشرى أزفها إليكم، فهنيئًا لكم وجود الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ دهرًا من الزمان بين ظهرانيكم، ثم هنيئًا لكم أن أكرمكم بوجود تلاميذ بررة لهذا الشيخ الكريم، يقومون بهذه الدعوة بعد وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ثم أمّا بعد:

فإنَّ هذه المسألة من الدقّة بمكان، ولسوف أختصر الكلام فيها اختصارًا، فلنبدأ بتقرير مسألة:

هل الأصل في الحكام الكفر أم الإسلام؟

إنّ الأمر الذي لا اختلاف فيه أنّ الأصل في المسلم سواء كان حاكمًا أم محكومًا بقاء إسلامه حتى يتحققَ زواله عنه بمقتضى الدليل الشرعي.

ومما يدل على ذلك بوضوح:

قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنۡ

أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [النساء:٩٤].

وقال البغوي عند تفسيرها: «إذا رأى الغزاةُ في بلد أو قرية شعارَ الإسلام فعليهم أن يكفوا عنهم، فإن النبي ﷺ كان إذا غزا قومًا، فإن سمع أذانًا كف عنهم، وإن لم يسمع أغار عليهم»(١).

ومما يدل على ذلك أيضًا حديث أسامة قال: «بعثنا رسول الله ﷺ في سرية، فصبَّحْنا الحُرَقَات من جهينة، فأدركت رجلًا، فقال: لا إله إلا الله. فطعنته، فوقع في نفسي من ذلك، فذكرته للنبي ﷺ، فقال: «**أقال: لا إله إلا الله، وقتلته؟!**» قلت: يا رسول الله، إنما قالها خوفًا من السلاح. قال: «**أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا؟!**». فما زال يكررها عليّ حتى تمنيت أني أسلمت يومئذ»(٢).

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: «معناه أنك إنما كلفت بالعمل بالظاهر، وما ينطق به اللسان، وأما القلب فليس لك طريق إلى معرفة ما فيه، فأنكر عليه امتناعه من العمل بما ظهر باللسان... وفيه دليل على القاعدة المعروفة في الفقه

(١) «تفسير البغوي»: (١/ ٥٨١).

(٢) رواه البخاري (٤٢٦٩)، ومسلم (٩٦) واللفظ له.

والأصول: أن الأحكام فيها بالظاهر، والله يتولى السرائر»[(١)].

ومن ثم كان لابد من الاحتياط وترك التساهل في تكفير المسلم -حاكمًا أو محكومًا-؛ لأن في ذلك محذورين عظيمين:

أحدها: الوقوع في الوعيد الشديد، فقد أخبر عبد الله بن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أن رسول الله ﷺ قال: «أيما رجل قال لأخيه يا كافر، فقد باء بِهَا أحدهما إن كان كما قال، وإلا رجعت عليه»[(٢)]، وفي رواية لمسلم: «إذا كفر الرجل أخاه فقد باء بِهَا أحدهما».

الثاني: افتراء الكذب على الله -تعالى-؛ لأن التكفير حكم شرعي، وحق لله -سبحانه-، فلا كافر إلا من كفره الله ورسوله، وبعبارة أُخرى: لا يكفر إلا من قام على تكفيره دليل لا معارض له من الكتاب أو السنة.

وهذا الاحتياط يوجب على العالم أو الباحث أن يراعي أمورًا كثيرة، **أهمها أمران:**

أولًا: دلالة نصوص الكتاب والسنة على أن ما صدر من المسلم (قولًا أو فعلًا) يوجب التكفير، **ذلك بأن هذه النصوص على نوعين من حيث دلالتها:**

---

(١) «شرح النووي لصحيح مسلم» (٢/ ١٠٤).

(٢) رواه البخاري: (٦١٠٤)، ومسلم: (١١١).

١- **إما أن تكون قطعية المعنى والدلالة:** كتكفير من أشرك بالله في دعاء أو ذبح أو نذر، ونحو ذلك من العبادات، أو من استهزأ بالله ورسله، أو جحد معلومًا من الدين بالضرورة، فأمثال هذا -مما هو من أنواع الكفر الأكبر المخرج من الملة والدائرة الإسلامية- وقع إجماع أهل السنة على التكفير به لدلالة النصوص القطعية على التكفير به.

٢- **وإما أن تكون ظنية المعنى والدلالة:** أي أن هذه النصوص الواردة في التكفير تحتمل الكفرين معًا: الأكبر والأصغر، **وهذا بدوره ينقسم إلى قسمين:**

أولهما: ما أجمع علماء السنة على عدم التكفير به: لاتفاقهم على اعتباره من نوع الكفر الأصغر غير المخرج من الملة، كما في الحديثين الشريفين: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»[(١)]، و«إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر، فقد باء بِهِ أحدهما»[(٢)].

وثانيهما: ما اختلف العلماء في تفسيره بأحد الكفرين؛ لاتفاقهم على اعتباره من نوع الكفر الأصغر غير المخرج من الملّة: ومن أمثلته نصوص تكفير الخوارج وتكفير تارك الصلاة -تكاسلًا-، فالاحتراز بعدم التكفير

---

(١) رواه البخاري (٤٨)، ومسلم (٦٤).

(٢) رواه البخاري (٦١٠٣)، ومسلم (٦٠) واللفظ للبخاري.

واستعمال الاحتياط هاهنا أولى؛ لأن الخطأ في العفو خير من الخطأ في العقوبة.

وعلى هذا فإن الاحتياط الحق يقتضي حصر التكفير في المجمع عليه بين أهل السنّة والجماعة دون غيره؛ لوقوع الاحتمال فيما اختلف في تفسيره، وعلى هذه الاحترازات جرى -بحقّ- عمل أهل العلم والسنّة.

قال حافظ المغرب أبو عمر بن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كل من ثبت له عقد الإسلام في وقت بإجماع من المسلمين، ثم أذنب ذنبًا، أو تأول تأويلًا، فاختلفوا بعد في خروجه من الإسلام، لَمْ يكن لاختلافهم بعد إجماعهم معنى يوجب حجة، ولا يخرج من الإسلام المتفق عليه إلا باتفاق آخر، أو سنة ثابتة لا معارض لها.

وقد اتفق أهل السنة والجماعة -وهم أهل الفقه والأثر- على أن أحدًا لا يخرجه ذنبه -وإن عظم- من الإسلام، وخالفهم أهل البدع.

فالواجب في النظر أن لا يكفر إلا من اتفق الجميع على تكفيره، أو قام على تكفيره دليل لا مدفع له من كتاب أو سنة»(١).

والأمرُ الثاني بعد التحقق من دلالة النصوص على التكفير: التثبتُ من توفر شروط التكفير وانتفاء موانعه في الشخص المعين، وأهم هذه الشروط:

---

(١) «التمهيد» (١٧/ ٢١).

إقامة الحجة على ذلك المعين وزوال الشبهة عنه!

قال -تعالى-: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

وقال -سبحانه-: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥].

وقال -جل ذكره-: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝٨ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ كَبِيرٍ﴾ [الملك:٨-٩].

إلى غير ذلك من الآيات التي تدل دلالة واضحة لا لبس فيها ولا غموض، أن الله لا يعذب أحدًا إلا بعد قيام الحجة وزوال الشبهة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«فليس لأحد أن يكفر أحدًا من المسلمين، وإن أخطأ وغلط حتى تقام عليه الحجة، وتبيَّن له المحجة، ومن ثبت إسلامه بيقين، لَمْ يزل عنه ذلك بالشك، بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة، وإزالة الشبهة»(١).

فإذا كان الأمر يتعلق بالحكام، فالشرع يدعو لمزيد من الحذر، وكثير من الحيطة، لما يترتب على تكفيرهم -بحق أو باطل- من عواقب رهيبة، وأحكام كبيرة، ولذلك قال رسول الله: «**إلا أن تروا كفرًا بواحًا عندكم فيه**

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٦٦).

من الله برهان»[١].

وهذا المنهج في التحرز من تكفير الحكام سلكه الأئمة من أهل السنة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومع هذا فالذين كانوا من ولاة الأمور يقولون بقول الجهمية: إن القرآن مخلوق، وإن الله لا يُرى في الآخرة، وغير ذلك ويدعون الناس إلى ذلك، ويَمتحنونَهم، ويعاقبونَهُم إذا لَمْ يجيبوهم، ويكفرون من لَمْ يجبهم، حتى إنَّهم كانوا إذا أمسكوا الأسير لَمْ يطلقوه حتى يقر بقول الجهمية: إن القرآن مخلوق، وغير ذلك، ولا يولون متوليًا، ولا يعطون رزقًا من بيت المال إلا لمن يقول ذلك، ومع هذا فالإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ ترحم عليهم، واستغفر لهم، لعلمه بأنَّهم لَمْ يَتَبَيَّنْ لهم أنَّهم مكذبون للرسول ﷺ، ولا جاحدون لما جاء به، ولكن تأولوا فأخطأوا، وقلدوا من قال لهم ذلك»[٢].

الحكم بغير ما أنزل الله من أي الكفرين؟

وإذا كان الله -سبحانه- قد جعلَ الحكمَ بغير ما أنزل الله من الكفر العملي، كما قال -تعالى-: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة:٤٤]، فإنه يجب الأخذ في الاعتبار أن الكفرَ العملي في لغة

---

(١) رواه البخاري (٧٠٥٥)، ومسلم (١٨٤٠).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٣/٣٤٨-٣٤٩).

الشارع **نوعان:**

١- كفر عملي مخرج من الملة بالكلية، وذلك إذا دل على فساد الاعتقاد من الجحود أو الاستحلال، أو دل على فساد عمل القلب من الاستهانة والاستخفاف، أو الإباء والاستكبار -ولو مع وجود التصديق في القلب والإقرار باللسان-، كالاستهزاء بالشرع، والسجود للأصنام، وإلقاء المصاحف في القاذورات.

٢- كفر عملي غير مخرج من الدائرة الإسلامية إلا إذا دل على فساد الاعتقاد من الجحود أو الاستحلال، كالزنا والسرقة وشرب الخمر وقتال المسلم وإتيان الحائض، وغير ذلك مما سمَّاه الشارع كفرًا، وثبت بالدليل والبرهان أنه لَمْ يُرد الكفر المخرج من الملة.

وبعبارة أخرى: فإن الأعمال الظاهرة التي أطلق عليها الشرعُ كلمةَ الكفر نوعان:

الأول: أعمال تضاد الإيمان من كل وجه، ولا تحتمل إلا الكفر، كسبِّ الله -سبحانه-، والاستهزاء بآياته ورسوله، فمثل هذا كفر في ذاته، لا يُشترط في تكفير المتلبس به النظرُ في اعتقاده والتثبتُ من جحوده أو استحلاله، فهذا كفر كيف كان!

الثاني: أعمال لا تضاد الإيمان من كل وجه، أو تحتمل الكفر وغيره، فهذا لابد من استفصال الواقع فيه، والنظر في حاله أو اعتقاده، والتأكد من

جحوده أو استحلاله، كالزنا وشرب الخمر وموالاة الكفار، ونحو ذلك مما يحتمل أنه فعله عن اعتقاد فاسد، أو فعله لمجرد شهوة أو مصلحة.

فالحكم بغير ما أنزل الله من أي النوعين؟ **وبتعبير أوضح**: هل الحكمُ بغير ما أنزل الله عملٌ يضادُ الإيمان من كل وجه، ولا يحتملُ ممن وقع فيه إلا الكفرَ قولًا واحدًا؟ أم أنه يحتمل ممن تلبسَ به الكفرَ وغيرَه، ومن ثم وجبَ استفصالُه والنظرُ في اعتقاده؟

الجوابُ: أنه من الثاني دون الأول!

وذلك بإجماع أهل السنة! وأتحدى من يخالف! فهذه ثلاثة تقريرات من الأهمية بمكان تعين على إدراك الحق في هذه المسألة الكبيرة المضنية:

الأول: تقرير أكابر العلماء أن عدم الاستفصال للحاكم (بغير ما أنزل الله) -قبل تكفيره، أو مجاوزة النظر إلى اعتقاده، أو التثبت من جحوده أحكام الله، أو استحلاله حكم ما سواه، أو تكفيره بإطلاق: جحد أم لم يجحد، استحل أم لم يستحل-، ليس من منهج أهل السنة، بل هو من صميم اعتقاد الخوارج الحرورية!

الثاني: تقرير العلماء من المفسرين لآية (المائدة) أن الحكم بغير ما أنزل الله من النوع الثاني لا الأول، وإيجابهم الاستفصال من الحاكم والنظر إلى اعتقاده، والتثبت من جحودِه وجوبَ الحكم بالشريعة، أو استحلاله الحكمَ

بغيرها من القوانين الوضعية والأحكام الجاهلية.

الثالث: تقرير الإجماع على عدم كفر من حكم بغير ما أنزل الله من غير جحود واستحلال.

التقرير الأول:

تقرير أكابر العلماء أن تكفير الحكام بإطلاق ودون النظر للاعتقاد، أو التثبت من شرط الجحود أو الاستحلال ليس من منهج أهل السنة، بل هو عقيدة الخوارج الحرورية

قال الإمام الكبير والتابعي الشهير سعيد بن جبير: مما تتبع الحرورية من المتشابه قول الله -تعالى-: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة:٤٤]، ويقرنون معها: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام:١]، فإذا رأوا الإمام يحكم بغير الحق، قالوا: قد كفر، ومن كفر عدل بربه، ومن عدل بربه فقد أشرك، فهؤلاء الأئمة مشركون، فيخرجون، فيفعلون ما رأيت! لأنهم يتأولون هذه الآية(١).

وقال مثله تمامًا الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن الحسين الآجري(٢) (٣٦٠هـ).

---

(١) «الاعتصام» للشاطبي (٣/ ١٤٨).

(٢) «الشريعة» (١/ ٣٤٢) الأثر رقم (٤٤).

وقال الإمام الكبير أبو بكر الجصَّاص: «وقد تأولت الخوارج هذه الآية على تكفير من ترك الحكم بما أنزل الله من غير جحود»[(١)].

وقال شيخ الإسلام وحجة أهل السنة والجماعة الإمام العلامة أبو المظفر السمعاني (ت ٤٨٦هـ): «واعلم أن الخوارج يستدلون بِهذه الآية، ويقولون: من لَمْ يحكم بما أنزل الله فهو كافر، وأهل السنة قالوا: لا يكفر بترك الحكم»[(٢)].

وقال حافظ أهل المغرب أبو عمر بن عبد البر: «وقد ضلت جماعة من أهل البدع من الخوارج والمعتزلة في هذا الباب فاحتجوا بِهذه الآثار ومثلها في تكفير المذنبين، واحتجوا من كتاب الله بآيات ليست على ظاهرها مثل قوله -تعالى-:﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة:٤٤]»[(٣)].

وقال الإمام القاضي أبو يعلى في مسائل الإيمان: «واحتج -يعني: أحد الخوارج- بقوله -تعالى-: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة:٤٤]، وظاهر هذا يوجب إكفار أئمة الجور، وهذا قولنا -

---

(١) «أحكام القرآن»: (٢/ ٥٣٤).

(٢) «تفسير أبي المظفر السمعاني»: (٢/ ٤٢).

(٣) «التمهيد»: (١٧/ ١٦).

يعني: قول الخوارج-، والجواب: أن المراد بتلك اليهود... »(١).

وقال أبو حيان في تفسيره: «واحتجت الخوارج بِهَذه الآية على أن كل من عصى الله تعالى فهو كافر، وقالوا: هي نص في كل من حكم بغير ما أنزل الله فهو كافر»(٢).

وقال أبو العباس القرطبي في كتاب «المفهم» له: «قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾ [المائدة:٤٤]، يحتج بظاهره من يكفر بالذنوب -وهم الخوارج!- ولا حجة لهم فيه»(٣).

ونقل تلميذه أبو عبدالله القرطبي في تفسيره عن القشيري قوله: «ومذهب الخوارج أن من ارتشى وحكم بغير حكم الله فهو كافر!»(٤).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذه الآية ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ﴾ [النساء: ٦٥] مما يحتج بها الخوارج على تكفير ولاة الأمر

(١) «مسائل الإيمان» (٣٤٠- ٣٤١).

(٢) «البحر المحيط» (٣/ ٤٩٣).

(٣) «المفهم» (٥/ ١١٧).

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» (٦/ ١٩١).

الذين لا يحكمون بما أنزل الله، ثم يزعمون أن اعتقادهم هو حكم الله»[(١)].

فهذا تقرير عشرة من الأئمة أن إدراج الحكم بغير ما أنزل الله في (**النوع الأول: أعني ما يضاد الإيمان من كل وجه، أو ما لا يحتمل إلا الكفر**) (بحيث يكون كسب الله والاستهزاء بآياته ورسله) فهذا من صميم فكر الخوارج، وليس من عقيدة السلف وأهل السنة في شيء!

وهذا يعني أن الحكم بغير ما أنزل الله بإجماع أهل السنة من النوع الثاني أعني ما لا يضاد الإيمان من كل وجه، أو ما يحتمل الكفر وغيره، مما لابد فيه من استفصال الواقع فيه، والنظر في حاله أو اعتقاده، والتأكد من جحوده أو استحلاله، فإن كان مستحلًا للحكم بغير ما أنزل الله كفر، و إلا فلا!

وأقوال أهل العلم في تفسير آية المائدة (٤٤) تؤكد هذا التقرير.

التقرير الثاني:

يجب استفصال الحاكم والنظر إلى اعتقاده والتثبت من جحودِه وجوبَ الحكم بالشَّريعة

وقد ذكرت في كتاب «الحكم بغير ما أنزل الله» جملة كبيرة من أقوال العلماء تكفر الحاكم الجاحد لما أنزل الله دون المقر بوجوبه، المعتقد أفضليته على ما سواه من الأحكام الوضعية، ومن ثم فإنه يجب النظر في

---

(١) «منهاج السنة» (٥/ ١٣١).

اعتقاد الحاكم والتثبت من قضية جحوده أحكام الله واستحلاله الحكم بخلافها!

التقرير الثالث:

الإجماع على عدم كفر من حكم بغير ما أنزل الله من غير جحود واستحلال

الأمر الذي لا اختلاف فيه بين المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين: أن من حكم بغير ما أنزل رب العالمين جحودًا أو استحلالًا خرج من الملة الإسلامية، والدائرة الإيمانية بالكلية.

وضرب بعض المعاصرين في أودية الحدس، فسبق إلى ظنه أن أهل السنة من المتقدمين والمتأخرين مختلفون في كفر من حكم بغير الشريعة الإسلامية هوى ومعصية، أو خوفًا ورجاء، أو شهوة وجهلًا!

والحق أن هذا الاختلاف المتكهن لا يخرج عن حد المظنونات، فالإجماع على عدم كفر من لَم يحكم بما أنزل الله -من غير جحود واستحلال- ثابت للمتعمق في البحث، الممعن في الفحص من طرق أربعة:

الطريق الأولى: التصريح بالإجماع:

١- **قال أبو العباس القرطبي صاحب «المفهم»**: «وترك الحكم بذلك ليس بشرك بالاتفاق، فيجوز أن يغفر، والكفر لا يغفر، فلا يكون ترك العمل

بالحكم كفرًا»[١].

٢- **وقال صاحب «تفسير المنار»**: «أما ظاهر الآية، فلم يقل به أحد من أئمة الفقه المشهورين، بل لَمْ يقل به أحد قط»[٢].

٣- وسيأتي -إن شاء الله قريبًا- قول المأمون لخارجي مارق: «كما رضيت بإجماعهم في التَّنْزِيل، فارض بإجماعهم في التأويل». يعني في عدم التكفير للحاكم بغير ما أنزل الله دون جحود، وحكاية الكبار من العلماء له - أي لهذا الأثر- من أمثال الخطيب البغدادي والذهبي وإقرارهم له.

الطريق الثانية:

ما سبق من تقرير عشرة من أئمة العلماء أن تكفير من حكم بغير ما أنزل الله دون استحلال، أو إدراج الحكم بغير ما أنزل الله من غير جحود في نوع الكفر الأكبر المخرج من الملة الذي يضاد الإيمان من كل وجه، أو ما لا يحتمل إلا الكفر الأكبر مثل سَبِّ الله والاستهزاء بآياته ورسله، فهذا من صميم فكر الخوارج واعتقادهم، وليس من عقيدة السلف وأهل السنة في شيء!

(١) «المفهم» (٥/ ١١٨).

(٢) «تفسير المنار» (٦/ ٣٣٥).

الطريق الثالثة:

أن السلف وأهل السنة مجمعون على أنَّهُم لا يكفرون مسلمًا بكبيرة، ما لَمْ يستحلها، أو يجحد تحريمها، وقد سقت في كتاب «الحكم بما أنزل الله» قضاءَ أعداد غفيرة وجماعات عظيمة من أئمة العلماء وشيوخ الإسلام النبلاء: أن الحكم بغير الشريعة الغراء -من غير ما جحود واستحلال- معصية من المعاصي، وكبيرة من الكبائر، ولم يخالف في ذلك أحد يذكر، كما سيأتي تفصيله.

وقال أبو عمر بن عبد البر: «وأجمع العلماء على أن الجور في الحكم من الكبائر لمن تعمد ذلك عالمًا به، رويت في ذلك آثار عديدة عن السلف، وقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة:٤٤]. و﴿ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [البقرة:٢٢٩]. و﴿ٱلْفَـٰسِقُونَ﴾ [البقرة:٢٢٩]. نزلت في أهل الكتاب.

قال حذيفة وابن عباس: وهي عامة فينا.

قالوا: ليس بكفر ينقل عن الملة إذا فعل ذلك رجل من هذه الأمة، حتى يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر.

رُوي هذا المعنى عن جماعة من العلماء بتأويل القرآن، منهم: ابن

عباس، وطاوس، وعطاء»(١).

الطريق الرابعة في تقرير الإجماع:

إن الأصل في هذه المسألة، أعني قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة:٤٤]، لَمْ يختلف مفسروه من السلف والخلف على هذا التفصيل الذي حكيناه غير مرة، لكن قد وقع في عباراتِهم تباين في الألفاظ، يحسبها من لا علم عنده اختلافًا فيحكيها أقوالًا، وليس كذلك، فإن منهم من يعبر عن الشيء بلازمه أو بنظيره، ومنهم من ينص على الشيء بعينه، والكل بمعنى واحد(٢)، فالخلاف المتبادر من اختلاف عباراتِهم، إنما هو اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، ولا أريد أن أطيل، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

(١) «التمهيد» (٥/ ٧٤-٧٥).

(٢) انظر «مقدمة في أصول التفسير لشيخ الإسلام»، ومقدمة «تفسير ابن كثير».

مدير الندوة فضيلة الشيخ الدكتور محمد موسى نصر

جزى الله خيرًا فضيلة الشيخ خالد على هذا الإيضاح، وهذا التفصيل، وهذا البيان الشافي الكافي الوافي، وإنّ البعض يظنُّ أنّ السلفيين، أو مشايخ هذه الدعوة المباركة إنّما يؤصلون هذا التأصيل، ويبينون حدود الله أنهم يدافعون عن الحكّام.

ولم لا ندافع عن الحكام ما داموا مسلمين، فإننا ندافع عنهم بحق، ونذب عن مجتمعات الإسلام فتنًا عمياء، ونذب عن بلاد الإسلام ما يحاك ضدها من مؤامرات، وما يُجنّد ضدّ هذه المجتمعات، وضد الأبرياء من كثير من السفهاء؛ للنيل من هذه الأمّة، ومن دينها، ومن عقيدتها، لكنهم لا يعلمون أنه مطلوب من الداعي إلى الله أن يقول الحق حتى في حق أعدائه ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَئَانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟﴾ [المائدة:٨]، فإذا كان قول الحق مع العدو يجب، فكيف مع المسلمين -حكّامًا ومحكومين-؟

ونتتقل إلى **فضيلة الشيخ علي الحلبي -حفظه الله- ليكلمنا عن مصطلح التطرف، وهل هذا المصطلح مصطلح أصيل أو مصطلح حادث؟**

وهل ورد في القرآن بهذا المعنى أو أنه مصطلح حادث يُراد به الغلو، وقد

يُراد به معنىً فاسدًا وهو: أنّ كل من تمسّك بدينه رمي بالتطرف للتنفير منه، وقد كانوا بالأمس يرمونه بالأصوليّة، واليوم بالتطرف، فنريد تفصيلًا وبيانًا لهذا، وهو من ضمن موضوع الغلو وتكميله، فليتفضل مشكورًا.

كلمة فضيلة الشيخ علي بن حسن الحلبي

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد:

فقضية المصطلحات في حقيقتها قضية معضلة وشائكة؛ ذلكم أنّ كثيرًا من الناس تدور على ألسنتهم هذه المصطلحات من غير تدبّر، ولا تأمل، ومن غير وعي ولا إدراك فيقولون: «تطرف».

فالتطرف: هو الذهاب إلى أحد الطرفين، يقال: فلان تطرف في مجلسه، يعني: لم يجلس في وسطه، لم يجلس مواجهة، وإنما جلس في أحد طرفيه، ولكلِّ شيء طرفان، لذلك ورد عن بعض السلف قولهم: «إنّ الشيطان لا يبالي بأيّ من الطرفين ظفر: الغلو أو التقصير»، فمصطلح التطرف لا أصل للفظه في الكتاب أو السنّة، والألفاظ التي وردت في الكتاب والسنّة تغني عن ذلك.

لكن مسألة الغلو وتبعاتها، وما يترتب عليها، وما تقوم عليه، تحتاج - بوجهة نظري- مؤتمرًا خاصًّا، وملتقًى خاصًّا؛ لأنّ فيها من الأبحاث الدقيقة

شيئًا كثيرًا، لكن الذي أريد ذكره من باب: «**من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه**»(١)، حتى نرد الحقّ إلى نصابه، وأهله، وأحبابه، أنا أريد أن أذكر نقطة واحدة، وهي: تساؤل آخر قد يرد على بعض الأذهان، إضافة إلى التساؤل الذي ذكره، وأجاب عليه فضيلة الشيخ الدكتور محمد موسى نصر -نصره الله بالحق-، ذلكم لأنّ الكثيرين يقولون: لماذا أنتم تركزون على هؤلاء، الذين يدعون إلى الدين ولكنّهم يخطئون، ويُخالفون، ولا تردون على أهل الفجور والفسق والمعاصي؟

أقول: الجواب على هذا من وجهين اثنين:

أمّا الوجه الأول: أنّ الردّ سواء على هؤلاء أو أولئك إنّما هو واجب كفائي، وليس هو واجبًا عينيًّا، وبالتالي فما دمتم تقومون بالردِّ عليهم فقد كفيتمونا الواجب الكفائي، ونحن نريد أن نكفيكم الواجب الكفائي الآخر في الرد على المبتدعة حتى يتمم بعضنا بعضًا بالحق -إن أردتم الحق-، هذا الوجه الأول.

وأمّا الوجه الثاني -وهو الأخطر-: أن يُقال: إنَّ الفسَّاق لا ينسبون فسقهم لدينهم، فالفاسق، والفاجر، والزاني، والشارب للخمر، والمخالف للدين، إذا قلت لكل منهم، ونصحته وذكرته فإنه لا يقول لك: هذا شربي

---

(١) رواه البخاري (٦١٨)، ومسلم (٤٧).

للخمر من الدين، إلا إذا كان على مذهب الإباحيّة المطلقة، وهذا يتسترون عليه، ولا يفعلونه إلا في أضيق نطاق، وليس هذا بابنا.

لكننا نتكلم عمّن يدعون، ويروحون، ويجيئون ويتكلمون باسم الدين، وها أنا أكرِّر أنه لا يوجد فاسق يقول: فسقي من الدين، وشربي للخمر من الدين، وسرقتي من الدين، وبعدي عن الشرع من الدين، وعدم صلاتي من الدين، ولا حكمي بغير ما أنزل الله من الدين.

لكن الذي يكفّر الناس يقول لك: تكفيري من الدين، والذي يقتلهم ويفجر بهم وفيهم إنّما يصنع ذلك بدعوى الجهاد، وهو يقول بقاله أو بحاله: هذا من الدين، والذي يُضلل الناس بغيرِ حقٍّ، ويكفّرهم بغير هدى يقول لك: هذا من الدين، ويا ليت أنه يقول: من الدين ويسكت، بل إنه يتّهم الذي يُخالفه، يقول: هذا منحرف، وهذا مرجئ، وهذا من أتباع السلاطين، وهذا من علماء الفنادق، ونحن من علماء البنادق، وهذا جهل لا نظير له، ولا حدّ له -وللأسف الشديد-.

وربطًا بالأول، وختمًا بالآخر، فالكلمة التي يكررونها، يقولون: هذا مرجئ، فماذا يعني بمرجئ؟ والله تسعة أعشارهم، وتسعة أعشار العشر الباقي لا يعلمون.

وقد حصل هذا الجهل بهذا المعنى من غير واحدٍ.

قال أحدهم: الشيخ الألباني مرجئ، قال له واحد: ما معنى مرجئ؟ قال: والله لا أعرف المهم أنه مرجئ، هكذا بجهلٍ مطبق ينسبونه إلى الدين، وهنا الخطأ، والخطر، والخلل، لو أنهم ينسبون ذلك إلى أنفسهم، وآرائهم، واجتهاداتهم، لسهل الخطب، لكنّ الأمر أنهم ينسبون ذلك إلى الدين، لذلك قال النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**إياكم والغلو في الدين إنّما هلك من كان قبلكم بالغلو في الدين**»(١)، والنبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ قال: «**إنّ الله لا يقبض العلم انتزاعًا، ولكن يقبضه بموت العلماء، حتى إذا لم يبقَ عالمٌ، اتّخذ الناس رؤوسًا جهالًا، فاستفتوهم فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا**»(٢).

فقضية الضلال أهمها ومبتدأها، وأساسها، وجذرها في نسبة ما ليس من الدين إليه، ومن هنا جاء التوكيد، والتذكير، والتكرير النبوي في خطبة الحاجة، التي كان يذكرها ويذكّر بها نبينا عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشرّ الأمور محدثاتها، وكلّ محدثةٍ بدعة، وكلّ بدعة ضلالة، وكلّ ضلالة في النار**»(٣)، وهذه كليّات بعضها آخذٌ برقاب بعض، حتى يتعمّق

---

(١) صحيح، انظر «الصحيحة» (١٢٨٣).

(٢) رواه البخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣) بألفاظ متقاربة.

(٣) قطعة من حديث خطبة الحاجة التي كان النبي ﷺ يذكرها في خطبه ومواعظه، وقد جمع طرقها شيخنا في رسالة مفردة سمّاها «خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه».

في أذهان الناس هذا الأصل، وحتى تنضبط به عقولهم وألسنتهم، من غير أن ينسبوا لدين الله ما ليس منه، في قليله فضلًا عن كثيره، في الكلام فيه فتيا، فضلًا عن الكلام فيه تكفيرًا، والله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النحل:١١٦]، وصلى الله على محمد.

مدير الندوة فضيلة الشيخ الدكتور محمد موسى نصر

جزى الله خيرًا فضيلة الشيخ على هذا البيان وهذا الشرح، وبقي من محاور هذه الندوة المحور الأخير، الذي سيؤول إلى فضيلة الشيخ خالد -حفظه الله-، وهو تكفير المجتمعات، وتكفير البلاد الإسلاميّة، والحكم عليها بأنها ديار كفر، وهذا متفرع عن تكفير الحكام؛ لأنّ تكفير بلدان الإسلام معناه تكفير الشعوب، وتكفير المجتمعات، واستباحة دمائهم كما تسمعون، وترون وتشاهدون في الشرق والغرب، وفي الجزائر وفي غيرها من البلدان حتى آل الأمر إلى بلاد الحرمين -والعياذ بالله-، بلاد الحرمين التي جعلها الله قبلة للمسلمين، وجعلها الله بلادًا آمنة إذ قال -سبحانه-: ﴿أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا﴾ [القصص:٥٧]، وقال: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ ۝٣ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ [قريش:٣-٤]، وها قد أصبح فيها التفجير الذي سبقه التكفير، والذي سبقه -والعياذ بالله- اعتقاد أنّ هذه البلاد المقدسة المباركة قد لحقت بالبلدان العلمانيّة وأصبحت بلدًا كافرًا، فأدى هذا إلى الخروج، وإلى الافتئات على السلطان، وإلى القتل والتدمير.

حول هذا الموضوع، وما هو حد الدولة المسلمة، وحد الدولة المحاربة

الكافرة، يُحدثنا بتفصيل فضيلة الشيخ خالد -حفظه الله-، ونسأل الله أن يفتح عليه.

كلمة فضيلة الشيخ الدكتور خالد العنبري

الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، أما بعد:

فالحق أنّ قضية دار الإسلام ودار الكفر من الدقّة بمكان، وأحفظ عن الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: «إنّ في المسألة دقّة متناهية»، إنّ تكفير البلاد، أو القول بأنّ دولنا دول غير إسلاميّة كانت البليّة الثانية لتكفير الحكّام، وكانت مسوغًا للغلاة لإعلان الجهاد على أهل الإسلام، واستباحة الدماء، والأموال، والأعراض، وسوف أتحدث عن هذه القضيّة في أربع مسائل:

المسألة الأولى: مناط الحكم على الدار بالكفر أو الإسلام:

سيطرةُ المسلمين أو الكفار على الدار، وسيادتهم عليها، وامتلاكهم لها، هو مناط الحكم على الدار بالكفر أو الإسلام، ثم يتبع ذلك علامات، تقوى وتوجد أحيانًا، وتضعف أحيانًا أخرى، بل ربما تنعدم: كالأمن أو الخوف، وتطبيق أحكام الإسلام أو الكفر.

إذ تلتقي كلمة المذاهب الأربعة على أن البلدة تصبح دار إسلام، إذا دخلت في منعة المسلمين، واستقرت تحت سيادتهم، بحيث يقدرون على إظهار أحكام الإسلام والامتناع عن أعدائهم، وإنما يكون ذلك بطريق الفتح

عنوة أو صلحًا، سواء أصبح أهلها كلهم أو بعضهم مسلمين، أو بقوا جميعًا غير مسلمين، كبلد كان جميع سكانه أهل ذمة مثلًا، وينبغي أن نعلم أن المقصود من ظهور أحكام الإسلام فيها ظهور الشعائر الإسلامية الكبرى، كالجمعة، والعيدين، وصوم رمضان، والحج، دون أي منع أو حرج، وليس المقصود بها أن تكون القوانين المرعية كلها إسلامية(١).

لم أجد اختلافًا بين فقهاء المذاهب الأربعة في هذا المناط، غير أنه قد وقع في جملة من نصوصهم تباين في الأسلوب، وتغاير في العبارات، حسبها بعض الباحثين اختلافًا متباينًا، فحكاها أقوالًا متنافرةً، وليس الأمر كذلك، فإن منهم من ينص على المناط بعينه، ومنهم من يعبر عنه بلوازمه وعلاماته، والكل بمعنى واحد، وليس هذا بغريب على من عرف طريقة العلماء ومناهجهم في البحث والتصنيف، وهذا ما سوف نحاول إيضاحه بذكر الدليل على هذا المناط من السنة الصحيحة أولًا، ثم بسرد جملة من أقوال العلماء تبعث الاطمئنان لما قررنا ثانيًا.

وهذا المناط الذي ذكرناه نص عليه الشارع صراحة في حديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعبَّر عن لازمه أو علاماته في حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أما حديث بريدة: كان رسول الله ﷺ إذا أمَّر أميرًا على جيش أو سرية

---

(١) «قضايا فقهية معاصرة» (١/ ١٨٢).

أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيرًا، ثم قال: «**اغزوا باسم الله في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، اغزوا، ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا وليدًا، وإذا لقيت عدوك من المشركين، فادعهم إلى ثلاث خصال أو خلال، فأيتهن ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين**»[١].

فأضاف رسول الله ﷺ الدار إلى المهاجرين لوجودهم فيها وسيادتهم عليها، ثم أمَر بالانتقال مِن دار ليس عليها سلطان أهل الإسلام، إلى بلاد عليها سلطان أهل الإسلام، مما يدل على أن الدار إنما تُعتَبر بامتلاك السيادة والسلطان، بحيث يملك المسلمون أو الكفار إعلان أحكامهم، فبحسبها تكون، فإن كانت السيادة لأهل الإسلام، كانت دار إسلام، وإن كانت السيادة للكفرة، كانت دار كفر.

ومن مشكاة هذا الحديث أخذ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ قاعدته الشرعية المنضبطة قائلًا: «**وكون الأرض دار كفر، أو دار إيمان، أو دار الفاسقين ليس صفة لازمة لها، بل هي صفة عارضة بحسب سكانها**»[٢]،

---

(١) رواه مسلم (١٧٣١).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٢٨٧).

ويقول: «والبقاع تتغير أحكامها بتغير أحوال أهلها، فقد تكون البقعة دار كفر إذا كان أهلها كفارًا، ثم تصير دار إسلام إذا أسلم أهلها، كما كانت مكة شرفها الله في أول الأمر دار كفر وحرب»[(١)].

أما حديث أنس: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كان رسول الله ﷺ يغير إذا طلع الأذان، فإن سمع أذانًا أمسك وإلا أغار»[(٢)].

ففيه دليل واضح أن وجود بعض أحكام الإسلام الظاهرة كافٍ للحكم على الدار بالإسلام، وهذه الأحكام من لوازم السيادة على الدار، كما أسلفنا.

والمقصود من ذلك أن المعول عليه في الحكم على الدار بالكفر أو الإسلام: السيادة والسلطان والامتلاك للدار، ثم يتبع ذلك ظهور الأحكام، وكذلك الخوف أو الأمن للمسلمين أو الكفار.

وليس من شرط هذه الدار أن يكون فيها مسلمون ما دامت تحت سلطانهم[(٣)]، وفي هذا يقول الإمام الرافعي: «ليس من شرط دار الإسلام أن

---

(١) المصدر السابق (٢٧/ ١٤٣).

(٢) متفق عليه، البخاري (٦١٠) ومسلم (١٣٦٥).

(٣) «أحكام الذميين والمستأمنين» (١٨).

يكون فيها مسلمون بل يكفي كونها في يد الإمام وإسلامه»[١]، معنى ذلك: أنّ الدولة إذا كان يحكمها أهل الإسلام، ويُسيطرون عليها، وكان أهلها كفارًا مشركين، لكنها في قبضة الحاكم المسلم فهي دار إسلام، وعلى ذلك علماء المذاهب الأربعة.

ومن هاهنا جعل العلماء من أقسام دار الإسلام دارًا يفتحها المسلمون ويقرون فيها سكانها الأصليين (أهل الذمة) مقابل جزية يدفعونها أو خراج، فمثل هذه الدار حكم عليها بالإسلام مع أن سكانها كفار، ولهم قضاة يحكمون بينهم بغير ما أنزل الله من القوانين الكفرية والأحكام الجاهلية، ومع ذلك فهي من ضمن دار الإسلام في نظر أهل المذاهب الأربعة، فانظروا إلى غلو هؤلاء، الذين ينبزون دولنا، وديارنا، وبلادنا بأنها دار كفر.

قال الشوكاني: «الاعتبار بظهور الكلمة فإن كانت الأوامر والنواهي في الدار لأهل الإسلام، بحيث لا يستطيع من فيها من الكفار أن يتظاهر بكفره، إلا لكونه مأذونا له بذلك من أهل الإسلام، فهذه دار إسلام، ولا يضر ظهور الخصال الكفرية فيها؛ لأنها لم تظهر بقوة الكفار ولا بصولتهم، كما هو مشاهد في أهل الذمة من اليهود، والنصارى، والمعاهدين الساكنين في

---

(١) «فتح العزيز» (٨/ ١٤)

المدائن الإسلامية، وإذا كان الأمر بالعكس فالدار بالعكس»[(١)].

واختصر الإمام ابن حزم هذا الكلام فقال: «والدار إنما تنسب للغالب عليها والحاكم فيها والمالك لها»[(٢)].

أمّا أنّ هذا المناط الذي عنيته هو المناط الصحيح، أقول: وهو كذلك من عقيدة أهل السنّة والجماعة، ومن خالف في ذلك فقد دخله شيء من عقيدة الخوارج والمعتزلة، فإن لم تصدقوني فلا أظن أنّ أحدًا منكم لا يصدق هذا الإمام الكبير أبا بكر الإسماعيلي حيث يقول -حينما جعل التمكين والسيطرة مناط الحكم على الدار بالإسلام-، قال: «ويرون -يعني أهل السنّة- الدار دار إسلام لا دار كفر - كما رأته المعتزلة- ما دام النداء بالصلاة، والإقامة بها ظاهرين، وأهلها ممكنين منها آمنين»[(٣)]، هذه عقيدة أهل السنّة والجماعة، وهذا ينطبق على جميع بلادنا الإسلاميّة، فدولنا إسلاميّة بنص هذا الإمام الكبير، لا بنص أبي بصير، أو غيره من المنحرفين.

المسألة الثانية: تحول دار الإسلام إلى دار كفر:

إنَّ وصف الدار بالكفر أو الإسلام ليس وصفًا لازمًا لا يتغير، بل هو

---

(١) «السيل الجرار» (٤/ ٥٧٥).

(٢) «المحلى» (١٣/ ١٤٠).

(٣) «اعتقاد أهل السنّة» (٥١).

وصف عارض يمكن أن يتبدل بتحول صفاتها، وتغير أحوالها، وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكون الأرض دار كفر أو دار إيمان، أو دار فاسقين ليست صفة لازمة لها، بل هي صفة عارضة بحسب سكانها»(١).

والذي يهمنا هنا تحقيق المناط الذي به تتحول دار الإسلام إلى دار كفر، وهذا يقتضي عرض مذاهب العلماء في هذه المسألة الخطرة.

المذهب الأول: أن دار الإسلام لا تصير دار كفر مطلقًا:

وهذا قول ابن حجر الهيتمي نسبه إلى أصحابه الشافعيين، ومما استدل به على هذا المذهب الخبر الحسن أو الصحيح: «الإسلام يعلو ولا يعلى عليه»(٢).

المذهب الثاني: أن دار الإسلام تتحول إلى دار كفر بارتكاب الكبائر:

وهذا مذهب طوائف من الخوارج، إذ اعتبروا دار مخالفيهم دار كفر، يجوز فيها قتل الأطفال والنساء، وهم في نظرهم مثل كفار العرب وعبدة الأوثان.

وقد نبه على أنّ هذا المذهب هو مذهب الخوارج: ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»، وكذلك الشربيني في «مغني المحتاج» حيث يقول:

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٢٨٢).

(٢) رواه الدارقطني (٣٦٢٠)، وغيره.

«واعتقاد الخوارج أن من أتى كبيرة كفر وحبط عمله وخلد في النار، وأن دار الإسلام صارت بظهور الكبائر فيها دار كفر وإباحة»(١).

وقال أبو الحسن الأشعري كذلك: «وزعموا أن الدار (دار مخالفيهم دار توحيد إلا عسكر السلطان، فإنه دار كفر»(٢).

ومع ذلك فللأمانة العلمية فإن الإباضية المعاصرين الذين ينسب إليهم هذا القول يتبرأون من هذا القول، ومع ذلك يتبنى هذا القول هؤلاء المنحرفون الذين يدعون أنهم ينتمون إلى أهل السنّة.

المذهب الثالث: أن دار الإسلام لا تتحول إلى دار كفر بمجرد استيلاء الكفار بل حتى تنقطع شعائر الإسلام:

وهذا القول قول المالكيّة كما نسبه إليهم الدسوقي حيث قال: «لأن بلاد الإسلام لا تصير دار حرب بأخذ الكفار لها بالقهر ما دامت شعائر الإسلام قائمة فيها، وأما ما أخذوه من بلادنا بعد استيلائهم عليها بالقهر، وقدرنا على نزعه منهم قبل أن يذهبوا به لبلادهم فإنه ينزع منهم؛ لأن بلاد الإسلام لا تصير دار حرب بمجرد استيلائهم عليها بل حتى تنقطع إقامة شعائر الإسلام عنها، وأما ما دامت شعائر الإسلام أو غالبها قائمة فيها فلا تصير دار

---

(١) «مغني المحتاج» (٤/ ١٣٤).

(٢) «مقالات الإسلاميين» (١٠٤).

حرب»[١].

المذهب الرابع: أن دار الإسلام تتحول إلى دار كفر بتمام القهر والغلبة:

وهذا مذهب الإمام أبي حنيفة، باستيلاء المشركين على دار الإسلام للحكم عليها بالكفر، بل يضيف إلى ذلك شرطين آخرين لكي يتحقق من تمام غلبة الكفار وسيطرتهم على الدار.

وقد أسهب الكاساني في بيان مذهب إمامه، فقال: «واختلفوا في دار الإسلام؛ أنها بماذا تصير دار الكفر:

قال أبو حنيفة: إنها لا تصير دار الكفر إلا بثلاث شرائط:

أحدها: ظهور أحكام الكفر فيها.

والثاني: أن تكون متاخمة لدار الكفر.

والثالث: أن لا يبقى فيها مسلم ولا ذمي آمنا بالأمان الأول وهو أمان المسلمين».

المذهب الخامس: وهو المذهب الراجح أن دار الإسلام تتحول إلى دار كفر إذا استولى عليها الكفار، وأظهروا أحكامهم، وهذا هو القول الراجح من أقوال أهل العلم.

---

(١) «حاشية الدسوقي» (٣/ ١٨٨).

المسألة الثالثة: استيلاء الكفار على دار الإسلام و إقرارهم المسلمين فيها يظهرون دينهم:

فالمذاهب السابقة فيما إذا غلب الكفار على دار من ديار الإسلام، وعطلوا فيه شرائعه الربانية، وطبقوا أحكامهم الجاهلية، وكان لهم الحكم والأمر والنهي، وليس للمسلمين فيها من شيء، لكن ماذا لو غلب الكفار على دار إسلامية، فسقطت تحت سيطرتهم الكاملة، لكنهم أقروا فيها أهلها المسلمين على إظهار دينهم، بل وأبقوا فيها من يواليهم من هؤلاء المسلمين يحكمون فيها بما يشاؤون، غير أن الدار تحت ذمة الكفار وسيادتهم، بحيث يسير المسلمون على الخطوط العامة لسياستهم الخارجية، بل ربما يتحالف جيش المسلمين معهم ضد المسلمين في الديار الأخرى؟

هنا تتنزل بحق فتوى شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ماردين(١): وفتوى ماردين فتوى شهيرة ينزلها هؤلاء المنحرفين على بلاد الإسلام اليوم.

---

(١) بلدة إسلامية شهيرة في تركيا حكمها الأراتقة ما يزيد عن ثلاثة قرون (من سنة ٤٦٥ إلى سنة ٨١٢ هـ) استولى عليها التتار ودخلت تحت حمايتهم، وأقروا فيها المسلمين يحكمهم الأراتقة وهم من أهل الإسلام، وبعد هجوم التتار على بلاد الشام تحول جند ماردين إلى موالاة الكفار نصارى وتتار، ونصروهم على أهل الإسلام.

يقول شيخ الإسلام: «الحمد لله؛ إن دماء المسلمين وأموالهم محرمة حيث كانوا فِي مَارِدِينَ أَوْ غَيْرِهَا، وَإِعَانَةُ الْخَارِجِينَ عَنْ شَرِيعَةِ دِينِ الإسلام مُحَرَّمَةٌ، سَوَاءٌ كَانُوا أَهْلَ مَارِدِينَ أَوْ غَيْرَهُمْ، وَالْمُقِيمُ بِهَا إِنْ كَانَ عَاجِزًا عَنْ إِقَامَةِ دِينِهِ وَجَبَتْ الْهِجْرَةُ عَلَيْهِ، وإلا اسْتُحِبَّتْ وَلَمْ تَجِبْ، وَمُسَاعَدَتُهُمْ لِعَدُوِّ الْمُسْلِمِينَ بِالْأَنْفُسِ والأَمْوَالِ مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ، وَيَجِبُ عَلَيْهِمْ الامْتِنَاعُ مِنْ ذَلِكَ بِأَيِّ طَرِيقٍ أَمْكَنَهُمْ مِنْ تَغَيُّبٍ، أَوْ تَعْرِيضٍ، أَوْ مُصَانَعَةٍ، فَإِذَا لَمْ يُمْكِنْ إلا بِالْهِجْرَةِ تَعَيَّنَتْ، ولا يَحِلُّ سَبُّهُمْ عُمُومًا وَرَمْيُهُمْ بِالنِّفَاقِ، بَلْ السَّبُّ وَالرَّمْيُ بِالنِّفَاقِ يَقَعُ عَلَى الصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَيَدْخُلُ فِيهَا بَعْضُ أَهْلِ مَارِدِينَ وَغَيْرُهُمْ، وَأَمَّا كَوْنُهَا دَارَ حَرْبٍ أَوْ سِلْمٍ فَهِيَ مُرَكَّبَةٌ فِيهَا الْمَعْنَيَانِ لَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ دَارِ السِّلْمِ الَّتِي يَجْرِي عَلَيْهَا أَحْكَامُ الإسلام، لِكَوْنِ جُنْدِهَا مُسْلِمِينَ، وَلَا بِمَنْزِلَةِ دَارِ الْحَرْبِ الَّتِي أَهْلُهَا كُفَّارٌ، بَلْ هِيَ قِسْمٌ ثَالِثٌ يُعَامَلُ الْمُسْلِمُ فِيهَا بِمَا يَسْتَحِقُّهُ وَيُقَاتَلُ الْخَارِجُ عَنْ شَرِيعَةِ الإسلام بِمَا يَسْتَحِقُّهُ...إلخ»(١).

ولنا وقفات عند هذه الفتوى المباركة:

١- أن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يكفر حكومة ماردين ولا جندها مع أنهم ينصرون الكفار على المسلمين، وذلك لعدم تحقق مناط

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢٤٠-٢٤١).

الحكم بالتكفير، وهو الرضا بدين الكفار ونصرتهم لأجله، والحجة في هذا قصة حاطب.

٢- أنه لم يحكم على دار (مَارِدِينَ) بكفر مع أنها قد غلب عليها الكفار، وجعلوها تابعة لهم، ولذا كان رأي ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ هذه الدار (ماردين) التي يُسيطر عليها الكفار، ولكنهم تركوا المسلمين يُظهرون دينهم، حكم عليها بأنها (دار مركبة) من إسلام وكفر، بل إنّ هنالك من الأئمة من قال إنها دار إسلام، ولم يجعلها دار كفر، فكل أقوال العلماء فيما إذا سيطر الكفار على دار الإسلام، وأبقوا فيها المسلمين يحكمونها، أو يظهرون شعائر دينهم، ليس هنالك حكم لعالم من علماء الإسلام بأنها دار كفر، فما بالنا بأنّ ديارنا يحكمها المسلمون، ويظهرون فيها كثرة كاثرة من الشعائر الدينيّة؛ كالصلوات الخمس، وصلاة العيدين، والأحوال الشخصيّة، وغير ذلك.

المسألة الرابعة: أثر القوانين الوضعية في الحكم على الدار بالكفر أو الإسلام:

اختلف الإسلاميون في عصرنا في وصف ديارهم التي تحكم بالقوانين الوضعية المخالفة لما أنزل رب البرية، وقال فيها بعضهم أقاويل منكرة، يترتب عليها عواقب وخيمة، ونكبات مدمرة.

ويرجع هذا الخلاف إلى الأسباب التالية:

١- اختلافهم في تحديد المناط التي تنقلب به دار الإسلام إلى دار كفر.

٢- اختلافهم في تكفير من حكم بغير ما أنزل الله.

٣- عدم فهم بعضهم كلام أهل العلم في هذه المسألة وتنزيلهم له في غير منزله.

ويمكن أن نحصر مذاهبهم في ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أن الديار الإسلامية اليوم تحولت إلى دار كفر محضة:

وهذا القول هو قول الخوارج، إذ يرى أصحاب هذا المذهب: أن الدول الإسلامية التي تحكم بالقوانين الوضعية قد صارت ديار كفر؛ وذلك لأن الغلبة صارت لأحكام الكفر وليست لأحكام الإسلام.

المذهب الثاني: أن الديار الإسلامية تحولت إلى دار مركبة من كفر وإسلام:

استروح كثير من الإسلاميين فتوى شيخ الإسلام ابن تيمية في ماردين، وأنزلوا حكمها على بلاد المسلمين، ورأوها حكمًا عدلًا، ومخرجًا حسنًا، مما يجدونه في أنفسهم من التردد في وصف ديارهم بالكفر أو الإسلام، فنادوا بأن بلادهم ليست بدار إسلام محضة ولا كفر خالصة، بل هي دار ثالثة مركبة من الكفر والإسلام، وأعرض أكثرهم عن كلام آخر لشيخ الإسلام ابن تيمية يتنزل على أوطانهم تمامًا دون تمحُّل أو التواء!

يقول أبو بصير من موقعه على الشبكة العالمية: «وأمصارنا لا تختلف كثيرًا عن بلدة (ماردين) التي سئل عنها شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث كان فيها الكفار، ويمثلون الطبقة الحاكمة المتنفذة.. والمسلمون ويمثلون عامة

الناس والسكان، فأجاب شيخ الإسلام -فذكر الفتوى-، ثم قال: «وهذا الحكم يُحمل على أكثر أمصار المسلمين في هذا العصر، لتطابق أوصافها مع أوصاف بلدة (ماردين) التي سُئل عنها شيخ الإسلام»، انتهى كلام ذلك المأفون.

والحق أن الأوصاف غير متطابقة؛ ذلك أن (ماردين) تغلب عليها التتار الكفار، فصارت لهم الكلمة والسيادة عليها، بينما السيادة والغلبة في بلادنا للمسلمين، وتطبق فيها جملة من الأحكام كافية للحكم عليها بالإسلام، وما يطبق فيها من القوانين الوضعية ليس بسبب غلبة الكفرة وسيطرتهم على الدار.

وقد أوضحنا سابقًا أن موضع هذه الفتوى فيما إذا غلب الكفار على دار الإسلام، وأقروا فيها من يواليهم من المسلمين يظهرون دينهم مقابل مال أو خراج يدفعونه لهم، أو مقابل نصرتهم على أهل الإسلام، وإذا كانت السيادة في بلادنا للمسلمين، فهم أهلها وأصحاب الأمر والنهي فيها، فأحق أن ينزل عليها قول شيخ الإسلام: «وكون الأرض دار كفر أو دار إيمان، أو دار الفاسقين ليس صفة لازمة لها، بل هي صفة عارضة بحسب سكانها»(١).

وقوله في موضع آخر: «والبقاع تتغير أحكامها بتغير أحوال أهلها فقد

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٢٨٧).

تكون البقعة دار كفر إذا كان أهلها كفارًا، ثم تصير دار إسلام إذا أسلم أهلها كما كانت مكة شرفها الله في أول الأمر دار كفر وحرب»(١).

وغير خاف أن الشيخ ابن تيمية لا يقصد مجرد السكنى هاهنا، وإنما يقصد الغلبة على الدار والسيادة، وهذا ما يترشح من كلمة (سكانها) في النص الأول، وكلمة (أهلها) في النص الثاني.

المذهب الثالث: أن ديارنا إسلامية وإن حكمت بالقوانين الوضعية:

يرى أصحاب هذا المذهب أن الحكم بالقوانين الوضعية لم يسلب عن ديارنا صفة الإسلام، ولم يحولها إلى وصف آخر، **وذلك لأمور:**

أولها: أن الأصل الذي لا اختلاف فيه بقاء ما كان على ما كان، وهو هاهنا: وصف ديارنا بالإسلام، فلا خروج عن هذا الأصل الأصيل، ولا انتقال عنه إلا بيقين، وهو ها هنا: تحقق مناط الحكم عليها بالكفر، أو الخروج من وصفها بالإسلام.

وهذا يقتضي منا قبل الحكم على الدار أن نتثبت من شيئين:

أما أحدهما: فدلالة القرآن والسنة على أن تحقيق هذا المناط موجب للحكم على الدار بالكفر أو الخروج عن الإسلام.

والآخر: انطباق هذا المناط على الدار المعينة.

---

(١) المصدر السابق (٢٧/ ١٤٣).

ثانيها: أنه قد تبين مما سبق عدم انطباق أي مناط مما ذكره العلماء على أي من ديارنا الإسلامية التي تحكم بالقوانين الوضعية والسيادة فيها للمسلمين، اللهم إلا المناط الذي ذكره الخوارج والمعتزلة القائلون بأن ظهور الكبائر ينزع وصف الإسلام عن الدار، وقد سبق تفصيل ذلك.

ثالثها: أنه -جدلًا وعلى سبيل التنزل وفرض انطباق المناط الذي ذكره محمد بن الحسن وأبو يوسف وغيرهما وهو ظهور أحكام الكفر-، «فعند تعارض الأدلة أو الشرائط، فإنه يبقى ما كان على ما كان، أو يترجح جانب الإسلام احتياطًا»[1] فإن في الحكم على الدار بالكفر مفسدة بينة، لاسيما عند الشباب الذين يجعلون هذا الحكم منطلقا لأعمال العنف والإفساد.

ويأتي على رأس القائلين بذلك من العلماء المعاصرين شيخنا الإمام الرباني محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذ يقول في أحد أحاديثه المسجلة: «يبدو لنا أن الأمر ما ذكره ابنُ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بعض فصول فتاويه أن الأرض ليست بالجدران، وإنما هي بالسكان، فإذا كان الغالب على سكان البلد ونظامهم هو الإسلام، فهي دار إسلام، وإن كان قد يُحكمون بنظام ليس إسلاميًا صرفًا، أو محضًا.

وعلى العكس من ذلك: إذا كان الحاكم كافرًا واحتل أرضًا مسلمة، فلا

---

(١) نقلا عن «أحكام الذميين» (٥١).

شك أنه لو كان هناك دولة مسلمة لغزت هذه البلاد التي حكمها الكفار، كما وقع قديمًا حينما احتل النصارى فلسطين، وحاربهم صلاح الدين».

ثم أقر الشيخ الألباني سائله على ما يلي: سمعناكم في شريط قديم تقولون -بالنسبة للجزائر وسوريا-: «مادام أغلب سكانها مسلمين، وكون حكامها لا يحكمون بما أنزل الله، هذا لا يخرجها من كونها دار إسلام إلى دار حرب»(١).

وكان قد اختصر الكلام في المسألة في حديث مسجل آخر، فقال: «إن بلاد الإسلام اليوم ليست كما كانت من قبل، ولكنها على كل حال هي ليست بلاد كفر، بل هي بلاد إسلام»(٢).

---

(١) «سلسلة الهدى والنور» شريط رقم (٧٧١) تسجيلات مكتبة طيبة الإسلامية بعجمان الإمارات.

(٢) المصدر السابق شريط رقم (٢٤٧).

مدير الندوة
فضيلة الشيخ الدكتور محمد موسى نصر

نشكر مشايخنا الكرام على هذا التفضل، وهذا التقديم، وهذه الإفادات جزاهم الله خيرًا.

الندوة الثانية

الأصالة والمعاصرة

شارك في الندوة:

فضيلة الشيخ علي بن حسن الحلبي

فضيلة الشيخ حسين العوايشة

كلمة فضيلة الشيخ علي بن حسن الحلبي

إنّ الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يُضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله، أما بعد:

فهذه إخواني في الله ندوتنا الثانية في هذا الملتقى العلمي الدعوي المنهجي العقدي المبارك -إن شاء الله-، وهي ندوة مهمّة غاية؛ لأنّها تمثل حقيقة الصراع، وقد يغيب عن الكثيرين -أو قل الأكثرين- سرُّ هذا المعنى، وسرُّ هذه الحقيقة، ولعلنا إذا قلنا بكلماتٍ موجزة معنى هاتين الكلمتين فإنَّ الإشكال يطيح، ويذهب.

الأصالة: هي القديم، والمعاصرة: هي الجديد، ودعوتنا السلفيّة دعوة جامعةٌ بين الأصالة والمعاصرة، ضمن الضوابط العلميّة الشرعيّة الدقيقة، لا على نسق الأهواء، ولا على وفق الآراء والأذواق، وإنما بالعلم، والبيِّنة، والبصيرة.

وإنّ الكثير من الإشكاليّات -كما قلت- المعاصرة، الحاليّة، التي

نعايشها، قد يكون أهمُّ أسبابها هذا النظر القاصر في عدم إدراك الموائمةِ بين الأصالة والمعاصرة، والآن لو أننا نظرنا إلى الهوّةِ بين الإسلاميين، وغير الإسلاميين، فإننا نرى أنّ سبب هذه الهوّة: هو أنّهم ينظرون إلى الدين أنه رجعي، وبعضهم يعدُّه قديمًا كالتراث الذي يُنظر إليه من غير حقيقة ولا روح.

وكذلك الخلاف، والإشكاليّة الموجودة بين الإسلاميين أنفسهم من سنيّة ومبتدعين فإنَّ أُسَّها ومبدأ أساسها شيء من ذلك، فالسلفيون ينظرون إلى النصوص نظرةً مبنيّةً على التقديس؛ لأنها نصوص ربّانيّة، والأحاديث النبويّة -أيضًا- وحي من وحي الله، كما قال عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ: «**ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه**»، وأمّا العقلانيون، و(العقلانيون) تشمل شرائح كثيرة من الإسلاميين غير السلفيين بحيث ينظرون إلى النصوص نظرة انتقاء، ونظرة فحص، لا من جهة الفحص عن إسنادها صحّة أو ضعفًا لالتقوا معنا في طريق طويل، لكنهم ينظرون إليها نظرة الفحص العقلي، المبني على الرأي، بل قل على الهوى؛ لأنّ العقول متفاوتة، والمدارك متباينة، فأيّ عقلٍ هو الحكم، وأيُّ رأيٍ هو الحل، لذلك قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء:٥٩] لم يقل إلى الرأي والعقول، التنازع بسبب الرأي والعقل، وحل التنازع دافعه وبابه الحجّة والبيّنة، ولا زلت أذكر كلمةً قرأتها

تعليقًا على كتاب مطبوع، بقلم رجلٍ من أهل العلم من علماء بغداد الذين توفوا قبل سنوات قليلة عن نحو مئة عام أو يزيد، وهو من أخص تلاميذ الشيخ محمود شكري الألوسي، وهو محمد بهجت الأثري، قرأت له تعليقًا على كتاب، يقول المؤلف: «تأثر فلان من أهل العلم بالفكر السلفي»، فكتب عليه بالخط الدقيق -وهو ينصحه-؛ لأنّ هذا الرجل قدّم كتابه لهذا الشيخ حتى يعطيه رأيه فكتب له بخط دقيق هو آية في الجمال، قال: «أرى أن تقول: بالفكر الأصيل، أو فكر الأصالة»، وهذه قبل أكثر من عشرين عامًا، قال: «أرى أن تقول: بالفكر الأصيل، أو فكر الأصالة؛ لأنّ بعض من تعرف جعل السلفيّة نبزًا مرادفًا للرجعيّة»، من هنا جاءت هذه الإشكاليّة التي جعلت كثيرًا من الناس ينبذون الأصالة استرواحًا للمعاصرة؛ لأنهم لم يُحْكِموا الجمع بين هذين الأصلين مع أنّ أمرهما سهلٌ ويسير، فالأصالة عميقة جذورها، لها **عمودها في الدعوة علمًا، وسلوكًا، واعتقادًا**، حول هذه الجزئيّة يتفضّل صاحب الفضيلة الشيخ حسين العوايشة مشكورًا.

كلمة فضيلة الشيخ حسين بن عودة العوايشة

فالأصالة بها جمال القِدَم، وقِدَم الجمال، وأنها ربانيّة، وفي الحديث: «**أعوذ بالله العظيم، وبوجهه الكريم، وبسلطانه القديم من الشيطان الرجيم**»(١)، فهذا أعظم قِدَم، وأقدم عظمة، لا ينازعه في ذلك أحد، وما ينبغي له، وسبق أن تحدّثت حول الآية الكريمة ﴿وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [آل عمران:٧٩]، فمصدرها -أي مصدر هذه الأصالة- الكتاب ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [فصلت:٤٢]، فهذه أصالة معصومة لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها.

والأصالة كذلك من قدمها الطيب المبارك؛ أنها متعلقة بدعوة الأنبياء والمرسلين -عليهم الصلاة والسلام-، فدعوتهم واحدة غير متناقضة، مهما كان بينهم من فرق الزمان أو المكان، وانتساب هذه الأصالة لأصالةِ ورسالة ونبوة محمد ﷺ، فإنّ أصولها، وجذورها، ودعوتها من نبعه الرقراق، أجل إنّ مصدرها حديث النبي ﷺ، ومصدرها الحديث الشريف والسنّة المطهرة، وإذا كان المصدر كذلك فلا بدّ أنها في سموٍّ، وفي علوٍّ، وفي رفعة،

---

(١) «سنن أبي داود» (٤٦٦)، وصححه شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

إنها أصالة الخيريّة: «**خيركم قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»[(١)]، فهي أصالة تصوّر وفهم.

أجل إنها الأصالة الأصيلة؛ لأنها تنتسب إلى الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ولا يخفى عليكم ما للصحابة من منزلةٍ ومكانة، وهذا الانتساب كثير من الملل، والنحل، والأجناس يتمنَّون لو كان لهم هذا الانتساب؛ لأنهم مع بالغ الأسف يُعانون من يُتم هذا الانتساب، أو يُعانون من خلل فيه، فإنّ هذا الانتساب لهو انتساب مبارك؛ لأنه ينتسب -كما ذكرنا- إلى أصول وقواعد عظيمة، وعن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «اتبعوا ولا تبتدعوا، فقد كفيتم، عليكم بالأمر العتيق»، ما أجمل هذا الأمر العتيق، إنّ هذا الأمر العتيق لجميل، بهي، ماتع، ولعلّ النفوس تحبُّ المحدثات، وتحبّ كلّ شيء جديد، مهما كان أمره، سواء أكان جيدًا أم رديئًا، ولكن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في تأصيله العظيم يبيِّن الصواب، ويبيّن طريق الرشاد، فيقول رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم»، قد كفانا من قادنا، ومن سبقنا بالأصالة الأصيلة «فقد كفيتم، عليكم بالأمر العتيق»، فإنه علينا أن نعتني بهذا الأمر العتيق؛ لأنه يعاصرنا ونعاصره، ولأننا نحيا السعادة فيه، ولأننا نرى كل ما يرضي ربنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فعلينا أن لا نفتتن بكل جديد، حتى إنّ بعضهم -وهؤلاء مع بالغ

---

(١) رواه البخاري (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣).

الأسف من القراء- ينظر فلا يرى من الأتباع من يرى فيقول: ليس لي إلا أن ابتدع أمرًا -عياذا بالله عَزَّوَجَلَّ- يتبعني فيه الناس، فعلينا إذن بالأمر العتيق، ولكن هذا لا شك أنه يكلفنا، يُكلفنا أن نسعى وراء أهل الحديث، ومنهج السلف الصالح؛ لنعلم جودة هذا الأمر العتيق الذي قد وصفه ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ بأنه (الأمر العتيق).

كلمة فضيلة الشيخ علي بن حسن الحلبي

جزى الله خيرًا فضيلة الشيخ على هذا الإجمال ذي الجمال، ونشكره على هذا التفصيل الجميل، وروعة العلم والفقه في كونه أمرًا محسوسًا وملموسًا له آثاره، سواء أكانت هذه الآثار سلبيّة لنبينها، أو إيجابيّة لنعظمها، فلا يكون البحث نظريًا، خاليًا من الواقع والواقعيّة؛ لأنّ كثيرًا من الناس إذا نظروا إلى الأمور نظرة ذهنيّة مجردة تغيب عنهم كثيرٌ من الحقائق، والمسلّمات، ومن هذا الباب قرأت أمسِ في إحدى الصحف المحليّة الرسميّة دعاية لجريدة من الجرائد الأسبوعيّة، وأسميها الصفراء من باب الذمّ لها، تقول بما معنى العنوان العريض الذي كتب باللون الأحمر، تقول: «سبب الإرهاب الإسلامي قنواتٌ من التعليم السلفي».

أنا أقول: لولا أنَّ في بعضٍ من بقيّة السَّاسة، وسادة الصحافة إنصافًا، ونظرًا موافقًا للواقع، والمحسوس الذي ما له من دافع لاختلطت كثرٌ من الأمور، واضطربت كثيرٌ من الحقائق، لكننا نحمد الله -تعالى- على هذا الوجود، الذي يعطي لأهل الحقِّ جزءًا من حقهم، فمنذ سنواتٍ طوال، قد أكون أنا لم أدركها، وإنما أدركها بعض إخواني المشايخ، الذين هم أكبر مني

سنًا وعلمًا، وهم يعلمون محاربة شيخنا وأستاذنا ووالدنا الشيخ الألباني - رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وجمعنا وإياكم وإياه في جنّته، مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقًا-، وهو يُحارب هذه الأفكار الغالية(١)، البعيدة عن العلم والحلم، البعيدة عن الفقه، البعيدة عن النظر، بدءًا من أفكار شكري مصطفى في مصر في أواسط السبعينات، ومرورًا بجماعة الطليعة التي نشأت في الأردن على أفكار سيد قطب التكفيريّة، ووصولًا إلى أفكار جهيمان المنحرفة، المختلّة، فالتاريخ يمضي، والشيخ يتقدّم بالعلم، والسنّ، والتجربة، ولا يزيده ذلك كلُّه إلا ألقًا وثباتًا واستمرارًا، والآن -كما كان الشيخ يقول في آخر عمره- قال: «إذا مات الألباني عرفه الناس»، فعلًا، والله قد سمعتها بأذني، الشيخ الألباني صِمَامُ(٢) أمان في الأمّة، وهكذا العلماء: «النجوم أمنة للسماء، وأصحابي أمنة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما توعد»، وإذا ذهب العلماء أتى الأمّة ما وُعدت.

المنهج السلفي، والمدرسة السلفيّة، والدعوة السلفيّة، كما قلنا ونقول وسنظل نقول: إنها دعوة الأمن، والأمان، والإيمان؛ لأنها مبنيّة على قواعد الشريعة، التي تجمع المصالح، وتردُّ المفاسد، وليست دعوةً مبنيّة على

(١) من الغلو، وليس من الغلاء.

(٢) كلمة صَمَّام خطأ لغوي، وإنما هي (صِمام).

أفكار الجهلة المتحمسين الذين يسيئون بحيث يحسبون أنهم يحسنون ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف:١٠٣-١٠٤]، ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام:٨٢]، هذا لا يمكن أن يتحقق على أرض الواقع بمجرد الأمل والأحلام، والكلام الذي يكون بعيدًا عن العلم وعن أهله، وكما قلنا في بعض مجالس أمس: إنّ إسنادنا في دعوتنا المبرورة المباركة هذه موصولٌ بالأئمة الفحول، والعلماء العدول بينما أولئك أين أسانيدهم؟ لذلك قال من قال من أئمة السلف: «الإسناد من الدين، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»، هذا إسنادنا من حيث الحجّة، وهذا إسنادنا من حيث سلسلة علمائنا، أين حججهم، وأين علماؤهم؟!

فحسبكم هذا التفاوت بيننا وكلُّ إناءٍ بالذي فيه ينضح

ومع ذلك فإنّ هذه المعاصرة التي نحن في صددها، ونحن في صدد الكلام عليها، التي كانت سببًا في الإشكاليّة في الأذهان والوقائع عند أولئك المنحرفين والمخالفين، هل هي مذمومة بإطلاق؟ نحن عندما نقول: (الأصالة والمعاصرة)، ونجعل الأصالة هي الأساس، والمعاصرة تابعة لها، ومبنيّة عليها، وراجعةً إليها.

وإذ قد وصلنا إلى المفصل من البيان، يحسنُ الردُّ على كلمةٍ قرأتها

وسمعتها على صفحات بعض الصحف والمجلات، والكتابات ظاهرها فيه الرحمة وباطنها من قبله العذاب، يقولون: نحن أصحاب عقيدة سلفيّة بمواجهةٍ عصريّة.

أنا أقول: هذه ﴿كَٱلَّتِي نَقَضَتۡ غَزۡلَهَا مِنۢ بَعۡدِ قُوَّةٍ أَنكَٰثٗا﴾ [النحل:٩٢]، لو كانت معنى المواجهة العصريّة على نسق هذه المعالم التي أدرنا عليها مجلسنا وضوحًا، وظهورًا، وبيانًا، ونصاعةً، وجمالًا، وجلالًا، لكان هذا مقبولًا، لكنّ هذه الكلمة في حقيقتها التفاف بلا خلاف، لماذا؟

لأنهم أرادوا أن يجمعوا بين نقيضين، يعلمون أنّ كثيرًا من الشباب اليوم قد نضجت عقولهم، وأينعت ثمراتهم، بالتالي قد كشفوا إمّا بأنفسهم أو بهداية آخرين لهم أنَّ كثيرًا من الأحزاب والجماعات والطرق والدعوات قد فشلت، وأفلست، وأنّ المثل العربي القديم: (نسمع جعجعة ولا نرى طحنًا) قد وقع على هؤلاء كأنه فيهم، فأرادوا الالتفاف، قالوا: نقول: عقيدة سلفيّة؛ حتى هؤلاء الذين يُحبون العقيدة، والتوحيد، والسنّة، وأهل السنّة نجذبهم، وفي الوقت نفسه نجعل ذلك شعارًا بغير دثار، وصورة بغير حقيقة ولا روح، لنلتف على ذلك بقولنا: مواجهة عصريّة، هو ارتدادٌ إلى الوراء، بصورة الإقدام إلى الأمام، ومثله قول القائل: عقيدتنا سلفيّة، لكن منهجنا غير سلفي، هذه كتلك، لكن هذا الذي يقول هذا الكلام لم يصل في التمرين

اللغوي التدليسي إلى درجة الالتفاف تلك بعيدًا عن الحق، ونائيًا بنفسه أن يكون من أهله.

إذًا كلمة الأصالة والمعاصرة إذا لم تضبط بالحق، ولم تتدثّر بالصدق، والبيّنة، والحجّة فإنها قد تكون سببًا للانحراف في أولئك غير الإسلاميين، أو في هؤلاء المنتسبين للإسلام والمسلمين، وإذ الأمر كذلك فلا بدّ أن يكون للأصالة بأصالتها، وحججها، وبيناتها، وأدلتها دور كبير، وأثر جليل في تصويب مسار المعاصرة، وفي ضبط الصواب منها، وفي نقض ونقد المخالف للحقّ من صورها، حول هذه القضيّة الجليلة يتكلّم صاحب الفضيلة الشيخ حسين بن عودة العوايشة.

كلمة فضيلة الشيخ حسين العوايشة

كلمة معاصرة فيها ثغرات، فالمعاصرة الصحيحة هي التي تتلقى عن الأصالة الصحيحة، قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿أَتَوَاصَوْاْ بِهِۦۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٞ طَاغُونَ﴾ [الذاريات:٥٣]، فهذا كلامٌ من رب العالمين، نفهم به ارتباط الأصالة الضالة - إن صح التعبير- بالمعاصرة الضالة، على عهد كل نبي من الأنبياء، وعلى عهد كل رسول من الرسل يتكلمون الكلام نفسه، ويتكلمون الاتهامات نفسها.

والبعض يظن أنّ هنالك تناقضًا بين الأصالة والعلوم البحتة الصحيحة، فهذا خطأ؛ لأن المصدر واحد، الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى هو الذي خلق السماوات والأرض، وهو الذي خلق الإنس والجن، فإذا كان هنالك قانون يتحدث عن الإنسان، أو عن السماء، أو عن الأرض، فمن المحال أن يكون هنالك تعارضٌ بين ما خلق الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى أي: بقوانين بين القوانين الصحيحة، إذ المصدر واحد، يعني: القرآن من الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى، والله هو الذي خلق السماوات والأرض والإنسان، فالقوانين المتعلقة إذا كانت قوانين صحيحة، فإنها لا تتعارض أبدًا مع كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، ولذلك يقول ابن

عباس[(١)] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «ما عام بأكثر من عام -عن الأمطار-، ولكنّ الله يُصرفه حيث يشاء»، يعني: نسبة الأمطار -وهذا في حكم المرفوع والله أعلم-: أنه ليس هنالك من عام بأكثر من عام فيما يتعلق بتنمية الأمطار، فمقدار الأمطار واحد على وجه الأرض، ولكن قد يكون في بلد كذا بنسبة كذا، وفي سنة كذا قد يختلف، لكنّ المجموع العام ثابت لا يتغيّر، وهذا قد ثبت علميًّا في مدة متأخرة، والذين فعلوه لا يعلمون أصلًا بهذا النص، وعندما سئل شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ عن الصعود إلى القمر من سنوات طويلة جدًا قال: «نعم؛ ما الذي يمنع، هذا لا يمنع»، حتى أنه سئل قبل حوالي ربع قرن عمّا يتعلّق ببعض الطائرات، وبعض الوسائل لاستخراج المطر من السماء، قال: «هذا كاستنباط الماء من الأرض»، ما الفارق بينهما؟!

وإن الأصالة هي تربية ربانيّة يوم أن كانت ونشأت، لتكون المعاصرة الصحيحة كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًاۚ﴾ [المائدة:٣]، فالله عَزَّوَجَلَّ بيّن أنه قد أكمل لنا الدين، فهل نحتاج في هذا إلى من يُكمل لنا ديننا -عياذًا بالله عَزَّوَجَلَّ-؟!، أو هل نحتاج إلى آلهةٍ أخرى من دون الله، أو رسل -عياذًا بالله، وتعالى الله عن هذا علوًّا كبيرًا-.

---

(١) «المستدرك» (٣٥٢٠).

فربنا عَزَّوَجَلَّ قد قال: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم:٦٤]، فإنّ من يتهم الدين بالنقص، أو من يرى أنّ هنالك تضاربًا وتناطحًا بين الأصالة والمعاصرة وكأنه يتهم الله عَزَّوَجَلَّ أنه نسي، وحاشا لله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك:١٤]، الله تَبَارَكَوَتَعَالَى يعلم حاجة البشريّة، فإنه سُبْحَانَهُوَتَعَالَى كما قلنا في الآية العظيمة ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾، وهو عَزَّوَجَلَّ لا يغفل عن حاجات البشريّة؛ لأنه هو الذي خلق ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ هو الخالق، والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى لا يعجزه شيء.

فالمعاصرة امتداد العمل بمقتضى الأصالة لا تبديل ولا تغيير، والمعاصرة الصحيحة لا تفقد الأصالة أصلًا، كما في أثر علي بن أبي طالب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: «**إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ حديثًا فظُنُّوا به الذي هو أهناه وأهداه وأتقاه**»(١)، وكذا الحال مع الأصالة يجب أن نظن بها الذي هو أهناه، وأهداه، وأتقاه؛ لأنها من عند الله عَزَّوَجَلَّ، وكما قلت في المحاضرة السابقة ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢]، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَـٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾ [الكهف:١]، فالله عَزَّوَجَلَّ لم يجعل لهذه الأصالة عوجًا، ولم يجعل فيها اختلافًا قليلًا أو كثيرًا، بل إنّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى جعل هذه الأصالة موجِّهة لهذه المعاصرة حيث تنموا هذه؛ لأنها توأم الأصالة، وهنا نقرأ مثلًا مجموع الفتاوى، وصفة الصلاة، وأحكام الجنائز

---

(١) «سنن ابن ماجه» (١٩)، وصححه شيخنا رَحِمَهُٱللَّهُ.

فإننا نجمع بين الأصالة والمعاصرة، بين القديم وبين الجديد، وسبق الكلام حول اتصال الإسناد، فاتصال الإسناد والدعوة إليه يجمع بين الأصالة والمعاصرة، وتظل أسماء هؤلاء النبلاء الأعلام تسمو وتعلو، وهذا لا شك من بركة هذا الإسناد.

و أقول: ربما دفع بعض الناس أن يقولوا هذا القول أنهم رأوا وسائل معينة تتعلق في أمور دنيويّة، فهذا من رحمة الله عَزَّوَجَلَّ، وهذا أصلًا من خلق الله عَزَّوَجَلَّ، فإذا كان الخالق هو الله عَزَّوَجَلَّ، فلماذا يتهمون هذا الدين بالنقص؟ -عياذًا بالله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى-، أمّا أن تتجدد العبادات فهذا لا يُمكن أبدًا، قد يكون هنالك تجدد في أمور، في اختراعات وابتكارات، لكن لا جديد في أمور الدين.

وأخيرًا: فإنّ الإمام البخاري رَحِمَهُٱللَّهُ قد بوّب في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة فقال: (باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، وقول الله -تعالى-: ﴿وَٱجۡعَلۡنَا لِلۡمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان:٧٤])، قال: «أئمة نقتدي بمن قبلنا، ويقتدي بنا من بعدنا»، كلام مهم جدًا، هذه هي الأصالة، وهذه هي المعاصرة، قال ابن عون: «ثلاثٌ أحبهنّ لنفسي ولإخواني: هذه السنّة أن يتعلموها، ويسألوا عنها، والقرآن؛ أن يتفهموه، ويسألوا الناس عنه، ويدَعوا الناس إلا من خير».

أسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يفقهنا بالأصالة الحقّة، والمعاصرة الصحيحة، كيلا

يتطرق إلى قلوبنا وإلى أنفسنا الشك، أو الكفر، أو النفاق، فهذا كله مما يُغضب الله عَزَّوَجَلَّ، وهذا كله من المهالك، وصلى الله على محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

كلمة فضيلة الشيخ علي بن حسن الحلبي

جزى الله خيرًا فضيلة الشيخ على ما قدّم، وما حكم به من نصوص الوحيين الشريفين، وآثار السلف الصالح، التي هي الأساس الذي ينبغي أن يكون مُقَرَّرًا في الناس، أن يكون مقرًا وممرًا، مقرًّا للأصالة، وممرًّا إلى المعاصرة، بذا تنضبط الأمور والحقائق، ولا تتبدّل ولا تتغيّر.

ثمّ هنالك شيءٌ آخر، وهو معدود من المصايد والمصائب، التي يستخدمها بعضُ قومٍ ونفرٍ من هذا الصنف؛ لتمرير أفكارهم المنحرفة بلبوسٍ من الحقّ في الظاهر مع مغايرةٍ لأصله، ومناقضةٍ لأهله في الواقع، وهو ما يُسمّى (فقه الواقع)، منذ أن نبذت هذه الكلمة على بعض الألسنة، قلت: هذا لا يجوز أن يُسمّى (فقه الواقع)، هذا يجب أن يُسمّى (الفقه الواقع)[(١)]، لماذا؟ لأنَّ هذه الكلمة لأهل العلم فيها استعمال، وللسنّة فيها مجال، لكنّ أولاء القوم أخذوا هذه الكلمة وطيروها إلى غير موضعها، ووضعوها في غير مكانها، فربطوا الشباب بالصحف، والمجلات، والمذكرات، والخطب الرنّانات، والمجالس السياسيّة، التي تتكرّر هي هي،

---

(١) يعني: ساقط.

منذ أن وعينا، ومنذ أن ميَّزنا والأمور هي الأمور، تتغيّر فقط الأعيان، والزمان، والمكان، أمّا الحقائق هي هي، قضية فلسطين التي لا يزال الكثيرون يستجدون عليها، ويستمدون وجودهم منها، وهي قضيّةٌ من أعظم القضايا، لكنّ معالجتهم لها لمّا تكون بعيدة عن العلم، بعيدة عن السنّة، بعيدة عن الفقه، فإنّ هذا الإطار سيظلُّ منغلقًا، وهذا المضمار سيظل محبوسًا به أهله، ومحبوسًا به أصحابه بين الاستجداء من غير جدوى، وبين الاستمداد من غير بيِّنة، لذلك كلمة أهل العلم في (فقه الواقع) مبنيّة على قولهم من قديم الزمان: (الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوره)، هذا معنى فقه الواقع في أيِّ مسألةٍ كانت، وليس فقه الواقع فقط أن آتي بخطبة الجمعة بعد أسبوعٍ حافل بالمشاكل لأجلس بين يدي خطيب يذكر لي في خطبة الجمعة موجزًا لأهمِّ الأنباء، وأنا في اللحظة نفسها، وفي طريق المسجد أغلقت المذياع عن موجز لأهم الأنباء، بل عن نشرة تفصيليّة للأنباء، أين قال الله، قال الرسول، هذا يقدر عليه الكل، ويستطيعه الجميع، فهذه قضية جليلة، ربط الفقه وأثره، وصلته على المسائل العصريّة، والوقائع الحاليّة.

فوائد أختم بها هذا اللقاء المبارك، على وعد نتمم به هذا الخير في الغد إن أحيانا الله، وثبتنا على هداه:

أمّا النقطة الأولى: فهي تلخيص للندوة بكلمات معدودة: أن تعيش

عصرك، وتعايش متغيراته بما لا يحرفك عن الدين، ولا يصرفك عن أدلة الحق واليقين، بل يزيدك ثباتًا وهدىً، وقوة على منهج السلف الصالحين.

النقطة الثانية: كتب إليّ بعض الإخوة، ولا أعرف من الذي كتب لكن كلمات جميلة، يقول: الأصالة: ما خان أمين قط، ولكن ائتمن غير أمين فخان، المعاصرة: ما دخل سلفي في التكفير قط، ولكن لبس بعضهم لبوس السلفيّة تدليسًا وتلبيسًا فغرّر الناس بذلك، وأزيد عليه قائلًا: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ [الفجر:١٤].

النقطة الأخيرة: في محاضرة الشيخ حسين –حفظه الله– قال كلمةً فرأيتها منظومة على بحرٍ من بحور الشعر قال: (عماد الناس في الفقه) وهو يتكلم، فأنا رأيتها ذات جَرْسٍ شعري، فكتبت عليها ما يُناسب ندوتنا ليكون بها الختم، وذلك بوصيّة من أحد الإخوة، لا أعرف من هو، قال: لو ختمت الندوة بشعر فكان جاهزًا، قلتُ:

عمـــادُ النـــاس في الفقـــه وفي القـــرآن والســـنّة
وفي فهـــم لأصـــحاب لهـــم في نهجنـــا منـــة
وخيـــر الفقـــه مـــا كـــان مـــن النـــار لنـــا جُنـــة
ولا خيـــر بأفهـــام لهـــا في عقلنـــا رنـــة

والحمد لله رب العالمين

الندوة الثالثة

الثبات والشمول

شارك في الندوة:

فضيلة الشيخ الدكتور باسم بن فيصل الجوابرة

فضيلة الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان

كلمة فضيلة الشيخ الدكتور باسم بن فيصل الجوابرة

تقسيم الدين إلى ثابت ومتغير

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله

أما بعد:

فقد اقتضت حكمة الله -سبحانه تعالى- أن تكون الشريعة الإسلامية خاتمة الشرائع، إذ ليس كتاب بعد القرآن الكريم، ولا نبيٌّ بعد نبينا ﷺ.

قال سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿ وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٨٥].

وقال تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٖ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَۗ ﴾ [الأحزاب:٤٠].

وهذه الشريعة عامة لكل الناس في كل زمان ومكان، قال تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا ٱلَّذِي لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ ﴾ [الأعراف:١٥٨].

ويقول ﷺ: «**والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة**

يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أُرسلتُ به إلا كان من أصحاب النار»[(١)].

ولما كان هذا الدين باقيًا حتى تقوم الساعة اختص الله نبيه ورسوله المبلغ له بكون معجزته باقية لا تزول بوفاته ﷺ، قال عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**ما من الأنبياء نبي، إلا أعطي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحيًا أوحاه الله إلي فأرجو أن أكون أكثرهم تابعًا يوم القيامة**»[(٢)].

ولقد اختص الله هذه الشريعة بالثبات والشمول.

والناس في هذه المسألة بين إفراط وتفريط، ففئة تبرز جانب المرونة والتطور في أحكام الإسلام وتعاليمه، حتى يحسبها البعض أنها عجينة لينة قابلة لما شاء الناس من خلق وتشكيل بلا حدود ولا قيود.

وفي الجانب الآخر فئة تبرز جانب الثبات والخلود في تشريعه وتوجيهه، حتى يخيَّل إليك أنك أمام صخرة صلدة لا تتحرك ولا تلين.

وهذا خطأ كبير من الناس حين ينظرون إلى القضايا من جانب واحد، مغفلين بقية الجوانب، على ما يكون لها من أهمية قصوى، فيجنحون إلى الإفراط أو التفريط.

---

(١) رواه مسلم (١٥٣).

(٢) رواه البخاري (٤٩٨١).

وقد اختص الله عَزَّوَجَلَّ التشريع الإسلامي بظاهرة فريدة، وهي ظاهرة التوازن أو الوسطية التي يشير إليها قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة:١٤٣].

ومن أجلى مظاهر التوازن والوسطية التي يتميز بها نظام الإسلام وبالتالي يتميز بها مجتمعه عن غيره: التوازن بين الثبات والتطور، أو الثبات والمرونة فهو يجمع بينهما في تناسق مبدع، واضعًا كلًا منهما في موضعه الصحيح، فالثبات فيما يجب أن يخلد ويبقى، والمرونة فيما ينبغي أن يتغير ويتطور.

وهذه الخصيصة البارزة لرسالة الإسلام لا توجد في شريعة سماوية غيرها ولا وضعية فالسماوية عادة تمثل الثبات بل الجمود أحيانًا(١)، حتى سجِّل على كثير من رجالاتها وقوفهم في وجه الحركات العلمية، ورفضهم لكل جديد في ميدان الفكر والعلم والتشريع والتنظيم.

وأما الشرائع الوضعية فهي تمثل عادة المرونة المطلقة ولهذا نراها في تغير دائم، ولا تكاد تستقرُّ على حالةٍ واحدة، فلعلّ النظام، أو الشيء الثابت في دولةٍ ما، -ويعاقب عليه من يتجاوزه-، لعله في اليوم التالي يتغيّر فيصبح مباحًا.

(١) وذلك لعدم فهم رجال الدين عندهم حقيقة هذه الشرائع، ثم لأنهم حرفوها.

ولكن الإسلام الذي ختم الله به الشرائع والرسالات، أودع الله فيه عنصر الثبات والخلود، يقول الإمام ابن القيم:

«الأحكام نوعان:

١- نوع لا يتغير عن حالة واحدة هو عليها، لا بحسب الأزمنة ولا الأمكنة، ولا اجتهاد الأئمة، كوجوب الواجبات، وتحريم المحرمات، والحدود المقدرة بالشرع على الجرائم، ونحو ذلك، فهذا لا يتطرق إليه تغيير ولا اجتهاد يخالف ما وضع عليه.

٢- ما يتغيَّر بحسب اقتضاء المصلحة له زمانًا ومكانًا وحالًا، كمقادير التعزيرات وأجناسها، وصفاتها، فإن الشارع ينوع فيها حسب المصلحة...»، ثم قال بعد أن ضرب الأمثلة: «وهذا باب واسع اشتبه فيه على كثير من الناس الأحكام الثابتة اللازمة التي لا تتغير بالتعزيرات التابعة للمصالح وجودًا وعدمًا»[(١)].

يقول شيخ الإسلام: «فدين المسلمين مبني على اتباع كتاب الله وسنة نبيه، وما اتفقت عليه الأمة، فهذه الثلاثة هي أصول معصومة، وما تنازعت فيه الأمة ردوه إلى الله ورسوله»[(٢)].

---

(١) «إغاثة اللهفان» (١/ ٢٥١).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ١٦٤).

ويقول أحد العلماء المعاصرين السلفيين: «الإسلام ينقسم بوجهٍ عام إلى قسمين: القسم الثابت الذي لا يقبل التطوير، ولا الاجتهاد، ولا الإضافة، وهذا القسم هو العقائد، والعبادات، والأخلاق كالصدق، والإحسان، والشجاعة، وهذه الأمور هي الثوابت في الدين، ولا يجوز أن نجري عليها قط أمور الاجتهاد والإضافة، فصفات الله عَزَّوَجَلَّ، والملائكة، والجنّة، والنار، واليوم الآخر، وعذاب القبر، وغير ذلك من مسائل الغيب، لا وجه فيها مطلقًا لأيِّ إضافة جديدة؛ لأنه لا وصول إلى علمٍ جديدٍ إلا بالوحي، ولا وحي بعد الرسول ﷺ.

أمّا العبادات أيضًا فلا يجوز الإضافة فيها.

وكذلك الأخلاق، وتربية النفس، فلا يجوز تغيير هذه الموازين، وإلا اختلّ نظام الأخلاق، وأصبح الحق باطلًا، والباطل حقًا، وهذه الأمور الثلاثة هي من قسم الثوابت في الدين وكل إضافة فيها تدخل في أبواب الابتداع.

تعريف الثوابت لغة واصطلاحًا:

الثابت كما جاء في «لسان العرب»: ثَبتَ الشيءُ يَثْبُتُ ثَباتًا وثُبوتًا فهو ثابت، ويقال: ثَبتَ فلان في المكان إذا أقام به، ورجل ثَبْتُ أي ثبت القلب، وقولٌ ثابت: صحيح.

وفي التنزيل العزيز: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾ [إبراهيم:٢٧]، وكُلُّهُ مِن الثَبات.

يقول ابن القيم -رحمة الله عليه-: «ومادة التثبيت أصله ومنشأه من القول الثابت، والقول الثابت: هو قول الحق والصدق، وهو ضد القول الباطل الكذب، فالقول نوعان: ثابت له حقيقة، وباطل لا حقيقة له، وأثبت القول كلمة التوحيد ولوازمها، فقول الله -سبحانه- وقول رسوله ﷺ هما الحق الثابت الذي لا يتغير ولا يتبدل»(١) إلى آخر كلامه...

تعريف الثبات شرعًا:

هو كل ما جاء به الوحي من عند الله، سواء باللفظ، أو المعنى دون اللفظ، وما انقطع الوحي عن الرسول ﷺ ولم ينسخ فهو ثابت محكم، له صفة البقاء والدوام، لا تغيير له ولا تبديل، وهو كذلك أبدًا إلى يوم القيامة(٢).

ويقصد بها -أيضًا- القطعيات ومواضع الإجماع التي أقام الله بها الحجة، وبينه في كتابه أو على لسان نبيه ﷺ، ولا مجال فيها لتطور أو اجتهاد، ولا يحل الخلاف فيها لمن علمها، بالإضافة إلى بعض الاختيارات

---

(١) «إعلام الموقعين» (١/ ١٧٧).

(٢) «الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية» د: عابد السفياني.

العلمية الراجحة التي تمثل مخالفتها نوعًا من الشذوذ أو الزلل.

بعض الأدلة على ثبات الشريعة:

الدليل الأول: قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الأنعام ١١٥].

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينًا معنى هذه الآية: «قال قتادة: صدقًا فيما قال، وعدلا فيما حَكم، يقول صدقًا في الإخبار، وعدلًا في الطلب، فكل ما أخبر به ﷺ فهو حق لا مرية فيه ولا شك، وكل ما أمر به فهو العدل الذي لا عدل سواه، وكل ما نهى عنه فباطل، فإنه لا ينهى إلا عن مَفْسَدة، ﴿لَّا مُبَدِّلَ﴾ [الأنعام:١١٥] أي: ليس أحد يُعقِّبُ حكمه تعالى لا في الدنيا ولا في الآخرة»(١).

الدليل الثاني: أن الشريعة لو وُضِعتْ على غير حالة الثبات لأدى ذلك إلى تغييرها، فإذا تغيّر منها شيء اختل ولأن تغيّر شيء منها موجب لأن تنتقل من حالة كونها مشروعة للمصالح على الإطلاق إلى الضد من ذلك، وهو خلاف الدليل؛ لأن الشارع قاصد بها أن تكون مصالح على الإطلاق، فلا بد أن يكون وضعها على ذلك الوجه أبديًا وكليًا وعامًا في جميع أنواع التكليف و المكلفين وجميع الأحوال.

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٢/ ١٧٣).

الدليل الثالث: أن العصمة ثابتة لهذه الشريعة ولرسولها ﷺ، ولهذه الأمة فيما أجمعت عليه، وهذا يؤكد معنى ثبات الشريعة، فهي معصومة من الخطأ، والزلل، والعبث، ومنزهة عن كل عيب، فمن آمن بأن الله منزه عن الظهير والشريك والند والمثيل وجب عليه أن يؤمن بأن الشريعة هي الحق، وما خالفها هو الباطل، وإذا انتفى النقص والخلل في الشريعة انتفى التعقّب لها، فهي إذن شريعة ربانية موصوفة بكل كمال، فلا يُسوى بها غيرها أو يُقَدّم عليها(١).

(١) «الثبات والشمول» (١١٢) د: عابد السفياني.

كلمة فضيلة الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان

شمولية الإسلام

الإسلام دين الله الخاتم، الذي أنزله الله على نبيه محمد ﷺ، وهو الرسالة التي امتدت طولًا حتى شملت آباد الزمن، وامتدت عرضًا حتى انتظمت آفاق الأمم، وامتدت عمقًا حتى استوعبت شؤون الدنيا والآخرة.

هذه الرسالة التي جاءت لبناء الفرد والأسرة، والمجتمع، والدولة، والأمّة، بناءً فكريًا بالعلم النافع، وبناءً روحيًا بالتزكية والتطهير، وبناءً جسديًّا بالعافية والنشاط، وبناءً وجدانيًّا بالقيم الجماليّة التي تسمو بالإنسان ولا تهبط به، وبناءً خُلقيًّا يجسّد معاني الإسلام على أرض الواقع سلوكًا حيًّا.

هذا هو الإسلام من نبعه الصافي عن نبينا محمد ﷺ عن جبريل عن الله رب العالمين، سندًا صحيحًا عاليًا كما قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فالدعوة التي ننادي بها دعوة محمد، وهي تتميّز عن جميع الدعوات السابقة بشمولها، بكل ما للشمول من معانٍ ودلالات زمانيّة، ومكانيّة، فالإسلام ليس بمنهج نظري، بل هو دين عملي يتلاءم مع الطبيعة البشريّة في خصائصها وإمكانيّاتها، سواء أكانت هذه الطبيعة في الفرد، أم في الأسرة، أم

في المجتمع، فقد شملت أنظمة الإسلام نواحي الحياة المختلفة، ومتطلبات المجتمع الإنساني، فلم تقتصر تعاليمها على النواحي العقديّة والتعبديّة فقط، وإنما امتدت لتشمل النواحي السياسيّة، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة، ونُظُم التربية والقضاء والأخلاق.

وقد استهدفت تعاليم هذه الدعوة إقامة حياة إنسانيّة سامية يتحرر فيها العقل البشري من الخرافات والأوهام، وجاءت هذه التعاليم موافقة لطبيعة الدعوة الخالدة الخاتمة، فلا بدّ لها -والأمر هكذا- أن تشمل تعاليمها جميع أنظمة الحياة إلى أن تقوم الساعة.

كثيرٌ من الناس يظنُّ أنّ الدعوة السلفيّة هي دعوة لنبذ البدع، وبيان الأحاديث الموضوعة، ومحاربة القبور ومظاهر الشرك -فحسب-، وهي -في حقيقة الأمر للمتأمل- إنما امتازت بذلك لشمولها، فغيرها قاصر عن أن يصل إلى هذه الأمور، فالدعوة السلفيّة هي الإسلام المصفّى الذي أنزله الله على قلب نبيه ﷺ، وهي شاملة لكل ما شملته الشريعة فيما يخص جميع مجالات الإنسان ومراحل حياته، ومجال نشاطه على مستوى الفرد والجماعة، وفي جميع ضروب الحياة.

وفي هذا يقول ابن القيم كلامًا بديعًا، ومما قال: «ومن له ذوق في الشريعة، واطلاع في كمالاتها، وتضمُّنها لغاية مصالح العباد في المعاش

والمعاد، ومجيئها بغاية العدل الذي يفصل بين الخلائق، وأنه لا عدل فوق عدلها، ولا مصلحة فوق ما تضمّنته من المصالح، تبين له أن السياسة العادلة جزء من أجزائها، وفرعٌ من فروعها، وأن من له معرفة بمقاصدها، ووضعها، وحُسن فهمه فيها، لم يحتج فيها إلى سياسة غيرها البتّة»، وقرر رَحِمَهُ ٱللَّهُ قائلًا: «أنّ السياسة نوعان: ظالمة فالشريعة تحرمها، وسياسة عادلة تخرج الحقّ من الظالم الفاجر، فهي من الشريعة، علمها من علمها، وجهلها من جهلها»(١).

إذن شريعتنا شاملةٌ، فهي خالدة، وثابتةٌ، بمعنى: أنها تفيد الديمومة والبقاء، واللزوم، والاستمرار، أصلها ثابت.

ومما ينبغي أن يُذكر في هذا المقام: التنبيه على بعض الأشياء التي يقع فيها خبط وخلط، وجهل، وظلم، إذ يقع تنزيل كلام البشر من العلماء والفقهاء، وتجعل تقريراتهم بمنزلة الثابت من النصوص، ويجمد المتأخرون على ما عندهم دون النظر إلى مستجدات الحياة، ومعرفة الثوابت من المتغيرات.

وأعني بالمتغيرات: ما يفيد التحويل من حالة إلى حالة، سواء كانت حالة ظرفية مكانيّة أو زمانيّة، تتعلّق بالبيئات، والعوائد، والأعراف،

---

(١) «الطرق الحكميّة» (٤-٥).

والمصالح، والوسائل.

وأضرب لكم مثلًا، وهذا المثل ليس من الخيال، وإنما هو واقعي مذكور في كتب شروح الحديث، ومذكور أيضًا في كتب الفقهاء، وهو ما ذكره الكشميري في شرحه على صحيح البخاري، المسمى «فيض الباري» (٣/ ٤٣٥)، وذكره الشيخ المطيعي في تكملته لشرح «المجموع» في الثانية، والأولى لابن السبكي (١٥/ ٢٠٣)، وذكره الساعاتي في كتابه «الفتح الرباني» (١٣/ ١٣٠)، ذكروا عند شرحهم لقول النبي ﷺ: «**ألا إنّ القوّة الرمي**»(١)، ابن جرير وغيره من المفسرين، إذ فسروا قول الله -تعالى-: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ﴾ [الأنفال: ٦٠] بقوله ﷺ: «**ألا إنّ القوة الرمي**»، التحريض على الرمي بالنشاب، قالوا(٢): «وكان ذلك في الزمان الماضي، وأمّا اليوم فينبغي أن يكون في تعلم استعمال الآلات التي شاعت في زماننا»، ومن محاسن ديننا أن نقاوم عدونا، وأن توجد المصانع، وفيها هذه الأسلحة، مثل الصواريخ عابرة القارات، وما شابه، من الفروض الكفائيّة على الأمّة، فالأمّة آثمة بمجملها(٣)؛ لعدم وجود هذه الأشياء فيها، يقول: «فينبغي أن يكون

---

(١) رواه مسلم (١٩١٧).

(٢) أي شراح الحديث هؤلاء.

(٣) أي: القادر على مثل هذا الفرض الكفائي.

على تعلم استعمال الآلات التي شاعت في زماننا».

قالوا -والآن الكلام للكشميري- قال: «ومن الغباوة: الجمود على ظاهر الحديث، فإنّ التحريض على الرمي بالنشاب ليس إلا للجهاد، وليس فيه معنىً وراءه، ولمّا لم يبقَ الجهادُ بالنشاب والأقواس، لم يبقَ فيها معنىً مقصود، فلا تحريض فيها»، وهذا كله سهل لأنه نظري، يقول -: «وسبب هذه الفوضى، وسبب ضياع البلاد، ودخول أناس في الإلحاد والكفر فتوى مخمور، لم يميز بين الثابت والمتغيِّر»، يقول الكشميري: «ومن هذه الغباوة ذهبت سلطنة (بخارى)، حيث استفتى السلطانُ علماءَ زمانه بشراء بعض الآلات الكائنة في زمنه، فمنعوه، وقالوا: إنها بدعة! فلم يدعوه أن يشتريها حتى كانت عاقبة أمرهم أنهم انهزموا وتسلّط عليهم الروس، ونعوذ بالله من الجهل».

فالجمود على كلام العلماء -مهما بلغ قدرهم، واتسعت آفاقهم، ودقّت فهومهم-، وتنزيلها منزلة النصوص الشرعيّة اعتداءٌ على ربّانيّة المنهج، ومن فعل ذلك شَرَك مع الوحي ما ليس مثله، فإنّ الآية أو الحديث الصحيح -وكلاهما وحي- ثابت وشامل، وإنّ الله لمّا أوحى إلى نبيه ﷺ لم يكن غافلًا عمّا سيؤول إليه الأمر، فهو يورد جزءًا من نص كلي، يجهد به إيراد جميع أجزاء النص في مرحلة معينة، وذلك لأنه لا يخفى عليه -سبحانه- ما

كان، وما يكون، وما سيكون، وليس ثمّ صاحب نص يتصف بهذا الأمر، بل جلُّ النصوص البشريّة المصدر تأتي إما لوصف أمر مضى، أو لوصف أمر قائم، أو استشراف أمر مستقبل، ولكنه لا يستطيع أن يأخذ في الاعتبار هذه الأمور الثلاثة في آن واحد، ويتحقّقُ كلها كما توقعها وافترضها!!

وعليه؛ فإنه ينبغي علينا أن نراعي هذه الخاصيّة للنص الشرعي، من الثبات والشمول، الذي أهّل هذه الأمّة لأنْ تكون شاهدة على سائر الأمم، مهيمنة عليها، حاكمةً لها، ولا سعادة للبشريّة جمعاء إلا بهذا.

ولكن -كما قلت- وقع خبط وخلط في هذا الموضوع، فأنزل المذهبيون، والمقلدون كلام أئمتهم -وهم من هم- منزلة النصوص، وتولد عن ذلك طرق أخرى: ميعوا فيها الثوابت، وجعلوها مطاطة رجراجة، وجعلوها قابلة للتغير مع ضغط الواقع، ومع تحديات الحضارة المعاصرة، تحت باب التجديد والتحديث، ووقعوا بما سماه بعضهم بـ(الاستلاب الحضاري) أو (التغريب)، تأثروا بالوافد شبرًا بشبر، وذراعًا بذراع، تحت باب (المعاصرة)، أراد هؤلاء أن يجددوا كلّ شيء، كما عبّر عنهم أديب العربية الشيخ مصطفى صادق الرافعي، قال عنهم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنهم يريدون أن يجددوا الدين، واللغة، والشمس، والقمر».

وهذه أبيات لأحمد شوقي فيهم، يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لا تــحذُ حــذو عصابــة مفتونــةٍ يجـدون كـلَّ قـديمٍ امَـرًا منكـرًا
ولو استطاعوا في المجامع أنكروا مـن مـات مـن آبـائهم أو عُمِّـرا
مـن كـلّ سـاعٍ في القـديم وهدمِـهِ وإذا تقـــدّم للبنايـــة قصَّـــرا

هؤلاء الذين وقعوا في الاستلاب والتغريب تأثروا بكل وافد.

وقابلهم في الطرف الآخر أهل الانكفاء والتقوقع، إذ حصروا كلّ القيم في دائرة الثوابت، ولم يعترفوا بمتغيّر، واعتبروا أنّ الدعوة إلى استيعاب المتغيرات هي نوعٌ من التحلل من أصول الشريعة ومحكماتها، فضاعت الحقيقة بين إفراطٍ وتفريط، فلا بدّ من تحديد معايير موضوعيّة لأمر الثابت والمتغير، ولا بدّ من الانطلاق من النصوص الشرعيّة (الكتاب وصحيح السنّة)، وما عليه نظّار الأمّة ومجتهدوها.

وقد ذكر ربنا عَزَّوَجَلَّ في محكم تنزيله أنه (أنزل الكتاب منه آيات محكمات هنّ أم الكتاب)، محكمات تعبر عن الأصول القطعيّة التي تمثل الوحدة الفكريّة، والأرضيّة المشتركة الجامعة، (وأخر متشابهات): وهي التي تحتمل أكثر من وجه في التغيير، يتعدد فيها الاجتهاد، ويتنوع فيها النظر، ويتباين فيها الفكر، ونجد أنّ أسلافنا من أهل العلم، والأصول، والنظر، والتحقيق قد أشاروا إشارات -وإن اختلفت ألفاظهم- تدلُّ على هذا المضمون، فهم رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ **فرقوا بين نوعين من الأحكام:**

- الأحكام الأصليّة الثابتة ثبوت الجبال الراسيات، وهذا الضرب لا معنى فيه لتبدل الزمان، وتغير الأحوال.

- ونوع آخر من الأحكام عبّر عنه بالأحكام التي بُنيت على المصالح، والاجتهاد، والعلل الظرفيّة، والأعراف، والعوائد التي لم يُنشئها الشرع.

وأشار إلى هذا فحول العلماء، وعلى رأسهم الشاطبي في «الموافقات»، والقرافي في «الفروع»، وابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «إعلام الموقعين»، وسبقهم العز بن عبدالسلام في «قواعد الأحكام في مصالح الأنام»، فعند ابن القيم مثلًا في «الإعلام» (فصل في تغيير الفتوى بتغير الزمان، والمكان، والأحوال، والنيات، والعوائد)[1].

فهذا التقسيم ليس ببدعٍ من الزمن، ولا شاذًا من الآراء، والأقوال، بل له أصوله، ومنطلقاته الشرعيّة.

ونحن اليوم أحوج ما نكون إلى استقراء المعاني المتعلقة بهذا الأمر، حتى لا يقع الاختلال في مسيرة الدعوة، ولا يقع الاضطراب في مناهج العمل؛ لأنّ من الخطر العظيم أن نحول الثابت إلى متغير، أو أن نجعل المتغير في إطار الثابت.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

---

(١) «إعلام الموقعين» (٤/ ٣٣٧).

كلمة فضيلة

الشيخ الدكتور باسم بن فيصل الجوابرة

أوجه الثبات

لقد قسمت الثوابت إلى أقسام:

المطلب الأول: الثوابت في مصدر التلقي

أنا لا أتكلم عن الثوابت العامّة في الإسلام، إنما أعني الثوابت الخاصّة بمنهج أهل السنّة والجماعة، فهناك ثوابت لأهل السنّة والجماعة، وهم يُخالفون فيها أهل البدع.

الأول: القرآن الكريم:

كلام الله المنزل على رسوله ﷺ وقد تحدّى به العرب البلغاء أن يأتوا بسورة من مثله فعجزوا، وكان ذلك من أكبر الأدلة على أنه من عند الله عَزَّوَجَلَّ، وليس من عند البشر، وقد حفظه الله من التبديل والتغير، قال -تعالى-: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر:٩]، وقد حفظ الله هذا القرآن من أن يُزاد فيه أو ينقص منه، قال -تعالى- ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت:٤٢]، وهذا الكتاب مع بيان الرسول ﷺ هما مصدرا التشريع، قال -تعالى-: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً

﴿وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل:٨٩]، فهو كتاب ممتنع على التغيير والتبديل، وفي الحديث الصحيح «**وأنزلتُ عليك كتابًا لا يغسله الماء**»(١).

فلو اجتمعت بحار الأرض على محو القرآن من الأرض لما حصل ذلك، ولو اجتمعت كل جبابرة الأرض وكفارها وفجارها على أن يبدلوا القرآن ما استطاعوا ذلك.

الثاني: السنة النبوية:

السنة: هي كل ما أثر ونقل عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خَلقية، أو خُلقية، وقد تواتر وجوب العمل بالسنة، والآيات كثيرة في وجوب اتباع الرسول ﷺ قال -تعالى-: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧]، وقال -تعالى-: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٨٠]، وقال -تعالى-: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣]، والآيات في هذا المعنى كثيرة جدًا، ويقول ﷺ: «**لا ألفين أحدكم متكئًا على أريكته يأتيه الأمر من أمري...**»(٢).

والأصل في الكتاب والسنة أن يكون على فهم السلف الصالح، قال

---

(١) رواه مسلم (٢٨٦٥).

(٢) رواه أبو داود (٤٦٠٥)، والترمذي (٢٦٦٣)، وابن ماجه (١٣)، وصححه شيخنا في تحقيقه لهذه السنن.

الإمام أحمد: «أصول السنة عندنا التمسك بما عليه أصحاب رسول الله ﷺ، والاقتداء بهم، وترك البدع، وكل بدعة ضلالة»(١).

ولهذا قال ﷺ في بيان الفرقة الناجية: «**ما أنا عليه وأصحابي**»(٢)، ولم يقل ما (أنا عليه) فقط، وقال ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ»(٣)، ولم يقل عليكم بسنتي فقط.

وقال -تعالى-: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء:١١٥].

فأضاف إلى مشاقة الرسول اتباع غير سبيل المؤمنين، وذلك؛ لأن مشاقة الرسول إنما تظهر بمخالفة سنة المؤمنين، وترك اتباع منهج السلف الصالح.

الثالث: الإجماع:

يقول ﷺ: «**لا تجتمع أمتي على ضلالة**»(٤)، والإجماع منه قطعي ومنه

---

(١) مستهل كتاب «السنّة» للإمام أحمد.

(٢) رواه ابن ماجه (٣٩٩١،٣٩٩٢،٣٩٩٣)، وابن أبي عاصم في «السنّة» (٦٣-٧٠)، وصححه شيخنا في المصدرين بروايات عديدة، انظر «الصحيحة» (٢٠٣،٢٠٤،١٤٩٢).

(٣) رواه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢-٤٣)، وصححه شيخنا في تخريجه على هذه السنن، انظر «الصحيحة» (٩٣٧).

(٤) رواه الترمذي (٢١٦٧)، وصححه شيخنا هناك من غير زيادة «**من شذّ شذ في**

الظني، فحيث جزمنا بانتفاء المخالف، فذلك القطعي، وحيث لم نقطع بانتفائه فذلك الظني، ودلالة الأول: قطعية، ودلالة الثاني: ظنية.

يقول شيخ الإسلام -رحمة الله عليه-: «الإجماع نوعان: قطعي، فهذا لا سبيل إلى أن يعلم إجماع قطعي على خلاف النص، وأما الظني فهو الإجماع الإقراري والسكوتي: بأن يستقرئ أقوال العلماء، فلا يجد في ذلك خلافًا، أو يشتهر القول في القرن ولا يعلم أحدًا أنكره، فهذا الإجماع وإن جاز الاحتجاج به، فلا يجوز أن تدفع النصوص المعلومة به، لأن هذه حجة ظنية لا يجزم الإنسان بصحتها، فإنه لا يجزم بانتفاء المخالف، وحيث قطع بانتفاء المخالف، فالإجماع قطعي، وأما إذا كان يظن عدمه، ولا يقطع به فهو حجة ظنية، والظني لا يدفع به النص المعلوم، لكن يحتج به، ويقدم على ما هو دونه بالظن....»(١).

الرابع: القياس:

وهو حجة معتبرة في تقرير الأحكام، وهو الذي عليه جماهير علماء المسلمين، من الأئمة الأربعة وغيرهم، وهو في المرتبة الرابعة في ترتيب الأدلة الشرعية، أي بعد الكتاب والسنة والإجماع، ودلَّ على حجية القياس:

النار»، وهو في «ظلال الجنّة تخريج كتاب السنّة» (٨٠-٩٢).

(١) «مجموع الفتاوى» (١٩/ ٢٦٧-٢٦٨).

الكتاب، والسنة، وأقوال الصحابة، وعمل الأئمة، ولم يخالف إلا الظاهرية والنظَّامية.

والقول بحجيَّة القياس من ضرورات خلود الشريعة، وصلاحيتها لكل زمان ومكان؛ لأن النصوص محدودة ومتناهية، ووقائع الناس وقضاياهم غير محدودة ولا متناهية، فكان في معرفة الأمثال، ورد النظير إلى النظير، والشَّبيه إلى الشَّبيه، ما يكفل شمول ما يتناهى من النصوص لما لا يتناهى[(١)].

---

(١) إذ من المعلوم للعاقل أنّ الشرع جاء بأحكام ذات علل تبعث على تشريعها، وحكم شرعت لأجلها، فليس من المعقول أن تتوافق حادثتان بسبب واحد ثم يشرع إحداهما وتمنع الأخرى من غير مفرق، وهو خلاف العدل الذي به نزلت الشريعة، قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٥٠٤-٥٠٥): «فالقياس هو الذي وردت به الشريعة، وهو الجمع بين المتماثلين، والفرق بين المختلفين، الأول: قياس الطرد، (أي: إجراء الحكم الوارد في الشرع على نظائره وأشباهه).
والثاني قياس العكس: (أي مخالفة حكم المسألة لحكم مسألة أخرى، بسبب اختلاف علتهما)، وهو من العدل الذي بعث الله به رسوله» انتهى.
وعليه؛ فشمول الرسالة للحوادث التي وردت بعدها -من المستجدات-، من المسلمات التي تدل على أن نصوص الشريعة كليات وعمومات نزلت لحوادث وحمل عليها حوادث! وفي ذلك الردّ على الظاهريّة الذين جمدوا على ظواهر النصوص ولم يعلّلوا الأحكام، والله أعلم.

المطلب الثاني: الثوابت في التوحيد:

أكثر المسائل ثبوتًا في شريعتنا هو التوحيد، وينقسم إلى ثلاثة مباحث:

١-توحيد الربوبية.

٢-توحيد الألوهية.

٣-توحيد الأسماء والصفات.

المبحث الأول: توحيد الربوبية:

وهو الاعتراف بأن الله له شؤون الربوبية كلها في الخلق، والرزق، والمُلك، والتدبير، والتصرف، مختصة به سبحانه لا يشاركه فيها أحدٌ من خلقه، وهذا أمر مركوز في الفطرة، لا يكاد ينازع فيه أحد من المشركين الذين بُعث فيهم رسول الله، وقد كانوا يقرون بذلك ولا ينكرونه.

قال -تعالى-: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ [يونس:٣١].

المبحث الثاني: توحيد الألوهية:

ومعناه: إفراد الخالق جَلَّوَعَلَا بالعبادة، وإخلاص الدين له وحده، فإن الألوهية نسبة إلى الإله، بمعنى المعبود.

قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ

غَيۡرُهُۥٓ﴾ [الأعراف:٥٩]، وقال ﷺ: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله**»(١).

المبحث الثالث: توحيد الأسماء والصفات:

وهو أن يوصف الله تعالى بما وصف به نفسه، وبما وصفه به نبيه ﷺ نفيًا وإثباتًا، فتثبت ما أثبته لنفسه، وتنفي عنه ما نفاه عنه نفسه.

ويقوم هذا النوع من التوحيد على أسس ثلاثة:

١- أن أسماء الله عَزَّوَجَلَّ وصفاته كلها توقيفية، لا يجوز إطلاق شيء منها على الله في الإثبات أو في النفي إلا بإذن من الشرع، فلا نثبت لله -سبحانه- من الأسماء والصفات إلا ما أثبته هو لنفسه، أو أثبته له رسول الله ﷺ ولا ننفي عنه كذلك من الأسماء والصفات إلا ما نفاه هو عن نفسه، أو نفاه عنه رسول الله ﷺ.

٢- أن الله عَزَّوَجَلَّ في كل ما ثبت له من الأسماء والصفات لا يماثل شيئًا من خلقه، ولا يماثله شيء مِن خلقه، بل كل ما ثبت له من صفات الكمال التي وردت بها النصوص الصريحة من الكتاب والسنة فهو مختص به، لا يشركه فيه أحد من خلقه، وليس معنى هذا أن ما يطلق على الرب أو على صفاته من أسماء لا يُسمى به غيره، فقد يكون الاسم مشتركًا بينه وبين غيره،

---

(١) رواه البخاري (٢٥)، ومسلم (٣٦).

أو بين صفته وصفة غيره، ولكن هذا الاشتراك في الاسم لا يوجب مماثلة المخلوقين له فيما دلت عليه هذه الأسماء.

٣- أن صفاته -سبحانه- صفات كمال كلها، فهو موصوف بصفات الكمال التي لا غاية وراءها، بريء من سمات النقص والاحتياج والحدوث.

وضابط ذلك: أن كل كمال ثبت للمخلوق، وأمكن أن يتصف به الخالق كان الخالق أولى به، وكل نقص تنزه عنه المخلوق فالخالق أولى بالتنزه عنه[١].

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١] فهذه الآية نفت أن يكون لله شبيهٌ، وأثبتت السمع والبصر لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فلله سمع وبصر لا يشبه سمع وبصر المخلوقين[٢].

المطلب الثالث: الثوابت المنهجية:

المبحث الأول: عدم التكفير بالمعصية:

وهو مذهب أهل السنة والجماعة، أن الفاسق من أهل القبلة لا يُنفى عنه مطلق الإيمان بفسوقه، ولا يوصف بالإيمان التام، فيقولون: هو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته.

---

(١) انظر «الرسالة الأكمليّة» لشيخ الإسلام (ص١٣، ص٢٠).

(٢) دعوة التوحيد (١١).

والإيمان: هو اعتقاد بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالأركان، يزيد بالطاعات، وينقص بالمعاصي.

وأهل السنة لا يكفرون أحدًا من عصاة أهل القبلة بمجرد عمل المعصية، سواء كانت من الكبائر، أو الصغائر مع إقرارهم بنقصان إيمانهم.

والتكفير بالكبائر مذهب الخوارج، ولهذا قال الطحاوي: «لا نكفر أحدًا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله»(١).

والكفر نوعان كفر أكبر، وهو المخرج من الملة، وكفر أصغر، وهو الذي لا يخرج من الملة، وقد ترجم الإمام البخاري(٢): باب المعاصي من أمر الجاهلية، ولا يكفّر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك، لقول النبي ﷺ: «**إنك امرؤ فيك جاهلية**»، وقال الله -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء:٤٨].

وقد ترجم -أيضًا- قبل ذلك باب (كفران العشير وكفر دون كفر).

المبحث الثاني: الولاء والبراء:

يجب على كل مسلم أن يوالي أهل الإسلام، ويُعادي أعداءهم، فيُحب أهل التوحيد والإخلاص ويواليهم، ويُبغض أهل الشرك ويُعاديهم، وليس

---

(١) «شرح الطحاوية» (ص٣١٦).

(٢) «صحيح البخاري» كتاب الإيمان، باب (٢٢).

كل من نتبرأ منه -أيها الإخوة- فهو عدوٌّ لنا، هذا أمر لا بدّ أن نعرفه، وربما أتبرأ من أخي لأنه فاسق، أو لأنه مبتدع، ولكن لا يكون عدوًا لي، ولا أنصب له العداء، فهناك -أيضًا- المحارب، وهناك عندنا أهل الذمّة، وعندنا المعاهدون، وعندنا المستأمنون، هل هم في ميزان واحد في الإسلام؟ المحارب لنا، وأهل الذمّة، والمعاهد، والمستأمن، هل هم في ميزان واحد؟ هل يجب أن نقاتلهم جميعًا؛ لأنه كثير من الناس لم يفهم الولاء والبراء، أنّه إذا أنا تبرأت منه يجب أن أعاديه، يجب أن أحاربه، هذا غير صحيح.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «الولاية ضد العداوة، وأصل الولاية المحبة والقرب، وأصل العداوة البغض والبعد»[(١)].

ويقول: «من كان مؤمنًا وجبت موالاته من أي صنف كان، ومن كان كافرًا وجبت معاداته من أي صنف كان، ومن كان فيه إيمان وفيه فجور أعطي من الموالاة بحسب إيمانه، ومن البغض بحسب فجوره، ولا يخرج من الإيمان بالكلية بمجرد الذنوب والمعاصي»[(٢)].

فمن أصول العقيدة الإسلامية: أنه يجب على كل مسلم أن يوالي أهل الإسلام، ويعادي أعداءهم، فيحب أهل التوحيد والإخلاص ويواليهم،

---

(١) «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» (ص٧).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢٢٨-٢٢٩).

ويبغض أهل الشرك ويعاديهم، وذلك من ملة إبراهيم والذين معه، قال -تعالى-: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ [الممتحنة:٤].

وهو من دين محمد عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، قال -تعالى-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة:٥١].

وغير ذلك من الآيات.

ويقول ﷺ: «**من أحب لله وأبغض لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الإيمان**»(١).

إن للولاء شروطًا وضوابط، وكذلك فللبراء شروط وضوابط، فليس كل من نتبرأ منه يجب أن نعاديه ونقاتله، فهناك المعاهد والمستأمن وأهل الذمة وغير ذلك، فهؤلاء لا يجوز مقاتلتهم بل ولا إيذاؤهم.

المبحث الثالث: عدم الخروج على الحاكم الظالم:

أجمع أهل السنة والجماعة على تحريم الخروج على الحكام الظلمة،

(١) رواه أبو داود (٤٦٨١)، والترمذي (٢٥٢١)، وصححه شيخنا في الموضعين، انظر «الصحيحة» (٣٨٠).

والأئمة الفسقة بالثورات والانقلابات، أو غير ذلك للأحاديث الناهية عن الخروج، ولما يترتب على ذلك من فتن ودماء ونكبات.

وصار هذا الأصل من أهم أصولهم التي باينوا بها الفرق الضالة، وأهل الأهواء المارقة، وحرص علماؤهم على تدوينه في مصنفات العقيدة وكتب السنة.

يقول الطحاوي: «ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا، ولا ندعو عليهم ولا ننزع يدًا من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله عَزَّوَجَلَّ فريضة، ما لم يأمروا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والمعافاة»(١).

ونقل النووي الإجماع على تحريم الخروج عليهم حيث قال: «وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين»(٢).

ونقله ابن حجر عن ابن بطال فقال: «وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه، وإن طاعته خير من الخروج عليه، لما في ذلك من حقن الدماء، وتسكين الدهماء، ولم يستثنوا من ذلك إلا إذا وقع

---

(١) «شرح الطحاوية» (ص٣٧٩).

(٢) «شرح مسلم» تحت حديث (٤٧٤٨).

من السلطان الكفر الصريح»(١).

وطاعة ولاة أمر المسلمين واجبة في المعروف، لأدلة كثيرة من الكتاب والسنة، قال الله -تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء:٥٩].

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**عليك بالسمع والطاعة في عسرك ويسرك، ومنشطك ومكرهك، وأثرة عليك**»(٢).

وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**من رأى من أميره شيئًا يكرهه فليصبر فإنه من فارق الجماعة شبرًا فمات ميتة جاهلية**»(٣).

المبحث الرابع: عدم الغلو والتطرف:

الإسلام يدعو إلى الوسطية، والمقصود بالوسطية: الاعتدال الذي يخلو من الإفراط والتفريط، فلا تقصير في أوامر الله، ولا تنطع في تطبيق تعاليم الله.

فعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: ما خُيّر رسول الله ﷺ بين أمرين قط إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثمًا(٤).

---

(١) «فتح الباري» (١٣/ ٧).

(٢) رواه مسلم (١٨٣٦).

(٣) رواه البخاري (٧٠٥٣)، ومسلم (١٨٤٩-١٨٥٠)، واللفظ له.

(٤) متفق عليه، رواه البخاري (٣٥٦٠)، ومسلم (٢٣٢٧).

ويقول ﷺ: «**إياكم والغلو فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين**»(١)، وقال ﷺ: «هلك المتنطعون» قالها ثلاثًا(٢).

المطلب الرابع: الثوابت في العبادات:

العبادات كلها توقيفية فلا يجوز الإضافة فيها لأن الإضافة فيها مبطلة للعبادة، فالصلوات من فرائض ونوافل لا يجوز الزيادة فيها على المشروع، فركعة مضافة إلى ركعتي الفجر تبطل الصلاة، واستحداث نافلة لم تكن في عهد الرسول ﷺ يصدق عليها قوله ﷺ: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»(٣)، وكذلك إضافة هيئات جديدة أو صور جديدة لأي نوع من أنواع العبادة يقول الرسول ﷺ: «**إن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار**»(٤).

وهناك بعض القواعد في معرفة البدع:

١- الأصل في العبادات المنع؛ لأن العبادات توقيفية، وكل عمل يُرجى له القبول لا بد له **من شرطين:**

---

(١) رواه أحمد (١٨٥١)، والنسائي (٣٠٥٧)، وابن ماجه (٣٠٢٩)، وصححه شيخنا في المصدرين الآخرين، انظر «الصحيحة» (١٢٨٣).

(٢) رواه مسلم (٢٦٧٠).

(٣) رواه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

(٤) رواه مسلم (٨٦٧).

الأول: الإخلاص لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

والثاني: أن يكون صالحًا، ولا يكون صالحًا إلا إذا كان موافقًا للسنة، غير مخالف لها.

وهو المعنى المنقول عن الفضيل بن عياض في تفسير قوله -تعالى-: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود:٧]، قال: «أخلصه وأصوبه، إن كان خالصًا ولم يكن صوابًا لم يقبل، وإن كان صوابًا ولم يكن خالصًا لم يقبل، والخالص إذا كان لله عَزَّوَجَلَّ، والصواب ما كان على السنة»[١].

وهذه القاعدة لا تتنافى مع قاعدة: «الأصل في الأشياء الإباحة»[٢]؛ لأن هذا ليس من العبادات، بل في الأشياء المباحة، مثل الأطعمة بأنواعها والأشربة وغير ذلك، فالأصل فيها الإباحة إلا ما ورد فيه التحريم.

٢- الحسن ما حسنه الشرع، وليس ما حسنه العقل أو العرف أو العادة؛ فعن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيت رسول الله يمسح على ظاهر خفيه»[٣].

وعن عمر بن الخطاب أنه قال لما قبل الحجر الأسود: «إني لأعلم أنك

(١) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٩٥).

(٢) «شرح الطحاوية» (ص٣٧٩).

(٣) رواه أبو داود برقم (١٦٢) موقوفًا على علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه شيخنا هناك.

حجر لا تضر ولا تنفع ولولا أني رأيتُ رسول الله يقبلك ما قبلتك....»[(١)] الخ.

وعن معاذة العدوية قالت: إن امرأة قالت لعائشة: ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة، فقالت: «أحرورية أنت؟». قلت: لست بحرورية، ولكني أسأل، قالت: «كان يصيبنا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة....»[(٢)].

٣- أحكام الترك، فكما أن السنة تعريفها: أنها كل ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، كذلك من السنة ما تسمى السنة التركية، فما تركه رسول الله ﷺ من العبادات فمن السنة التركية، فقد ترك رسول الله ﷺ الأذان للعيدين، فلا يجوز لنا أن نؤذن للعيدين، أو لصلاة الجنائز، أو لصلاة الكسوف، أو الخسوف؛ لأن الرسول ﷺ لم يؤذِّن لهذه الصلوات.

وأصل هذه القاعدة مأخوذة من عدة أدلة، منها حديث الثلاثة نفر الذين جاؤوا إلى بيوت رسول الله ﷺ يسألون عن عبادته فسألوا عنها فكأنهم تقالُّوها، فقال رسول الله ﷺ: «**أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، ولكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس**

---

(١) رواه البخاري (١٥٩٧)، ومسلم (١٢٧٠).

(٢) رواه البخاري (٣٢١)، ومسلم (٣٣٥)، واللفظ لمسلم.

مني»[١].

المطلب الخامس: الثوابت في الأخلاق:

يقول الله عَزَّوَجَلَّ مادحًا رسول الله ﷺ ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم:٤]، وتقول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كان خلقه القرآن[٢]، ويقول ﷺ: «**إنما بعثت لأتمّم مكارم الأخلاق**»[٣].

فالأخلاق الفاضلة من الثوابت في الإسلام، فالصدق والأمانة، والعفة، والصبر، والوفاء بالعهد، والحياء، وغيرها من مكارم الأخلاق التي اعتبرها القرآن والسنة من شعب الإيمان، بل من أعظم شعب الإيمان.

المطلب السادس: الثوابت في المحرمات اليقينة:

من قتل النفس، والزنى، والسحر، وإتيان الكهان، وأكل الربى، وشرب الخمر، وأكل مال اليتيم، وقذف المحصنات الغافلات، والتولي يوم الزحف، والغصب، والسرقة، والغيبة، والنميمة، وغيرها مما ورد في القرآن والسنة الثابتة.

وفي شرائع الإسلام القطعية مثل شؤون الزواج، والطلاق، والميراث،

---

(١) رواه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١)، واللفظ للبخاري.

(٢) رواه مسلم (٧٤٦).

(٣) صححه شيخنا في «الصحيحة» (٤٥).

والحدود، والقصاص، ونحوها من نظم الإسلام التي بينت بالقرآن أو السنة الصحيحة، وأجمعت عليها الأمة.

فهذه الأمور ثابتة ثبوت الجبال، فليس من حق مَجْمعٍ، ولا مؤتمر من المؤتمرات، ولا خليفة من الخلفاء، أو رئيس من الرؤساء أن يلغي أو يعطل شيئًا منها؛ لأنها كليات الدين وقواعده، وأسسه، وصلى الله على محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

كلمة فضيلة الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان

تطبيقات عملية

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد.

لا أبعد عن الحقيقة إن قلت: إنّ الفوضى في الفتوى هذه الأيام هي في جعل الثابت متغيرًا، وفي جعل المتغير ثابتًا، والفتوى بمصادمة النصوص وما شابه، وأضيف على ما تفضل به فضيلة الشيخ باسم -حفظه الله، وبارك فيه- على حسن تنويعه وتقسيمه، **أنّ من الثوابت أيضًا:**

١- المقاصد الكليّة الشرعيّة: فهذه المقاصد -التي جاءت بالاستقراء لِلشريعة-، قد ذكر بعض الأصوليين أنها جاءت في جميع الشرائع، قد جاءت لحفظ الدين، الذي هو قوام حياة الإنسان، وفيه فلاحه وسعادته في الدارين، والنفس، والعقل وهو مناط التكليف، والمال وهو قوام وقيام حياة الإنسان، والعرض والنسل، هذه من الأمور الثابتة -أيضًا-.

٢- وكذا الفروض الركنيّة التي علّق الشارع فيها الواجب على الفرد، وعلى المسؤول عن الأسرة، وعلى الزوجة، وما شابه، فهذه أيضًا من الأمور الثابتة التي لا تتغيّر بتغيُّر الزمان والمكان، مع الإضافة التي ذكرها -جزاه الله

خيرًا- من الأمور المنهجيّة والعقديّة، والقيم الأخلاقيّة، وغير ذلك، فهذه هي معاقد أصول الدين، وهذه هي كليّاته، وثوابته، وقطعياته، ومحكماته، وهي تُعدُّ قاعدة مشتركة جامعة، لا تختلف بين عصر وعصر، وبيئة وبيئة، ومكان ومكان، يُرددها كل مسلم سواء انتمى إلى الجنس العربي، أو العجمي، يرددها الكبير والصغير، والحاكم والمحكوم، والراعي والرعيّة.

وهنالك مبحث يذكره الأصوليون في مبحث القياس ويتوسعون فيه، ويقولون: الحوادث والنوازل لا تنتهي، والنصوص الشرعيّة تنتهي، فالنصوص الشرعيّة لا تفي بعشر معشار حوادث الناس، وهذا بلا شك من أبطل الباطل؛ لأنّ فيه غفلة عن أنّ الشريعة قواعد كليّة معللة، وأصول مهمة، فالشرع ليس أنه صالح لكل زمان ومكان حَسْب، وإنما هو مصلح لكل زمان ومكان، وفي أصول الشرع وكليَّاته ما يستوعب التغيير الذي يطرأ على مسيرة البشريّة، إذ هذا الطارئ لله فيه حكم، وعلمه يشمله، وأنزل كتابه -بحقٍّ- متضمنًا ما وقع ويقع وسيقع، ففيه الغنية والكفاية كتابًا وسنّة، في أصول النصوص وكلياتها، ومقاصدها، وقواعدها.

ولكنّ الله يُريد منّا أن نتبصّر وأن نتفهّم، ونفكر، إذ أنه ليس لكل حكم، أو لكل جزئية من جزئيات الحياة نص خاصٌ فيها، وكما يقولون: الجديد له لمعة، واللمعة تأخذ الأبصار، ولذا فالفقهاء -قديمًا- لمّا كانت تستجد

بعض النوازل، كنّا نسمع تقريرات، ونقرأ تقريرات غريبة عجيبة، لم يحسنوا رد هذا الشيء الحادث إلى أصله الشرعي الصحيح، فإن وقع خلل وخبط فهو من عقل المجتهد، أو من عدم فهمه لهذا المستجد.

أضرب لكم أمثلةً؛ مثلًا (الراديو)، أول ما ظهر (الراديو) علماؤنا ألفوا فيه كتب، فمثلًا ظفرت في «الجامع الكبير لصنعاء» في فهارس مخطوطاته أنَّ لمحمد بن عبدالقادر الأهدل المتوفى سنة (١٣٢٦هـ) كتابًا بعنوان: «غاية الأنصار لكون الصندوق الناطق ليس من الأسحار».

ولحسن بن الطيب الجكني «رد الفطر والصوم في المذياع الذي شاع في البلاد وذاع»[(١)].

ورد إبراهيم بن موسى الجزائري «الدليل الواضح في الرد على من أجاز الإعلام بالتلفون في الصوم والإفطار»[(٢)].

وألف -أيضًا- على الطرف الآخر أحمد الغماري كتابًا سماه: «الإقناع في صحة الصلاة خلف المذياع»[(٣)].

هذه الأمور كلها تدلّل على أنّ عدم ضبط أصول الشرع ضبطًا صحيحًا،

---

(١) «فهارس المخطوطات العربية في موريتانيا» (ص١٩).

(٢) كما في مكتبة بني هزقن برقم (٤٩٦).

(٣) وهو مطبوع.

يولد خبطًا وخلطًا، ولذا ما هو المطلوب منّا؟ المطلوب منّا أن نراعي المستَجد، وأن ننظر إليه بعدل، وأن نحسن تكييفه، وتحقيق مناطه، وأن نأخذ من النصوص ما يُناسب هذا المستجد، مراعين جميع ما طرأ عليه من أوصاف وشروط، وقيود، وبالمثال يتضح المقال.

أذكر لكم شيئًا فصّل فيه ابن القيم كثيرًا في كتابه «الطرق الحكميّة»، إذ قد ذكر أدلة كثيرة جدًا من المرفوع والموقوف على حجّة الخط، والنبي ﷺ كتب للملوك، وذكر أشياء كثيرة، ولست الآن بصدد هذا الأمر، لكني أفرع على ما ذكر، فأقول: الخط حجّة في الإثبات، وبتطور العلوم أصبحت الكتابة اليوم بغير المداد والأوراق التي يُكتب عليها، فأصبحت الكتابة يعتمد فيها على الأسلوب الإلكتروني -مثلًا- لرسم الخط وتنضيده، ولا دور للكتابة إلا الضغط على أزرار خاصّة، والأجهزة التي تقوم بذلك متنوعة، الآلة الضاربة، الآلة الكاتبة، التلكس، الفاكس، الحاسوب...، وشاعت هذه الأجهزة في الدنيا كلها، فكلام الأقدمين على حجية الكتابة ليس المراد منه طريقة رسم الحرف، وأنواع المواد والورق، فيشمل حجية الخط وما يقوم مقامه، فالتلكس -مثلًا- وسيلة للاتصال بين جهازين، من خلال خطوط وشبكات اتصال خاصة، ويكون لكل مشترك فيها رقم خاص يميزه به عن غيره، ويمنح هذا الاتصال أطراف العلاقة طباعة أصليّة للحروف

والكلمات، ليست صورة كالفاكس، التي تظهر على الورقة الخاصة بالتلكس، فهذا الاتصال يترك أثرًا ماديًا مكتوبًا، وهو بمثابة نسخة أصليّة تمتاز بالثبوت والوضوح، ولأصحابها خصوصيّة لا يُمكن اشتراك أطراف أخرى معهم فيها، ويُعرف من خلالها شخص المُرْسِل والمُرْسَل إليه، وذلك من خلال نقل رموز معيّنة، وهذا كله يضفي عليها أنها وسيلة من وسائل الإثبات الخطيّة المعتبرة.

ويلحق بهذا الاعتماد على الحاسوب وأنظمته في إبرام العقود، وهذه الأنظمة لا يقتصر دورها على إجراء العمليّات التجاريّة، وإنما تمتاز بتخزين تلك الإجراءات التي قام بها المتعاقدون، بحيث يسهل الرجوع إليها في كل حين بالتفصيل الذي جرت به، وبذكر الوقت والتاريخ لأقرب ثانية ودقيقة وساعة، ويوم وتاريخ، واتخذت هذه الأنظمة هيئات متعددة، وأشكالًا مختلفة، مثل: الإنترنت، والبريد الإلكتروني، والبطاقات المصرفيّة.

والذي يتأمل أدوات الربط بين أصحاب هذه المعاملات يجد أنّ التخاطب يتم بين جميع أطرافها عن طريق الرسائل الكتابيّة، التي تتم عن طريق الضغط على لوحة المفاتيح، وإدخال الرقم السري للعميل، وينتقل هذا التخاطب حسب تقنية معيّنة تقوم مقام الكتابة، فلا بدّ من إلحاق -بعدل- حجية الخط مع الأخذ بعين الاعتبار الطوارئ المحتملة، التي تعكر على

الحصول على العلم اليقيني بواسطتها، فالخطأ في إدخال البيانات، أو وجود خلل فني في الحاسوب، أو تحصيل الرقم السري للبطاقة من الطرف الآخر، أو تسلل بعض المتطفلين، وقراصنة الحاسوب، بحيث يُسبب إتلاف السجلات والملفات التي تعد مرجعًا عند التنازع.

لست بصدد تأصيل البحث عن حجيّة (الإنترنت)، فبإمكاننا من خلال تقعيدات علمائنا، ومن خلال تأصيلاتهم، ومن خلال ذكر الكليّات التي ذكروها، -إن تصورناها على وجه الصواب-، بإمكاننا أن نضع ضوابط وقيودًا نستطيع من خلالها أن نقول: هذه العمليات شرعيّة وليست بممنوعة، وهذا معنى كون الشريعة صالحة مصلحة لكل زمان ومكان.

فليس موضوع (التلغراف) كما صوره بعض الفقهاء أول ما ظهر، فلقد ظفرت في مخطوطة في مكتبة الحرم المدني، سماها صاحبها -وهو أحد الوعاظ في الحرم النبوي- في القرن الثالث عشر، اسمه: محمد بن إسحاق الكشميري، سماها: «المنح المدنيّة في سلك الحديد»، وذكر أنّ واحدًا يكتب، وكافرًا يكتب في قلم آخر، فالذي تكتبه أنت، فإنّ الكافر يعرفه فيكتبه بِالقلم الآخر، وبالتالي كتابة الكافر غير مقبولة، وبالتالي (فالتلغراف) وما شابهه أمر ليس بمقبول!

هذا ظلم ليس فيه عدل، وأصول شريعتنا تقضي بجواز ذلك، فإن فهمنا

قواعد العلم حققنا مناط ما حصل في هذه المسائل.

ومن أبدع وأجود ما وقفت عليه في موضوع الأمان -مثلًا- في فقه الجهاد، قالوا: بم يقع الأمان لمّا يدخل الكافر بلاد المسلمين، يعني: هو الآن مستأمن، فبم يقع الأمان؟ هل الأمان يقع بكلمة، بألفاظ معينة، أم يقع بأي شيء؟ فمن أبدع ما وقفت عليه كلام لابن المناصف، وهو من علماء المغاربة، توفي سنة (٦٢٠هـ)، له كلام بديع جدًا قال -بعد أن ذكر نصوصًا-: «فإذًا تقرر -من مستند الشرع، وأقوال العلماء في ملاحظة ثبوت الأمان- مراعاة ما دلّ عليه من قول، أو إشارة، أو استشعار».

فأقول: كلّ لفظٍ على أي لغة كان، أو اصطلاح حدث، أو كتابة بأي خط، في مثل ذلك مما اصطلح عليه، أو إشارة ورمز -ولو ختم دخول-، ونحو ذلك مما يتفاهم بمثله، يُشعر به المسلمُ الحربيَّ أمانًا، أو يستشعر منه الحربي الأمان سواء أراد المسلم أو لا، فهو أمان في الحال مما وافق قصده المسلم من ذلك، ولم يكن فيه وجه من وجوه الفساد، هذا تفريع على حجية الخط.

أرى بعد هذا التمثيل أننا بحاجة إلى التأصيل، بذكر حالات المتغيِّر، وذلك قبل أن يُهاجمنا الوقت، فأقول -وبالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أصول وأجول-: المتغير المعتبر شرعًا مضبوط بتأصيلات علمائنا، **ويُمكن إجمال ذلك بالأمور**

الآتية:

أولًا: ما بني من الأحكام على الأعراف، والعوائد، والمصالح يتبدل بتبدلها، وابن القيم فصّل طويلًا في «إعلام الموقعين» وذكر أمثلةً عديدة جدًا، ولعل في عدم أكل الضب من النبي ﷺ، ولعدم وجوده في قومه إشارة إلى هذا المعنى.

ثانيًا: ويلحق بهذا: أعني: مراعاة المتغيرات بما يُخرّج على ازدحام المصالح والمفاسد في المحل الواحد، على حد تقرير الأئمة الثقات، فها هو شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: «إنّ الشريعة جاءت لدرء المفاسد وتقليلها، ولتحصيل المصالح وتكميلها، فإذا لم نستطع أن ندرأ المفسدة بالكليّة نقلل منها ما استطعنا». هذا يختلف باختلاف البلدان، والأزمنة، والأشخاص، وغفل عن هذا كثير من المتحمسين، وكثير من المفتين ممن يوجبون الجهاد على العين في حالات الاضطراب، وعدم وجود الأمان، وفي حالة كون النتائج محسومة، والغفلة عن سنن الله الكونيّة في النصر والتمكين.

ثالثًا: تقديم الأهم فالمهم، وحصر واجب الوقت، فالمصلحون وطلبة العلم النبهاء يقدرون الأولويات بميزان الشرع لا الهوى، ولا التهييج، ويختلف ذلك من بيئة إلى بيئة، فليست أولويّات الأقليَّات المسلمة كغيرها، وليست أولويّات دار ظهور التوحيد والسنّة كأولويات دار الغربة، وهذا مبني

كما قلت: ليس على المهم والأهم فحسب، وليس على تغيير الأحكام.

ويلحق بهذا: فقه المصالح الشرعيّة، ففي المسائل الكبار يعود الأمر إلى أولياء الأمور وعلى رأسهم العلماء، فهم أرعى لمصالح الأمّة، وإن خفي فهمه وإدراكه على عامّة الناس، فيجب عليهم أن يُسلموا للكبار، كما حصل للصحابة مع النبي ﷺ في صلح الحديبية، وينبغي النظر إلى فقه مآلات الأفعال، ولا يخفى عليكم حديث النبي ﷺ: «لولا حداثة عهد قومك بالكفر لنقضت الكعبة، ولجعلتها على أساس إبراهيم...»[١] الحديث.

وكذلك فقه درجات إنكار المنكر، فهذه أمور لا يُقدرها إلا أهل العلم، وهذه تتغيّر، فقد يتعيّن على الإنسان أن يُمسك على الدرجات الأربعة المذكورة عند ابن القيم، فإن أنكرت فزال المنكر فالإنكار واجب، وإن أنكرت فنقص المنكر فالإنكار واجب، وإن أنكرت فزاد المنكر وحل محله منكر آخر ففيه نظر، وإن أنكرت وترتب عليه منكر أكبر منه فالإنكار حرام.

فإنّ الجهل بالقواعد التي قررها العلماء فيما يخص الأمر بالمعروف، والأهم، ومعرفة واجب الوقت يُسبب خللًا كبيرًا، والشباب متحمس متوثّب، فإن جهل هذه القواعد، ونظر في النصوص استقلالًا دون أهليّة، وقد بلور له مقررات، وقناعات، ومواقف، واتجاهات، ونظرًا في النصوص،

---

(١) رواه البخاري (١٥٨٥)، ومسلم (١٣٣٣)، واللفظ لمسلم.

وكلام السابقين من المحررين، فحدّث حينئذٍ ولا حرج عن التأويلات الجائرة البائرة الحائرة الخائرة في البعد عن مراد الشارع من نصوص وحيه -كتابًا وسنّة- فالمجتهد -وهو المجتهد- إذا نظر في النص الشرعي ورأسه مليء بطائفة من التصورات، والمواقف، والمقررات، والرواسب، فإنّ الفهم الذي يتوصل إليه لا يعدو سوى أن يكون جملة من تصوراته، أو طائفة من مقرراته، ولا يُمكن أن يهديه ذلك الفهم إلى مراد الشرع.

وهذا الذي يُفسر لنا ظاهرة تفسير النصوص بألوان وضروب مختلفة، على ضوء التفسير المذهبي والعقدي قديمًا، والتفسير الفكري، أو الحركي، والحزبي حديثًا، ولذا لا سبيل إلى الاستفادة مما قررت إلا مع التجرد والتخلي عن جميع المقررات السابقة، والمواقف المتعددة، والتوجه إلى النص بعقليّة نزيهة وفق منهج السلف، والتجرد بمعنى التخلي عن جميع المقررات السابقة، وأن يتجرد المجتهد عن الذاتيّة، وعن التحيز لآرائه السابقة، ولا سبيل لذلك إلا بمنهج السلف، هذا والله -تعالى- أعلم، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

الفهرس

القسم الأول :المحاضرات والأوراق العلمية المقدمة للملتقى

- المقدمة ٥
- الإسناد من خصائص أهل السنة والجماعة؛ د. خالد العنبري ١٥
- منهج السلف في التعامل مع الفتن؛ الشيخ مشهور حسن ٤٩
- التربية الربانية؛ د. حسين العوايشة ٩٧
- الوسطية؛ د. محمد موسى نصر ١١٩
- أهل السنة والجماعة تاريخًا وتأصيلًا؛ د. محمد الخميس ١٤١
- الدعوة السلفية في إندونيسيا؛ الشيخ عبد الرحمن التميمي ١٧١
- القلة والكثرة في ميزان الشرع؛ الشيخ محمود عطية ١٨٤
- التصفية وأثرها في استئناف الحياة الإسلامية؛ الشيخ علي الحلبي ٢٠٤

القسم الثاني: الندوات

- التحذير من التطرف والغلو في التكفير ٢٣٤
- الأصالة والمعاصرة ٢٨٨
- الثبات والشمول ٣١٠